



المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية
كلية العلوم الاجتماعية
رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان

المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر مشاركة الشباب الجزائري نموذجاً

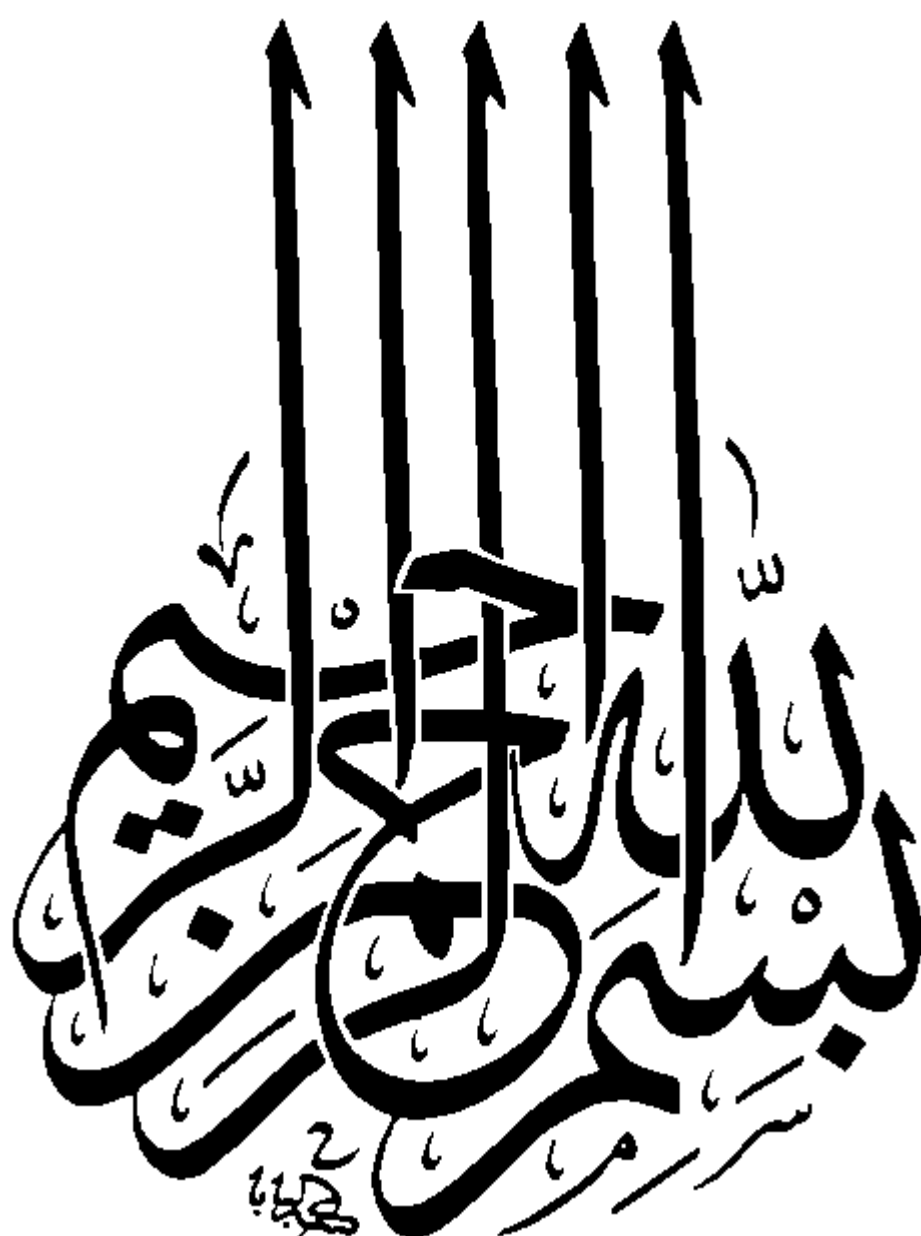
إشراف الأستاذ:
أ.د. محمد بشير

إعداد الطالبة:
رحوي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مولاي الحاج مراد
مشرفاً ومقرراً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بشير محمد
مناقشاً	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر "أ"	د. بومحراث بلخير
مناقشاً	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر "أ"	د. الزاوي مصطفى
مناقشاً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. عطار أحمد
مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. فكروني زاوي

السنة الجامعية : 2017-2018



الاهداء

إلى نور عيني ومصباح

دربي

أبي وأمي

إلى قرة عيني وفرحة عمري

ابنتي نور الهدى

إلى كل من يحبه قلبي وكل

من أحبني في الله

كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أعاني ووفقي في إتمام
هذا العمل راجية منه عزّ وجلّ الرضا والقبول.
أقدم شكري وامتناني الكبير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ
الدكتور بشير محمد لإشرافه على هذا العمل، وعدم بخله
بنصائحه وتوجيهاته، فله مني أصدق أسمى عبارات التقدير
والاحترام.

وأشكر كل أساتذة المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية
والإنسانية.

وأخص بالشكر لجنة المناقشة على تفضلها بقبول مناقشة هذا
العمل.

كما أشكر كل من سهر على تعليمي وتربيتي من أول
دخول مدرستي، وإلى كل من ساهم في هذا العمل
من قريب أو بعيد.

مقدمة:

تستأثر عملية التنمية على مستوى الجماعات المحلية باهتمام خاص من طرف جميع الدول النامية والمتطورة. على حدّ سواء، فهي السبيل الأساسي للوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة، حيث تستهدف التنمية المحلية تحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين، عن طريق إشراكهم في سيرورة العملية التنموية لمجتمعاتهم المحلية، والاستفادة منهم كمورد بشري لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، ذلك أنّ السكان المحليين هم الأقدر على فهم طبيعة مجتمعهم واحتياجاته ومكوناته الثقافية والطبيعية والاجتماعية بحكم انتمائهم لهذا المجتمع، وبحكم أنّهم أكثر المعنيين اتصالاً بالمشاكل وأقربهم لسبل حلّها.

المشاركة المحلية إذن، هي العمود الفقري لأيّ جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، وهذه المشاركة هي ذات طبيعة طوعية إرادية، أي أنّ المواطن يتطوّل للمشاركة بإرادته الحرة انطلاقاً من وعيه بمدى أهمية ومتطلبات وحدود المشاركة في التنمية كحقّ وواجب، وانطلاقاً من وعيه بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعه، وذلك بغية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بما يتفق مع الانتماء الطبيعي للمواطن اتجاه مجتمعه المحلي، وهي بهذا، أي المشاركة تعبر عن ممارسة المواطنة الديمقراطية.

وبالتالي، فإنّ تحقيق التنمية على المستوى المحلي يتمّ في إطار المواطنة وتعميقها، فجوهر المواطنة الفعالة يكمن في جعل المواطن أساس أي فعل مجتمعي تعاقدية، ويأتي تدبير الشأن العام المحلي على رأس أولويات هذا الفعل، فبدون إشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه وطنياً ومحلياً تفرغ المواطنة من محتواها، وتتعطّل عملية التنمية على المستوى المحلي.

وبذلك، فتحقيق التنمية على أرض الواقع يتطلّب تسخير الدولة والسلطات المحلية لكلّ السبل والآليات والأطر القانونية، التي من شأنها تشجيع وتسهيل مشاركة المواطن في تخطيط وتقرير وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية المحلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّها تتطلب نوعاً معيّنًا من المواطنين يشعرون بأنهم مسؤولون عن شيء يتحدى زاويتهم الصغيرة المريحة،

مواطنين يريدون المشاركة في شؤون المجتمع ويصرون على ذلك، مواطنين من أصحاب الإرادات القوية الفعالة، مواطنون يؤمنون بأفكارهم وحقهم في تجسيدها على الواقع، وخاصة المواطنين الشباب فهم العنصر النشط المتحرك والفعال في المجتمع، والقوة الدافعة لعجلة التنمية، والقلب النابض للمجتمعات والموارد البشري الأكثر قدرة على رفع التحدي للنهوض بالتنمية في جميع مجالاتها ومستوياتها، وخاصة المستوى المحلي.

لكن الملاحظ، أن المواطن الجزائري عامة، والشباب خاصة يعزف عن هذه المشاركة وذلك نظراً لأن السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال كانت سياسات أبوية استأثرت الدولة فيها بعمليات التنمية بجميع مجالاتها ومستوياتها وجعلتها من اختصاصها، دون مشاركة المواطن فيها، وهذا ما جعل المواطن الجزائري وخاصة الشباب ينتظر دائماً التدعيم من طرف الدولة في جميع المجالات التنموية، دون أن يشارك هو في هذه التنمية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالملاحظ كذلك أن المواطن الجزائري عامة والشباب خاصة يعيش أزمة مواطنة، ساهمت هي الأخرى في عرقلة مشاركته في التنمية، وذلك لعدة اعتبارات من بينها تهميش الشباب في مجالات عدة:

- ففي المجال العلمي يعاني قطاع الشباب في الجزائر من قلة الدراسات العملية المتعددة التخصصات، والتي تتناول قضايا الشباب في أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وذلك على الرغم من كون الشباب يمثل قاعدة عريضة من الهرم السكاني للجزائر، ومما لا شك فيه أن الدراسات العلمية لواقع الشباب وأزماته وتطلعاته هي السبيل الأمثل لإيجاد الحلول الملائمة لمعاناته ومشاكله، مما يسمح لنا بإعادة إدماجه وإشراكه في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعه.

- أما على المستوى الثقافي فقد همش الشباب الجزائري بسبب ما نستطيع تسميته بغياب سياسات تأطير اجتماعي وثقافي واعية ومتفهمة لهموم الشباب واهتماماته وتطلعاته وأزماته القيمة والفكرية والإيديولوجية والحضارية، هذه السياسات التي ينتظر منها أن تعمل على تحسيس الشباب بمكانته ودوره الريادي، وجعله من الناحية الثقافية والإيديولوجية، أكثر قدرة

على المشاركة الإيجابية، وأكثر وعيا بأوضاعه وبواجباته ومسؤولياته وبواقعه الاجتماعي المعاش، لكن الواقع الملموس هو أن مؤسسات التأطير الاجتماعي التي كان من المفترض أن تترجم هذه السياسات وتساهم في القيام بالوظائف السالفة الذكر، قد تحولت تحت وطأة ظروف وعوامل مختلفة إلى أطر شكلية، كما تحولت مهامها التربوية والاجتماعية المنتظرة إلى أنشطة موسمية بلا برنامج محددة ومتواصلة الحلقات وبلا رؤية ثقافية متكاملة واسعة الأفق، وهكذا ظلت هذه المؤسسات عاجزة عن احتواء الشباب وإقناعه واجتذابه. وبعيدة كل البعد على أن تشكل المجال المناسب لاحتضان مواهبه وقدراته الابتكارية وتنميتها وتوجيهها.

• وفي مجال الشغل تشكل البطالة أحد التظاهرات الكبرى لأزمة الشباب، فبعد أن كان مشكل البطالة في الجزائر وحتى أواخر الثمانينات لا يمس سوى بعض عناصر الشباب غير المتعلم وغير المؤهل، أصبح هذا المشكل ومنذ بداية التسعينات، يطال عددا هائلا من الشرائح الشابة من مختلف الأوساط، ومن ذوي المستويات والأنماط التعليمية والتكوينية والمتنوعة والمتفاوتة وحتى أصحاب المستوى الجامعي والدراسات العليا. وذلك نظرا للإشكال السائد في الإدماج المهني الذي يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأنظمة المجتمعية في الجزائر، فرغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أنها مازالت تنقصها الفعالية لإيجاد حل لإشكالية الاندماج المهني لفئة الشباب الذين يعتبرون أهم مورد تتميز به الدولة الجزائرية، وفي هذا السياق: "أكد تقرير الأمم المتحدة سنة 2014 والذي صنف الجزائر في المرتبة 93 عالميا من حيث مستوى التنمية البشرية، أكد أن الأعداد الكبيرة من الشباب في المنطقة العربية تتطلب اهتماما واسعا ليحظوا بفرص العمل اللائق ولتستفيد المنطقة من العائد الديمغرافي داعيا إلى الالتزام بالتشغيل الكامل هدفا في السياسة العامة".¹

و هذا ما انعكس سلبا على هذه الفئة، حيث يعتبر العمل قيمة أساسية للشباب فمن خلاله يستطيع اثبات ذاته وتحقيق مكانة اجتماعية يبرز من خلالها قدراته وإمكانياته وبطبيعة الحال فإن عدم توفر فرص العمل المتساوية والملائمة لقدرات هذا الشباب أثر سلبا على مردوديته

¹ <http://www.elkhber.com>. 30 juillet 2014

كفاعل اجتماعي ذو وزن ثقيل في مجتمعه وأدى إلى عزوفه عن المشاركة في مجالات التنمية المتعددة.

• أما في المجال السياسي وهو المجال الأكثر ارتباطا بموضوع دراستنا هذه، فهناك أيضا تهميش مضاعف للشباب وعلى مختلف المستويات والأصعدة، وذلك أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ما تزال تتسم بالعديد من الممارسات التقليدية التي من شأنها أن تساهم بشكل أو بآخر في إقصاء الشباب من المشاركة السياسية التي تشكل الركيزة الأساسية لكل تنمية اجتماعية شاملة أو محلية، ومن أبرز تجليات هذا الوضع هو ما تتميز به أنماط السلوك السياسي الجزائري من هيمنة شبه مطلقة للزعامات التقليدية والاستفراد بسلطة اتخاذ القرار وتهميش الجماعة، وتغييب ديمقراطية المساهمة الإيجابية للطاقات المتوفرة، سواءً على مستوى توجيه العمل السياسي أو على مستوى الفعل والإنجاز وتحمل المسؤوليات.

فالسطة في الجزائر مثلها مثل الدول العربية مازالت تتسم في الغالب بهيمنة العقلية الأبوية على مجمل العلاقات والتنظيمات والمؤسسات والأجهزة المكونة لهرم السلطة فعلى حد تعبير هشام شرابي فإن المجتمعات العربية لم تنتج سوى "أبوية مستحدثة" أفسحت المجال لترسيخ جذور التبعية والتخلف أكثر مما ساهمت في تحقيق التنمية والحدثة...¹

كل هذه الاعتبارات وبالإضافة إلى اعتبارات أخرى لن يسعنا المقام لذكرها ساهمت بشكل أو بآخر في سلبية الشباب الجزائري وزيادة شعوره بالتهميش والعزلة في وطنه ومجتمعه وجعلته يعيش أزمة مواطنة في وطنه. ومن أبرز تجليات هذه السلبية التي يعيشها الشباب ما يلاحظ على هذه الفئة من مظاهر انحراف، سواءً تجسد هذا الانحراف عمليا في سلوكات الإجرام أو تناول المخدرات والكحول لنسيان الواقع، أو ظل على مستوى القيم والمعتقدات والتمثلات، التي يحملها الشباب المهمش، حيث "أصبحنا نلاحظ في صفوف هذه الشبيبة انخيار عال في القيم الروحية والثقافية والاجتماعية الإيجابية، واستبدالها بقيم الأنانية والفردانية والمصلحة الخاصة، وقيم المحسوبية والزبانة... مما تلجئهم الظروف المزمنة القاسية إلى تكريسه

¹ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 69.

والإيمان به، هذا فضلا عن تفاقم احساسهم بالضياع وعدم الثقة في المستقبل، وفقدان الشعور السليم بالهوية الفردية و الوطنية والقومية، ويعني هذا غياب كل القيم المنتجة، التي من شأنها أن تجعل الشباب أكثر استعدادا للمساهمة الفعالة في المسار التنموي المجتمعي".¹

و انطلاقا من هذا التصور تحاول الدراسة الراهنة ووفقا لمتغيرات محددة الوقوف عند تأثير أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري على مشاركتهم في التنمية المحلية، بشكل عام، وعلى مشاركة الشباب الجامعي بشكل خاص.

و من أجل بحث متغيرات الدراسة وتحقيقا لأهدافها النظرية والتطبيقية جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة، تتميز بتسلسل فصولها وتكاملها بما يحقق اللياقة المنهجية حسب ما يلي:

المقدمة العامة: تضمنت مقدمة لموضوع الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، الدراسات السابقة، إشكالية الدراسة وفرضياتها بالإضافة إلى المفاهيم الإجرائية التي اعتمدها الدراسة.

الفصل الأول: كان بعنوان التنمية المحلية في الجزائر وقد تناولنا فيه تعريف التنمية بشكل عام ومختصر، ثم انتقلنا إلى التفصيل في التنمية المحلية تعريفها مبادئها أهدافها ... إلخ، وكان يجب علينا أن نتطرق إلى ماهية المحلي والمجتمع المحلي وخصائصه ثم في الأخير حاولنا الإلمام بمراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر.

الفصل الثاني: وكان بعنوان المواطنة مبادئها وقيمها، وقد تناولنا فيه السيرورة التاريخية لمفهوم المواطنة، مبادئ وقيم المواطنة ثم انتقلنا إلى دراسة تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال الدراسات.

الفصل الثالث: وكان بعنوان المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية وقد تناولنا من خلاله العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية من خلال التركيز على التنمية كحق وتوضيح العلاقة بين المشاركة والتنمية المحلية ثم انتقلنا إلى المشاركة المحلية مفهومها أهميتها أشكالها ومستوياتها بالإضافة إلى معيقات هذه المشاركة.

¹ عبد القادر الزعل، "الشباب العربي مشاكل وآفاق"، بيروت المستقبل العربي، العدد 48، 1983، ص 80.

الفصل الرابع: وخصصناه للشباب وعنواناه بالشباب والمشاركة المحلية حيث تطرقنا فيه إلى تعريف الشباب بصفة عامة ومميزات الشباب كقوة مجتمعية لدفع عجلة التنمية بالإضافة إلى التطرق إلى بعض النماذج من تعارض حاجات الشباب ومشاركتهم في التنمية المحلية وفي آخر هذا الفصل عرضنا بعض متطلبات وآليات المشاركة المحلية للشباب.

أما الفصل الخامس: والأخير فقد خصصناه لتحليل العمل الميداني والتحقق من فرضيات البحث وقد عنواناه بواقع المشاركة المحلية عند الشباب الجزائري.

أهمية وأهداف الدراسة:

تحتل إشكالية العلاقة بين الشباب والمجتمع والتنمية في الوقت الراهن، مكانة محورية في الأوساط العلمية والسياسية والإعلامية، وفي الخطاب السوسولوجي والاقتصادي والسياسي، حيث شكلت ولا زالت تشكل هذه العلاقة مادة أساسية للنقاش والجدل والتنظير بين مختلف التيارات.

وذلك أن التنمية كانت ومازالت المطلب الأساسي، والغاية الكبرى لكل الشعوب والحكومات في العالم، ولا سيما في بلدان العالم الثالث، وبطبيعة الحال فالشباب هو القوة الدافعة لعجلة التنمية، فهو القلب النابض للمجتمعات والموارد البشري الأكثر قدرة على رفع التحدي للنهوض بالتنمية في جميع مجالاتها وذلك من خلال مشاركتهم في العملية التنموية وخاصة على المستوى المحلي، الذي يعد من أكثر مستويات التنمية أهمية نظرا لقربه المباشر من مصالح المواطنين المحليين، الذين غالبا ما توجه الجهود التنموية لحل مشاكلهم، وتحسين مستوى معيشتهم هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فهذه المشاركة في التنمية هي حق وواجب، وتدخل ضمن إطار ممارسة المواطنة وتعبر عن المواطنة الصالحة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية ومشاركة فعالة للشباب في التنمية المحلية دون ترسيخ قيم المواطنة وتفعيل ممارستها على أرض الواقع .
ومن هنا ارتأيت دراسة العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر من خلال مشاركة الشباب في التنمية كنموذج وذلك لعدة أسباب منها:

الأسباب الموضوعية:

* أهمية فئة الشباب في المجتمع كمورد بشري هام يمكن الاستفادة منه في تنمية البلاد خاصة أن الجزائر تتمتع بتركيبة ديموغرافية شابة.

- * تقديم دراسة علمية تعالج موضوع مشاركة الشباب في التنمية المحلية، نظرا لأهمية الموضوع على الساحة الوطنية، حيث تعتمد الدولة على إشراك المواطنين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة في اتخاذ القرار وتسيير المشاريع التنموية.
- * يواكب موضوع البحث سعي الدولة الجزائرية تفعيل مشاركة المواطن في التنمية المحلية، وذلك ما يتجلى من خلال محاولتها تقرب المواطن من السلطات والإدارة المحلية، بانتهاج الحوكمة المحلية ولا مركزية القرار، وإتباع الديمقراطية التشاركية.
- * معرفة المدى الحقيقي لمشاركة الشباب، مع تسليط الضوء على مختلف الجوانب السوسولوجية للمشاركة والإمام بالعوامل المؤثرة عليها.
- * محاولة إعطاء صورة تقرّنا من واقع الشباب الجزائري .

الأسباب الذاتية:

- * إشباع فضولنا العلمي في الإطلاع والبحث وزيادة المعرفة في مجال التخصص.
- * إثارة اهتمام أفراد المجتمع المحلي بأهمية مشاركتهم في برامج ومشاريع تنمية وتطوير المجتمع المحلي بهدف تحقيق التنمية الشاملة وخاصة اهتمام فئة الشباب .
- * ما ينتشر في المجتمع الجزائري من ظواهر فساد لا تمد بصِلَة لمبادئ وقيم المواطنة، من بيروقراطية ورشوة ومحسوبية خاصة فيما يخص إنجاز المشاريع التنموية على المستوى المحلي، وما يقابله من سلبية المواطنين ولا مبالاهم وعدم الوعي السياسي، والحقوقى للمواطن خاصة الشباب منهم.

أهداف البحث:

- * توضيح دور مشاركة الشباب في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.
- * الكشف عن أهم المعوقات والصعوبات التي تقف في وجه مشاركة الشباب في التنمية على المستوى المحلي.
- * تحديد تأثير أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري على مشاركتهم في التنمية المحلية.

* يتوقع من هذه الدراسة أن تكون نقطة انطلاق لإجراء دراسات وأبحاث أخرى حول موضوع مشاركة الشباب وكيفية تفعيلها، وذلك بغية تحقيق المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي الشامل.

* تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي بنظرة سوسيولوجية حول موضوع مشاركة الشباب، وذلك بهدف العمل على رسم سياسات واستراتيجيات فعالة لتفعيل دور الشباب في التنمية المحلية وبالتالي تحقيق فعالية أكثر للمشاريع التنموية وتحسين مستواها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة محمد خشمون 2011: وهي عبارة عن رسالة دكتوراه علوم بعنوان-مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية- (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة).¹ وقد حاول الباحث معالجة وتحليل موضوع المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، انطلاقاً من دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي باعتبارها من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها مشاركة المواطنين المحليين في مختلف الأعمال التنموية، بصفة رسمية عن طريق ممثليهم المنتخبين. ودرس هذا الدور من خلال علاقة المشاركة الاجتماعية بالنظام السياسي وتأثير هذا الأخير عليها، حيث قارن بين المشاركة في ظل النظام الدكتاتوري، والمشاركة في ظل النظام الديمقراطي، في المجتمعات المعاصرة بشكل عام، ودرس تأثير السلطة على مشاركة المجالس المنتخبة في التنمية المحلية بشكل خاص في الجزائر. حيث انطلق من الإشكالية التالية:

هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية، تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟ ويتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في عملية التخطيط للتنمية بمختلف مراحلها، في ظل الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة؟

- هل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، تعتبر أحد أسباب إضعاف مشاركة أعضاء المجالس البلدية، في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية؟.

¹ - محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة) رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم- تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.

- هل المجالس الشعبية البلدية التي تعتمد بلدياتها على التمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية بشكل كبير، تشارك بالطريقة ذاتها التي تشارك بها المجالس البلدية التي تعتمد بلدياتها على تمويلها المحلي بالدرجة الأولى؟.

- هل الخلافات التي تحدث بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد يمكن أن تكون سببا في إضعاف مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

إن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء، ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم.

الفرضيات الفرعية:

1- إن الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الحكومة، يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها.

2- إن الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990، تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها.

3- كلما زاد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، كلما ضعفت استقلالية مجلسها البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج.

4- كلما زادت الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي الواحد، كلما ضعفت مشاركته في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخب فيها.

وللتأكد من صحة هذه الفرضيات قام الباحث ببحث ميداني اعتمد من خلاله منهج المسح الاجتماعي لوصف وتفسير ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية من خلال

وجهة نظر أعضاء هذه المجالس، باعتبارهم أفراد فاعلين وذلك لان عددهم قليل نسبيا ويمكن التحكم فيه على مستوى ولاية واحدة.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات فاعتمد الباحث على الاستمارة كأداة بحث رئيسية استعان بالمقابلة والملاحظة أثناء استخدام الاستمارة للتمكن من جمع المعلومات بدقة.

وقد طبقت الدراسة على عينة بحث قدرت ب: 148 عضو في المجالس الشعبية لبلديات قسنطينة البالغ عددها 12 بلدية أي 12 مجلس.

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين ومازالت تعاني من مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة وهذا بسبب مجموعة من الأسباب التي يمكن إرجاع أهمها إلى : شدة وصرامة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، وإلى تخلف الأسلوب الإداري المتبع، الذي يتميز بالمركزية في تخطيط وإدارة شؤون التنمية المحلية بمختلف البلديات، بك ما يحمله من عيوب ومساوئ وإلى التمويل المالي المركزي (الولائي بشكل خاص)، الذي أصبح يشكل أداة ضغط على هذه المجالس ووصاية إضافية عليها، مستغلا في ذلك نقص مواردها المحلية وحاجتها المالية الماسة بالإضافة إلى كثرة الخلافات والصراعات الداخلية، التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية، حيث ترجع صرامة الوصاية الإدارية التي تفرضها واعتمادها على الأسلوب المركزي وإشرافها على التمويل المالي للمشروعات، إلى حرصها على سلامة الموارد المحلية وضمنان حسن تسييرها، بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين.

وهكذا يمكن الإشارة إلى أن هذه المعوقات وغيرها، تحد كثيرا من فاعلية مشاركة المجالس

الشعبية البلدية للدولة، في إحداث التنمية المحلية الحقيقية التي يتطلع لها المواطنون، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها ولهذا يجب أن تعمل السلطات المعنية على إزالتها أو الحد منها على

الأقل، لأن عملية المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ما هي في الحقيقة، إلا انعكاسا لطبيعة نظام الحكم السائد في البلاد، فإذا كانت هذه المشاركة تتم بالشكل الجيد المطلوب تحقيقه، فهذا معناه أن البلاد تسودها الديمقراطية الفعلية، بصورتها الإيجابية وأن مجتمعها ومثليه في المجالس المنتخبة، على مستوى عالي من الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي... أما إذا كانت هذه المشاركة تتم بشكل سيء أو سلبي، فهذا معناه إما أن نظام الحكم ديمقراطي ولكن المجتمع ومثليه ليسوا في المستوى، وإما أن الحكم دكتاتوري استبدادي ولا تهم هنا درجة وعي المجتمع ومثليه ففي كلتا الحالتين، لن يتمكن المجتمع من تحقيق طموحه في مشاركة الدولة في إدارة وتسيير شؤونه، لاسيما أمور التنمية المحلية، ولكن رغم هذا فإن وعي المجتمع يبقى مطلباً، فكلما زاد كلما خفت الأضرار على كل المستويات، وبالنسبة لجميع المجالات والأصعدة وزادت نسبة المشاركة الإيجابية.

الدراسة الثانية:

دراسة نويصر بلقاسم 2010، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع بعنوان : التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية (دراسة سوسيولوجية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف).¹

حاول الباحث من خلالها الوقوف ميدانيا ووفقا لمتغيرات محددة ، على تأثير توطين برامج ومشروعات التنمية في مجتمع محلي على تغير نسق القيم الاجتماعية به. فقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تغيرات بنيوية، شملت كل مؤسساته وتنظيماته الاجتماعية وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التغيرات على المؤسسات والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى مظاهر الحياة للمجتمع الجزائري بكل فئاته، وبالتالي على

¹ - نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية (دراسة سوسيولوجية مبدئية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة قسنطينة). رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، جامعة منشوري قسنطينة، 2010.

مختلف أنساق القيم الاجتماعية ولأجل فهم أعمق لتأثير التجربة التنموية في الجزائر على أنساق القيم انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه برامج ومشروعات التنمية في تغيير النسق القيمي بمجتمع محلي؟.
فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تؤدي برامج ومشروعات التنمية المحلية إلى حدوث تغيرات في نسق القيم الاجتماعية بها.
الفرضيات الجزئية:

1- تؤدي برامج ومشروعات التنمية المحلية إلى تغيير نسق التفاعل الاجتماعي بها.

2- تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغيير نسق القيم الأسرية.

3- تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغيير نسق القيم الاقتصادية بها.

4- تؤدي برامج ومشروعات التنمية بالمجتمعات المحلية إلى تغيير نسق القيم السياسية بها.

أما فيما يخص المنهج فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، باعتباره أنسب المناهج التي يمكن ان تقدم صورة تحليلية وصفية لطبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة أي القيم والتنمية.

كما اعتمدت الدراسة على تركيبة منهجية في سياق النظرة الوظيفية التي انطلقت منها، حيث اعتمدت المنهج التاريخي في تتبع مسار التنمية في الجزائر، والمنهج السوسيوأنتروبولوجي بغرض

فهم العلاقات بين أفراد مجتمع الدراسة، والقيم التي تتحكم في الحياة الاجتماعية، كما استفادت الدراسة من بعض مبادئ المنهج الفينومينولوجي لدراسة أنساق القيم في مجتمع

الدراسة من خلال عالم الخبرة في الحياة اليومية والمواقف الاجتماعية المختلفة وأنساق التفاعل.

كما استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات والتي طبقت على عينة بحث 400 فرد موزعة على أربعة أحياء بمدينة سطيف، وبالإضافة إلى الاستبيان استعانت الدراسة بالملاحظة

البسيطة بالمشاركة بشقيها البسيطة والمقننة خلال إعداد الاستبيان وتمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:

1- انتهت الدراسة إلى أن نموذج التنمية المنتهج في الجزائر، وإن حقق مكتسبات مادية على صعيد خلق بنية تحتية وقاعدة صناعية ، إلا أن اعتماده على عائدات النفط والغاز بصفة أساسية، حال دون تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية، وإلى حدوث اندماج اقتصادي، كما كانت له آثار سلبية على صعيد المجتمع حيث أفرزت التحولات الاجتماعية التي تمخضت عن التجربة التنموية، توترات واختلافات على صعيد الحياة الاجتماعية.

2- كما خلصت الدراسة إلى أن توطين برامج ومشروعات التنمية بمجتمع الدراسة قد أدى إلى تغير بعض مظاهر النسق القيمي به، حيث تغيرت مظاهر نسق التفاعل الاجتماعي، والنسق الأسري ، والنسق الاقتصادي والسياسي.

غير أن ذلك لا يعني أن الدراسة قد وقفت على معالم نسق قيمي بديل عن النسق الذي كان قائما، حيث ظلت معالم النسق القيمي التقليدي تتعايش مع القيم المستحدثة، فقد استمرت العلاقات القرابية التقليدية (التفكير القبلي، وتفكير أولاد البلاد) في الاشتغال ولو على نطاق ضيق، فيما لم تختفي تماما أسس التقدير الاجتماعي التقليدي، وأسس تحديد المكانة الاجتماعية التقليدية، لصالح الأسس المستحدثة في تقدير الناس لبعضهم البعض، وفي ذات الوقت لم تكشف الدراسة عن اختفاء النظرة الدونية للمرأة، واختفاء مظاهر التسلط الأبوي، وضيق مساحة الديمقراطية العائلية، حيث استمرت السلطة العائلية التقليدية في الاشتغال، بدرجات متفاوتة.

كما كشفت الدراسة أيضا عن حقيقة أنه على الرغم من الحركة التنموية التي عرفها مجتمع الدراسة، والتغيرات السياسية التي عرفتها البلاد، إلا أن هناك حذرا شديدا في الانخراط في الحياة السياسية سواءً بالانضمام إلى الأحزاب والجمعيات، أو المشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، وهذا السلبية تدل على انخراط الناس في صعوبات المعيشة اليومية، عوض مساندة التطورات الشعبية التي تعرفها البلاد، وهو ما يفسر محدودية الفعل الاجتماعي في المجتمع مما أعاق تشكل نسق قيمي واضح المعالم بمجتمع الدراسة.

الدراسة الثالثة:

دراسة بومخلوف محمد وآخرون 2012 ، بعنوان "الشباب الجزائري واقع وتحديات" وهي دراسة طبعت في شكل كتاب وقام بها مجموعة من الباحثين التابعين لمخبر الوقاية والأرغونوميا جامعة الجزائر¹

وقد حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة حول الظواهر الشبابية، وتقديم مساهمة علمية في دراسة واقع الشباب في الجزائر والتحديات التي تواجهه وتواجه طموحاته للتعرف على تصوراته عن الكثير من الأمور الحياتية التي تهمه وتتعلق باحتياجاته المادية منها والمعنوية والرمزية، والمثل والضوابط الاجتماعية التي تواجه أفعاله، والطموحات التي يصبو إليها، والاستراتيجيات التي يتخذها والآليات التي يستند إليها في أفعاله وتصرفاته ومشاريعه، ومواقفه من حركة المجتمع المدني والتعددية السياسية ونحو سياسة الدولة إزاءه، وتمثلاته للإعلام الوطني والرموز الوطنية وغيرها من القضايا التي تمس حياته المباشرة. وقد انطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

- 1- ما هي العوامل الكامنة وراء الظواهر التي عرفها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة؟ وهل تعبر عن خلل ما في الاستراتيجيات الموضوعة من أجل تحقيق توافقه الاجتماعي؟.
 - 2- هل تعكس هذه الظواهر فقدان الشباب لمرجعياته التربوية؟ أم هي ظواهر مرحلية تميز المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع؟.
 - 3- ما هي أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في حركة المجتمع المدني؟.
 - 4- ما هي البدائل الإستراتيجية التي أبدعها الشباب ووضعها لتحقيق حاجاته وطموحاته؟ وهل لهذه البدائل خلفية مرجعية أم أنها تتم في إطار ثقافات وتصورات شبابية عالمية بعيدة عن ثقافته وهويته؟.
 - 5- وما مدى تباين وتجانس الشباب في كل هذا وما هي محددات ذلك؟
- الفرضيات :

¹ - بومخلوف محمد وآخرون ، الشباب الجزائري واقع وتحديات، (ط1، الجزائر ، المطبعة الملكية، 2012).

- 1- يعيش الشباب أزمة توفيق بين نمو احتياجاته من ناحية وموارده المحدودة من ناحية ثانية وقيمه من ناحية ثالثة، ففي الوقت الذي تزداد فيه احتياجاته تقل فيه فرص إشباعها بالطرق المشروعة في نطاق القيم التي يؤمن بها مجتمعه.
 - 2- تتجاوز احتياجات الشباب الجوانب المادية لحياته، وإن كانت هي المظهر الذي تتجلى فيه، إلى الجوانب المعنوية والاجتماعية والنفسية والعلائقية، وحب الاعتراف والتقدير الاجتماعي والرغبة في المشاركة وإسماع صوته والإدلاء برأيه الذي من شأنه تفجير طاقاته الكامنة الحبيسة التي تنتظر الانطلاق، فتأتي أفعاله كرد فعل لتلك الاحتياجات من أجل رد الاعتبار لنفسه ولجماعة الانتماء.
 - 3- تنوع استراتيجيات وآليات الشباب وإبداعاته في سبيل توفيقه الاجتماعي وتحقيق طموحاته لم تفقده مرجعياته التربوية.
 - 4- انسحاب الشباب وعزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية والعمل المنظم يعكس أزمة ثقته في مؤسسات المجتمع عامة وفي العمل الجماعي خاصة.
- اما فيما يخص منهجية البحث وأدوات جمع البيانات فقد استخدم المنهج الوصفي لتحليل وتفسير واقع الشباب في ضوء أهداف البحث، معتمدين على جمع البيانات والمعلومات والحقائق المجمعة من الميدان بواسطة منهجين متكاملين : المنهج الكيفي مع أداة المقابلة التي طبقت أثناء ست جلسات حوارية مع 77 شابا وشابة والمنهج الكيفي لتحليل الاستبيان الذي طبق على 1475 مستجوب من الشباب موزعين على كافة التراب الوطني.
- ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها:
- 1- لقد أظهرت الدراسة شدة تمسك الشباب بالأسرة وبالقيم الاجتماعية وبرغبته في إعادة إنتاجها في أسرته المستقبلية من خلال التربية المرغوبة للأبناء.
 - 2- أكدت الدراسة شدة تعلق الشباب بالقيم التاريخية والرموز الوطنية.

- 3- كشفت الدراسة عن ريبة الشباب وشكه وعدم ثقته في المؤسسات الإدارية الحكومية والتي ينسب إليها معاناته وآلامه بما تتميز به من فساد، بجميع أبعاده، والنتيجة تطوير شبة علاقات بينية وبناء ثقافة للثقة خاصة به. والنفور من التنظيمات.
- 4- لقد أظهر الشباب وعيا عاليا ومواقف مشتركة تجاه قضاياهم ومشاكلهم، وذلك رغم التباينات العمرية والتعليمية والاقتصادية، والأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها، وهذا يؤكد وحدة التنشئة والثقافة والهوية الشبابية.
- 5- والشباب بجميع فئاته شديد الإيمان بقدراته واستعداده التام لبناء مستقبله بذاته، مقتنعا أن مظاهر الفساد من محسوبة ووصولية وغيرها ما هي إلا مطية عابرة.

الإشكالية:

في ظل التحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري ومن أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن الجزائري، عملت الجزائر على انتهاج سياسات وبرامج وخطط تنموية على الصعيد الوطني والمحلي وذلك منذ حصولها على الاستقلال، لكن الملاحظ على هذه البرامج أنها لم تكن ناجعة لدفع عجلة التنمية إلى المستوى الذي يطمح إليه الشعب الجزائري، وذلك لأنها أغفلت أهم عنصر لنجاح عملية التنمية ألا وهو مشاركة المواطن في هذه التنمية وخصوصا على المستوى المحلي. فلقد كشفت الدراسات العلمية التي تناولت بالدراسة موضوع فشل السياسات التنموية وخاصة بدول العالم الثالث أن السبب الرئيسي في فشلها يعود أساسا إلى إهمال القائمين عليها بمشاركة الأفراد في نشاطات التنمية القائمة في مجتمعهم، وخاصة على المستوى المحلي، كما أكدت هذه الدراسات على الفعالية الكبيرة التي تحققها مشاركة الأفراد المحليين في إنجاح المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها وفي أقصر مدة زمنية ممكنة.

فالتنمية المحلية التي لا تتضمن مشاركة واسعة من طرف المواطنين المحليين وقنوات مؤسسية تتيح وتستوعب هذه المشاركة هي عملية تنموية محكوم عليها بالفشل مسبقا، وخاصة مشاركة فئة الشباب باعتبارها عماد رأسمال البشري لأي مجتمع، وخصوصا إذا كانت ذات وزن ثقيل في التركيبة السكانية لهذا المجتمع مثل ما هو حال المجتمع الجزائري، لكن هذه المشاركة في المجتمع الجزائري مثلها مثل المجتمعات العربية الثالثة مازالت محدودة على أرض الواقع، نظرا لأن السياسات التي اتبعتها الجزائر عقب الاستقلال وفي السنوات الأخيرة، لم تسمح بتجديد حقيقي لهذه الفئة بحيث تثبت مكائنها كفاعل اجتماعي حقيقي في دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الإطار إلا أنها كانت تنقصها الفعالية لتمكين الشباب من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن مشاركة المواطنين بما فيهم الشباب في التنمية المحلية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية حرة، بمعنى أن يقوم بها الشاب المواطن بإرادته وبدون أن يتعرض لأي ضغوط أو اجبار للقيام بها، فهي بذلك تعبر عن ممارسته للمواطنة الديمقراطية، كما أن الشعور بالمساواة التي تتيحها المواطنة يعتبر عاملا محفزا للاندفاع والعمل في سبيل الصالح العام، ولذلك يعتبر ترسيخ الشعور بالمواطنة ونشر الوعي بمبادئها من أهم عوامل التنمية الناجحة. لكن الملاحظ أن المواطن الجزائري عامة والشباب خاصة يعيش أزمة مواطنة أدت إلى عزوفه عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لوطنه .

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في موضوع المشاركة المحلية للشباب في التنمية وعوامل عزوفه عنها، وتأثير هذه الأزمة عليها منطلقين من الاشكالية التالية:

ما مدى مشاركة الشباب الجزائري في التنمية على المستوى المحلي

انطلاقا من وعيه بكونه مواطن له حقوق وواجبات؟ وكيف تؤثر أزمة المواطنة

التي يعيشها الشباب على هذه المشاركة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يعيش الشباب الجزائري أزمة مواطنة أدت الى سلبيته وعزوفه عن المشاركة في التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

1- اختلال التوازن بين الحق والواجب عند الشباب الجزائري وضعف وعيه بأهمية المشاركة أثر سلبا على مشاركته في التنمية المحلية.

2- اتساع الفجوة بين السلطات المحلية والمواطنين الشباب وعدم اهتمامها بمشاركتهم في التنمية أدى الى تقليص وتحجيم دور الشباب الجزائري في التنمية المحلية.

3- ضعف المشاركة السياسية للشباب الجزائري بالإضافة الى ضعف نشاط المجتمع المدني وعدم استقطابه للشباب عرقل مشاركة الشباب في التنمية المحلية.

المفاهيم الاجرائية للدراسة:

التنمية المحلية: هي مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تنمية وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية لسكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى) على أساس التعاون المشترك بين جهود المواطنين والحكومة، فنجاح التنمية المحلية يراهن على وعي السكان المحليين بأهمية المشاركة في التفكير وإعداد وتنفيذ المشاريع التنموية من جهة، وعلى تعبئة وتشجيع الحكومة لهذه الجهود التطوعية التي يقوم بها المواطن وتنظيمها وتوجيهها للعمل مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية من جهة أخرى".

المجتمع المحلي: هو عبارة عن تجمع إنساني تقوم بين أعضائه روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل يشغل منطقة جغرافية محددة ويستمر خلال الزمن عن طريق ثقافة مشتركة تمكن الأفراد من تطوير أنساق محددة للاتصال والاجتماع فيما بينهم كما تيسر لهم سبل التفاعل وتنظم أوجه نشاطهم اليومي، وذلك في إطار نظم اجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والاقتصادي والسياسي وعلى هذا يمكن تسمية كل من القرية والمدينة بمجتمعات محلية.

المواطنة: هي العلاقة الرابطة بين الفرد والدولة التي يستقر فيها وينتمي إليها عاطفيا ووجدانيا كما يحمل جنسيتها وكل ما يستوجه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق والواجبات على أرض الواقع وفي جميع المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

المشاركة المحلية: مجموعة الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون المحليون للمساهمة في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة المشاريع التي يحتاجها مجتمعهم المحلي سواء أكان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي أو الجهد أو المال وبمساعدة الجهات الحكومية المركزية والمحلية.

الشباب: هو مرحلة من مراحل عمر الفرد يكتمل فيها تشكل مكونات شخصيته حيث تتميز بنزوحه إلى الاستقلالية لتحقيق ذاته، وثقته في الاعتماد على النفس والاستعداد لتحمل المسؤولية ولعب الأدوار المناطة به نتيجة قدرته على توظيف خصائصه العقلية والجسمية بكفاءة مع ميله إلى التغيير وقدرته السريعة على التكيف.

و في هذه الدراسة حددنا هذه المرحلة العمرية بين 18 سنة والثلاثين وذلك لاعتبارات من بينها أن سن 18 هي السن القانونية للمشاركة السياسية (الانتخابات) فهو في هذا السن مواطن مكتمل الحقوق والواجبات (و في مقدوره إما التكيف مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمعه والمشاركة بفعاليته فيها وإما الانسحاب من المشاركة والاكتفاء بموقع المتفرج والمتذمر اجتماعيا من الأوضاع السائدة).

المناهج المستخدمة في الدراسة:

إذا كانت دراستنا تهدف إلى تناول أزمة المواطنة عند الشباب الجزائري وأثرها على مشاركته كمواطن في التنمية المحلية بطريقة موضوعية، ونظراً لما ينطوي عليه الموضوع من أبعاد وجوانب ومجالات مختلفة، فإنّ تحقيق الدقة والموضوعية في جمع المعلومات ومصادرها وتحليلها وطريقة عرضها يتوقّف وقبل كلّ شيء على كيفية دراسة هذا الموضوع بمنهج مناسب يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي للبحث لذا اعتمدت الدراسة على:

أولاً- المنهج التاريخي: الذي استخدم في الدراسة للتعرف على ماهية التغيرات التي حدثت في برامج التنمية الشاملة والمحلية في الجزائر في الفترة من الاستقلال إلى سنة 1989، ثمّ فترة بعد التحول من النمط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق إلى الفترة الراهنة.

بالإضافة إلى استخدامه في تتبّع سيرورة تطور ممارسة المواطنة في الجزائر.

وعليه، فقد ساعدنا المنهج التاريخي في كشف التغيّرات الحاصلة في سياسات وبرامج التنمية المحلية، وبالتالي بلورة وبناء فكرة عن المسار التنموي وتطور ممارسة المواطنة في الجزائر، شكلت لنا قاعدة متينة من المعلومات بنينا عليها بحثنا هذا.

ثانياً- المنهج الوصفي: وقد استخدم لمحاولة وصف وتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة عزوف الشباب الجامعي عن المشاركة في التنمية المحلية وعدم وعيه بأهميتها، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات والحقائق المجمعة ميدانياً بالاستعانة بالمنهج الكمي اعتماداً على أداة الاستمارة التي طبّقت على عيّنة من الشباب الجامعي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس.

وقد اشتملت الاستمارة على 52 سؤالاً مختلطاً بين أسئلة مفتوحة ومغلقة مقسّمة على أربعة محاور كالتالي: المحور الأول: المشاركة في التنمية المحلية والوعي بأهميتها. المحور الثاني: اختلال التوازن بين الحقّ والواجب. المحور الثالث: الفجوة بين السلطات المحلية والمواطنين. المحور الرابع: ضعف المشاركة السياسية وضعف المجتمع المدني.

محاور البحث:

مقدمة عامة

الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: المواطنة مبادئها و قيمها

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة و التنمية المحلية

الفصل الرابع: الشباب و المشاركة المحلية

الفصل الخامس: واقع المشاركة المحلية عند الشباب الجزائري. (دراسة ميدانية)

الخاتمة:

الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

1.المبحث الأول: التنمية

2.المبحث الثاني: التنمية المحلية تعريفا ومبادئها

1.2 تعريف التنمية المحلية

2.2 عناصر التنمية المحلية

3.2 مبادئ التنمية المحلية

4.2 أهداف التنمية المحلية

3.المبحث الثالث: المجتمع المحلي

1.3 ماهية المحلي

2.3 مفهوم المجتمع المحلي

3.3 خصائص المجتمع المحلي

4.المبحث الرابع: مراحل تطور برامج التنمية المحلية في

الجزائر

1.4 مرحلة التخطيط 1976-1989

2.4 مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990

تمهيد:

لم يظهر مصطلح التنمية المحلية في أدبيات العلوم الاجتماعية والإنسانية إلا في ستينات القرن الماضي حيث كان علماء الاقتصاد والاجتماع يهتمون بالتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن مع ازدياد اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد المركزي ظهرت البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية على المستوى المحلي وفي البداية تركزت فقط في المناطق الريفية لأنها هي التي كانت تعاني من التخلف بالمقارنة مع المناطق الحضرية لذا نجد أن مفهوم التنمية المحلية يقترن في الكثير من الدراسات بمفهوم التنمية الريفية، كما أن مفهوم التنمية المحلية يرادف مفهوم تنمية المجتمعات المحلية.

ولقد كان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن العشرين كما ذكرنا سابقا وتحديدا في فرنسا، وذلك كرد فعل من قبل المواطنين على قرارات الدولة التي كانت تهدف إلى جعل تهيئة وتنمية وإعداد الأقاليم أولوية وطنية وذلك عن طريق اتباع سياسة إدارية مركزية في اتخاذ القرارات دون الأخذ بعين الاعتبار رأي السكان المحليين، وهذا ما كان مرفوضا من قبل مختلف الفاعلين الاجتماعيين المحليين الذين كانوا يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات سكانه وتطلعاتهم، فطالبوا بتطبيق التنمية من تحت على أساس استقلال الأقاليم عن مركز القرار (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا).

ولقد كانت الفكرة في البداية مرفوضة فلم تحظى بالقبول عند السلطات السياسية لأنها بنيت على بعد سياسي بالدرجة الأولى يطالب بهوية خاصة لكل إقليم، ثم استقر هذا المطلب على تسيير الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية الثمانينات بدأ يعترف تدريجيا بمصطلح ومفهوم التنمية المحلية من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي (DATAR) الفرنسية التي أقرت مخطط 1984-1988 للتنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

1. المبحث الأول: تعريف التنمية

يعد مصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي لا يمكن تعريفها بشكل محدد وذلك لاتساع استخدامه وتطور دلالاته وتعدد مجالاته. ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية تغيير وهذا التغيير يكون إما كيميا بواسطة عوامل خارجية أو نوعيا أي عملية التحسن في شيء ما.

فالتنمية هي "التغيير الموجه الذي تلعب فيه الإدارة الواعية دورا جوهريا، وهي تغيير اجتماعي مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى حال أحسن ينبغي أن يكون عليها"¹. وذلك عن طريق النمو المعتمد على الذات والذي يتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع وفقا لرغباتهم وميولاتهم من أجل القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاهية لمجتمعهم، مع عدالة توزيع الثروات وتوفير الخدمات من الصحة والتعليم والسكن... الخ. وقد عرف إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد ويمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياته"².

وتعرف التنمية كذلك بأنها "تغيير النسق الاقتصادي الاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر، وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس، وتتجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته المبدعة والخلاقة وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية والاستغلال"³ كما تعرف على

¹ عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، دس)، ص 9.

² عبد الله تركماني وآخرون، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، (ط01، عمان: دار البركة، 2009)، ص 35.

³ إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين، مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية، مجلة العمل العربية، 44، بيروت، مايو

أنها "العملية المركبة والمتعددة الأبعاد والتي تستهدف تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي ممكن لعموم الناس، وضمان ترقيته باطراد"¹.

ويعرفها أحمد رشاد بأنها "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب"² فالتنمية هي عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة.

ويرى الأستاذ علي غربي أن "التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة"³.

كما يمكن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"⁴.

¹ نادر الفرجاني، التنمية المستقلة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 19.

² رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، (ط01، الإسكندرية: دار الوفاء، 2011)، ص 15.

³ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 179.

⁴ محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،

1993)، ص 19.

2. المبحث الثاني: التنمية المحلية تعريفها ومبادئها

1.2 تعريف التنمية المحلية:

تتعدد وتباين تعريف التنمية المحلية ويرجع ذلك لاختلاف اتجاهات وتخصصات الباحثين في مجال التنمية المحلية فالاقتصاديون لهم نظرة تركز على أهمية الاستفادة من الموارد المادية والبشرية للارتقاء بالاقتصاد على المستوى المحلي مما يساهم في بناء الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، بينما نجد علماء الإدارة والسياسة يركزون على أهمية الإدارة اللامركزية والحوكمة المحلية لإنجاح العمليات التنموية. فيما يؤكد علماء الاجتماع على أهمية مشاركة المواطن المحلي في عمليات التنمية وكيفية تفعيل هذه المشاركة وذلك لتكون المشاريع التنموية تلي وتناسب احتياجات السكان المحليين.

وأول تعريف يمكن أن نبدأ به هو تعريف الأمم المتحدة "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"¹ وقد جاء هذا التعريف للتركيز على ضرورة تكاتف وتكامل جهود الدولة مع المواطنين لنجاح العمليات التنموية على المستوى المحلي وخاصة بعد فشل السياسات التنموية في كثير من الدول النامية بسبب إهمال دور المواطنين في التنمية.

كما عرفت التنمية المحلية بأنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة"².

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، (دط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص 8.

² محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 53.

ويرى Greffer Xavier أن التنمية المحلية "مسيرة لتنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق طاقات وموارد ذلك الإقليم"¹، وينطلق غرافي في هذا التعريف من أهمية تعبئة واستغلال الموارد المحلية سواء المادية أو البشرية وضرورة التنسيق بينها لإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية ويشاركة هذا الرأي ويفر Weaver بقوله "التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف سكانها من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة، ومكونات هذه الاحتياجات تتمثل في: ثقافة المنظمة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية"².

أما الكيبكيي فاكون Le Québécois Vachons فيقول أن "مقاربة التنمية المحلية تراهن على التحكم الجماعي في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية لإيجاد الحلول على المدى البعيد للمشكلات الجماعية المحلية التي تؤثر على توازنها، وهذا التمكين الجماعي يركز على قيمتين ديمقراطيتين أساسيتين هما: المشاركة والمسؤولية"³.

فجاح العمليات التنموية مرتبط بالتمسك بالقيم الديمقراطية وخاصة المشاركة والمسؤولية، بحيث يصبح المواطن مشاركا في تنمية محيطه المحلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحتى تكنولوجيا ومحافظا على بيئته، كما يصبح مشاركا في الحوكمة المحلية وبالتالي الوطنية مما يجعله يتملك روح المسؤولية اتجاه مجتمعه المحلي والوطني وهذا ما يصب في مفهوم الديمقراطية التشاركية^(*).

¹ Xavier Greffer, Territoire de France, les enjeux économiques sociaux de décentralisation, Ed Economica Paris, 1984, p146.

² Weaver, Le développement par le bas : vers une doctrine de développement territorial, Ed litec, Paris, 1988, p179.

³ Vachon B, Le développement local, théorie et pratique (Réintroduire l'humain dans la logique de développement), éd :Geatan Morin, Québec, 1993.

^(*) لقد ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية منذ ستينات القرن الماضي، حينما برزت مجموعة من الإشكالات المرتبطة بتدبير القطاع الخاص، حيث بدأ مسؤولو المقاولات يفكرون في طرق أخرى للرفع من مستوى أداء العاملين بمقاولاتهم إلى أن اهتموا إلى ضرورة اشتراكهم في العملية التدريبية للمقاولة تشخيصا وبرمجة وتنفيذا وتقييما، مما أفرز أرقاما مرتفعة من الإنتاجية، الشيء الذي أدى إلى الرفع من مبيعات هذه المقاولات، من هنا بدأ التفكير في نقل مضامين هذه الديمقراطية التشاركية إلى مجال السياسة من خلال اشتراك المواطنين في اتخاذ القرار السياسي تصورا وتنفيذا ومتابعة، وهو ما أصبح يصطلح عليه نظريا الآن الديمقراطية التشاركية.

وفي نفس السياق يذهب الدكتور فاروق زكي إلى تعريف التنمية المحلية بأنها "تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم، هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"¹ فهو يؤكد على ضرورة دعم ومساندة مشاركة المواطنين من طرف الدولة لتشجيع المبادرات الفردية والجماعية وخلق نوع من التعاون والعلاقات الاجتماعية البناءة التي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية وعدم إعاقتها، فالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يسعى إلى إيجاد علاقات اجتماعية فهو يولد ولديه فطرة المشاركة إلا أن الأفراد والمجتمع بصفة عامة والحكومات بصفة خاصة قد تجعل الفرد يتبنى موقفا سلبيا، فالبيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان والسياسات المطبقة في هذا المحيط قد تكون عاملا مشجعا أو معوقا للمشاركة، ففي الجزائر مثلا نجد الدولة في الفترات السابقة اتبعت سياسات يمكن القول عنها أنها أبوية جعلت من المواطن فردا عاجزا ينتظر من الدولة أن تقوم بكل شيء دون مشاركة منه، فالمواطن الجزائري ينتظر دائما التدعيم من طرف الدولة في جميع المجالات التنموية دون أن يشارك هو في هذه التنمية وقد أشار إلى ذلك المفكر مالك بن نبي بقوله: "إن هذا المنحى السياسي انقلب على سلوك الشعب والأفراد بوضوح حيث أصبحت عالة على الدولة وأصبحت تتبنى لغة المطالب قبل لغة الواجبات، فوراء التكاسل الاجتماعي الحالي بكل تأكيد سياسات البلدان العربية التي أرادت أن تلعب الدور الأبوي في التنمية والرعاية"².

¹ مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987)، ص 49.

² مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسولوجيا العظالة الاجتماعية ببلداننا العربية،

<http://www.thenewalphabet.com>، 29 أفريل 2006.

من جهة أخرى نجد محي الدين صابر يركز في تعريفه للتنمية المحلية على عنصر آخر أكثر أهمية ألا وهو وعي (*) المواطن بأهمية هذه العملية النابع من مشاركته فيها حيث يقول: "التنمية المحلية مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"¹.

فالتنمية المحلية تعتمد بشكل أساسي على توفر عنصر الوعي على مستوى القيادات والجماهير، فمن جهة يجب أن تلعب السلطات دورا هاما في تبسيط وشرح واقع التخلف في المجتمع المحلي للمواطن، وكيفية إحداث التنمية وذلك من خلال الاستخدام الجيد لمصادر القوة والإقناع والتعبئة التي يمكن بواسطتها تشكيل وعي حقيقي لدى المواطن بأهمية المشاركة. ومن جهة أخرى يجب أن يتوفر لدى المواطن وعي بواقع مجتمعه وكافة الموارد البشرية والمادية التي يمكن استغلالها في المشاريع التنموية إلى جانب وعيه بحاجاته الأساسية وكيفية مواجهتها، وضرورة مشاركته في المشاريع التنموية بجميع مراحلها أي التفكير والتخطيط والتنفيذ والتمويل وفي نفس السياق يعرف آرثر دونهام Arthur Dunham التنمية المحلية بقوله "ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"².

(*) فالوعي هو إدراك الفرد لذاته وفهم ما يدور حولها كما ارتبط الوعي بالعمل والمجتمع الذي تطور على أساس تقسيم العمل، فالإنسان يدخل في علاقات اجتماعية تتولد من الحياة العائلية والعادات والقواعد الأخلاقية التي يعترف بها المجتمع، كما يؤدي نشاط سلطات الدولة إلى قيام علاقات سياسية وقانونية تنظم النشاط البشري ومثل هذه العلاقات تتميز بكونها علاقات واعية، وبقدر ما يكون الناس على وعي بهذه العلاقات سواء الاجتماعية، أو السياسية أو القانونية بقدر ما تكون الحياة الاجتماعية أكثر تنظيما.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، (دط، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص 184.

² مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، مرجع سابق، ص 49.

كما يعرفها كوفي وبولاز W. coffey et M. Polèse: بأنها إحدى الأشكال الخاصة من التنمية التي تلعب العوامل المحلية والسكان المحليين دورا هاما فيها فنحن نتحدث إذا عن تنمية بقواعد محلية¹.

ويعرفها روس Ross. M وهو عالم في تنظيم المجتمع والخدمة الاجتماعية بأنها: "العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحصيل حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، وإذكاء الثقة والرغبة في العمل لتحقيق هذه الحاجات والوقوف على الموارد المحلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع"².

فالتنمية هي مجموعة العمليات التي تتيح الفرصة للأفراد المحليين المشاركة في تحديد احتياجاتهم وصياغة الأهداف التي تساعدهم على حل مشكلاتهم المحلية بالاعتماد على الموارد المحلية والخارجية التي تؤدي إلى زيادة روح التضامن بين أفراد هذا المجتمع المحلي.

ومنه يمكن تحديد التعريف الإجرائي للتنمية المحلية كالتالي: "هي مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تنمية وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية لسكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى) على أساس التعاون المشترك بين جهود المواطنين والحكومة، فنجاح التنمية المحلية يراهن على وعي السكان المحليين بأهمية المشاركة في التفكير وإعداد وتنفيذ المشاريع التنموية من جهة، وعلى تعبئة وتشجيع الحكومة لهذه الجهود التطوعية التي يقوم بها المواطن وتنظيمها وتوجيهها للعمل مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية من جهة أخرى".

2.2 عناصر التنمية المحلية:

لقد حدد آرثر دونهام " Arthur Dunham " أربع عناصر للتنمية المحلية هي:³

¹ Gilles Fievet, Les définitions du développement local, étude et témoignages, Paris: Artois Presses Université, 2002, p181.

² رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 82.

³ أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.

1. **برنامج مخطط:** يركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
2. **المشاركة الشعبية:** وهي من القواعد الأساسية للتنمية المحلية، أي مشاركة أكبر عدد من السكان المحليين بالجهد والتفكير والمال في وضع وتنفيذ المشاريع التنموية المحلية، وذلك عن طريق إثارة وعيهم لتحقيق مستوى معيشي أفضل.
3. **المساعدات الحكومية:** وهياكل الدولة وما تقدمه الهيئات الحكومية لإنجاح المشاريع التنموية سواءً كانت في شكل مادي أو بشري أو فني تقني.
4. **التكامل بين الاختصاصات:** فمن القواعد الأساسية للتنمية المحلية أن يكون هناك نوع من التكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برامج متعددة الأغراض وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل المجال الاجتماعي مثلا عن المجال الاقتصادي، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر.

3.2 مبادئ التنمية المحلية:

تقوم فلسفة التنمية المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين المحليين في المجتمع لتحقيق طموحاتهم في تنمية مجتمعاتهم لتحقيق حياة أفضل، ولأجل ذلك حدد المفكرون والخبراء مجموعة من الركائز الأساسية التي لا بد من توافرها لتحقيق التنمية على المستوى المحلي وهي:

1. **المشاركة:** ويعني ذلك اشتراك المواطنين مع الجهود الحكومية لتحقيق التنمية، إذ يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية، حيث تؤدي مشاركة المواطنين بجميع فئاتهم في رسم الخطط التنموية وتنفيذها وتقويمها إلى أن تصبح هذه المشاريع أكثر واقعية، وأقرب إلى حاجات الناس، وأكثر تماشيا مع الثقافة المحلية.

2. **التوازن:** يهتم هذا المبدأ بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية. والتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة في حين أن المجتمع يحتاج إلى بعض منها بدرجة أكبر وإنما التوازن يكون بين درجات إشباع الاحتياجات المختلفة في المجتمع.

3. **التنسيق:** وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون الجهود الأهلية والحكومية وتظافرها وتكاملها من أجل خدمة المجتمع بما يمنع ازدواج الأعمال التنموية أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد التكاليف.

4. **الشمول:** ويعني هذا المبدأ أن تكون التنمية المحلية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والبشرية، مما يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة.

5. **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** سواء كانت مادية أو بشرية، وتعتبر هذه العملية من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق ادخال الأنماط الحضارية الجديدة ضمن الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد غير مألوفة وجديدة بالنسبة له، ويتعلق هذا أيضا بالموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الأشخاص الغرباء عن المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة

1 ...

6. **اللامركزية الإدارية والمالية:** حيث تهتم اللامركزية الإدارية بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها، إلى

¹ أحمد مصطفى خاصر، تنمية المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 21.

فروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة أو مستويات الحكم والهيئات شبه المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمي أو وظيفي.

أما أسلوب اللامركزية المالية فيهدف إلى إعطاء السلطات المحلية المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف وإمكانات كل منطقة.

4.2 أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تطوير المجتمعات المحلية وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها من خلال تظافر الجهود الحكومية مع جهود السكان المحليين، وتتسم هذه الأهداف بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والبيئية وغيرها.

و يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والأحياء، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية، والاتصالات والتمديد بالمياه والكهرباء والغاز، والطرق وغيرها.
- زيادة التعاون والشراكة بين السكان والمجالس المحلية، مما يساعد على نقل المجتمع من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد وبالتالي تحقيق توازن وعدالة توزيع المشاريع التنموية.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لسكانها المزيد من فرص العمل.
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي، بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- الاستعانة بالمواطنين في تحديد الاحتياجات المحلية وإشراكهم في الأعمال التنموية المراد القيام بها.
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وادماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق (الفوضوي)، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.
- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجرمة، العنف، السرقة ... إلخ والعمل على نشر الخلق الفضيل عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات، وتنظيم الندوات والمحاضرات.

3.المبحث الثالث: المحلي والمجتمع المحلي

بما أن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الشاملة تعنى بتطبيقها على المستوى المحلي فلا بد من التطرق إلى مفهوم المجتمع المحلي لمعرفة نطاق تطبيق هذه التنمية وتأثير مميزات وخصائص المجتمع المحلي على هذه التنمية.

1.3 ماهية المحلي:

يعد المحلي في الحياة اليومية "المكان الذي نعيش فيه ونتعارف فيه، ومنه يعترف بنا الآخرون، وهو بالبداية القرية والبلدة الدوار ومراعيه، الحي ومبانيه وفضاءاته للتبادل والمواجهة"¹، وبالتالي فهو مرتبط بمفهوم المكان أو الإقليم (الفضاء) الذي يعتمد على عدة عناصر منها:

- **العنصر الجغرافي:** ويعني المنطقة أو المدينة المحددة جغرافيا بجبال وديان وغيرها.
 - **عنصر الهوية:** أو الانتماء.
 - **توفر مجال ملائم:** تتداخل في مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
 - **عنصر إداري:** يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات.
- و لقد تبوأ "المحلي" موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة بشكل "متساوق مع سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي، وإبدال الأسس التقليدية لسلطة الدولة بأسس حديثة عقلانية"². تعبر عن ذاتها اجتماعيا وسياسيا في المشروع الديمقراطي الليبرالي القائم على التدبير اللامركز والتسيير اللامركزي، وعلى نظام التمثيلية، والمؤسسات المنتخبة بوصفها وسائل حديثة لتحقيق المشاركة السياسية...³، وانتشر تدريجيا وبشكل ملحوظ استعمال مفهوم "المحلي" لينقل من خطاب

¹ كلودين شولي، "المحلي، الأصل والمصطلح"، دفاثر إنسانيات عدد 4، 2013، ص 89.

² عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكاما الدولة، (د ط، المغرب: إفريقيا الشرق، 2013)، ص 63 نقلا عن: فيبر ماكس، ت: نادر ذكري، رجل العلم ورجل السياسة، (ط1، بيروت: دار الحقيقة، 1982)، ص 47.

³ نفس المرجع نقلا عن: **ASHFORD (Douglas) : National développement and local reforme (Political participation in morocco, Tunisie and Pakistan/ Princeton New Jersey. P U.F. 1967 . p 8.**

الدولة إلى الكثير من التخصصات الاجتماعية، ولاسيما السوسولوجيا، القانون الإداري، الجغرافيا البشرية، السياسة والاقتصاد... ففي علم الاقتصاد الكلي والجزئي أخذ الاهتمام بالمحلي من خلال التخصيص والتوزيع وما لبث أن ظهرت نظرية التوطن لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، ثم ظهر فرع الاقتصاد الإقليمي لبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية والمحلية.

و في علم السياسة اهتم العلماء بهيكل السلطة على المستوى المحلي والعلاقة بين جماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدول والنظام السياسي.

كما تناول القانون الإداري توزيع السلطة بين المستويات المركزية واللامركزية على مدى ممتد بين الإدارة المحلية(*) والحكم المحلي(**) في النظم السياسية.

أما في علم الاجتماع فقد تكلفت الأبحاث ذات المنحى الأنثروبولوجي بمعالجة سوسولوجيا المجتمعات الأولية، والجماعات المعبرة عن الانتماءات الفرعية بمختلف صورها من خلال دراسة الجماعات والتجمعات الأصلية، ومن جهة أخرى تكلفت الأبحاث السوسولوجية الميدانية بدراسة خصائص السلوك الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية، حسب محل الإقامة أو حسب مستوى الدخل وطريقة المعاش وطبيعة العلاقة بالمجتمع، ولقد كان ابن خلدون من العلماء الأوائل الذين ربطوا بين طبيعة المكان وخصوصية العلاقات الاجتماعية وطبيعة المعاش للسكان المحليين لهذا المكان في مقدمته.

(*) الإدارة المحلية: هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى (المركزية) لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية للبلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقتها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة، كما تعرف بأنها شكل من أشكال التنظيم المحلي يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة ومستقلة تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها.

(**) الحكم المحلي: هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة واستقلالية من خلال المهام التي يؤديها في ظل سيادة الدولة، هذه الصلاحيات مكنسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية، كما يعرف الحكم المحلي بأنه نظام شامل تنازل بموجبه الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لفائدة جماعات محلية مستقلة تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد.

غير أن الحديث عن المحلي في علاقته بالتنمية والتخطيط التنموي وتنفيذ وتسيير المشاريع التنموية على المستوى المحلي ومشاركة المواطن في هذه التنمية يميلنا إلى الحديث عن المحلي في بنيتها الإدارية الدولية بوصفه: مقاطعة أو دائرة أو إقليم أو بلدية أو ولاية، وفي أجهزته المنتخبة من حيث هي جماعة قروية أو حضرية أو جهة أو مؤسسات مرتبطة بالمجالس المنتخبة وبذلك سوف يقترن بمشروع الحداثة وبخطابها في المجتمع الغربي الرأسمالي وبسياسة التحديث في المجتمعات المتخلفة أو السائرة في طريق النمو.

لذلك تستلزم محاولة تحديد دلالة مفهوم "المحلي" في هذا المستوى إقامة تمييز بين رؤيتان: " رؤية الفاعل المنطلق من بدهة علاقته اليومية التي يمكن أن تبلغ بواسطة التكتل أو التحالف، إلى علاقات أكثر اتساعا، علاقات جوهرية، وطنية، أو جاهلة للحدود، كما هو الشأن في الانتماء الديني، وهناك أيضا رؤية الدولة المتدخلة في إقليمها والتي تستهدف من وراء ذلك إدماج السكان وتنظيم المبادلات"¹، فالرؤية الأولى هي رؤية مباشرة، تتعلق بالوجود الفعلي "للمحلي"، بوصفه معطي اجتماعي قائم بذاته، يحقق ماهيته من حيث هو واقع اجتماعي له حدود جغرافية وخصوصيات اقتصادية وتاريخية واجتماعية وثقافية، تميزه عن غيره من الجماعات المحلية المغايرة، وهذا المعنى يصب في سياق منظور تقليدي على حسب رأي الدكتور عبد اللطيف المودني فالمحلي على حد تعبيره: "هو كل ما يحدد بالنسبة لجماعة بشرية هويتها، ويجسد خصوصياتها ويميزها عن جماعة بشرية أخرى. هذه الخصوصيات تفرض ذاتها، باعتبارها مبادئ وقيما يتشبث بها أفراد تلك الجماعة ويدافعون عنها، ويستندون إليها كلما استدعى الأمر اثبات هويتهم المستمدة من واقعهم الاجتماعي المحلي المعاش"².

غير أن المحلي المعاش، يبدو وعلى نحو خاص، مختلفا جذريا عن المحلي منظورا إليه من أعالي الدولة المركزية والموزعة للسلطات والميزات والخدمات³. فالمحلي ضمن هذا المستوى الدلالي هو اصطلاح، يتأطر ضمن المنظومة الحداثية، ويقترن بتصور المحلي بوصفه اختيارا مؤسساتيا

¹ كلودين شولي، مرجع سابق، ص 90.

² عبد اللطيف المودني، مرجع سابق، ص 66.

³ كلودين شولي، مرجع سابق، ص 90.

للدولة، وتديبرا سياسيا لتنظيم المجتمع ومراقبته وضبطه، وضمان استقراره وتوازنه¹. فالمحلي إذن هو اختيار سوسيو-سياسي للدولة الحديثة ارتبط باستراتيجياتها الهادفة إلى تدعيم مشروعيتها المجتمعية، ومحاولتها التخلي عن جزء من مسؤولياتها اتجاه المطالب التنموية، عن طريق تفويض بعض صلاحياتها للمؤسسات المحلية لتخفيف الضغط على المستوى المركزي وتجاوز القصور في الخدمات التنموية على المستوى المحلي.

و بالتالي أصبح المجال المحلي، الفضاء الملائم لطرح القضايا الجوهرية للتنمية، حيث أن الإطار المحلي يمثل بالنسبة للبنية المحلية الوطنية، الخلية الأساسية التي يتعين على كل عملية تنموية أن تنطلق منها، إذ لا تنمية جهوية أو وطنية بدون تنمية محلية، "فاليوم هناك دعوة للعودة إلى المحلي، وتكريس الهوية المحلية التي تشيد التكامل المؤسساتي المثمر ما بين الفاعلين المركزيين وكذا مجموع القوى الحية المحلية. الأمر الذي أركى القيمة السياسية والتدبيرية إلى جانب القيمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمحلي، أي الجماعات المحلية، فهذه الأخيرة كالمدين أو البلديات أو تجمعات تظل المكان المفضل والأنسب لبعث وتدبير عامل التحول والتغيير والتنمية"².

2.3 مفهوم المجتمع المحلي:

يشير مفهوم المجتمع المحلي بشكل عام إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات علاقة خاصة متشابكة التكوين تتميز بقوة النسيج العلائقي وتسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها، ومن أمثلة المجتمعات المحلية: الأحياء الكبرى بالمدين، المدين الصغيرة والقرى، وعلى الرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه السلع والخدمات فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية أو أن يمثل كيانا سياسيا مستقلا.

¹ عبد اللطيف المودني، نفس المرجع، ص 67.

² خالد البهالي، الحكامة التشاركية، قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 101، 2011، ص 132.

ويتفق كثير من الدارسين على أن المجتمع المحلي يشير إلى منطقة محلية محددة لها طابع خاص. يقول بارسونز: "هو تجمع الفاعلين في منطقة محددة لها طابع خاص. تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة". ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد، يقدم خدمات أساسية للأفراد مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتيا بالضرورة.

ويعرفه معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية بأنه "مجموعة الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع"¹.

ويؤكد هذا التعريف على ديمومة واستمرارية العلاقات بين الأفراد المحليين والشعور بالانتماء إلى هذا المجتمع.

ويرى البعض أن المجتمع المحلي هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق أو المعالم كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو أحياء المدينة، أي أن هذا اللفظ يطلق على المجتمعات القبلية والرعية كما يطلق على المجتمعات المتحضرة، وليس ما يمنع من أن يكون المجتمع المحلي جزء من مجتمع أكبر وأوسع نطاقا أي أن هناك مجتمعات محلية داخل مجتمعات محلية أخرى². ولقد حظي التصور العام الذي قدمه أموس هاولي Hawley لتعريف المجتمع المحلي بقدر كبير من القبول من جانب علماء الاجتماع، وفيه يؤكد أن "المجتمع المحلي أكثر من مجرد تنظيم لعلاقات التكافل بين الأفراد، وأن الحياة الجماعية تشمل على قدر من التكامل النفسي والأخلاقي، إلى جانب التكامل التكافلي أو المعيشي، وأنه يتعين على الباحث أن ينظر إلى الجوانب النفسية والأخلاقية على أنها مظاهر متكاملة وليست مختلفة، خاصة وأن الأنشطة المعيشية وما يرتبط بها من علاقات تكافلية تتداخل وترتبط بمجموعة

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية، (جامعة الدول العربية: إدارة التنمية الاجتماعية، 1988)، ص 26.

² منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 6.

المشاعر والأحاسيس وأنساق القيم والمعايير الأخلاقية وغير ذلك من وجهات السلوك والتفاعل اليومي...¹

وفي هذا التعريف يركز Hawley على القيم والمعايير الأخلاقية التي تساهم في تلاحم المجتمع المحلي وتضمن وجود تكافل بين أفرادها مما يساهم في نجاح العمليات التنموية على المستوى المحلي بشكل أحسن.

كما يعرفه روبرت ماكيفر (R. Maciver) وهو من الأوائل الذين حاولوا تعريف المجتمع المحلي بأنه: "وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة"². ويتضمن هذا التعريف فكرة "مجتمع المصلحة" الذي يعبر عن اشتراك مجموعة من الأفراد في المصلحة ووجهات النظر مما يجعل إمكانية تلاحمهم وتعاونهم أكثر احتمالاً.

و يرى روبرت بارك (R. Park) أن: "المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية"³.

فيما يرى لويد وارنر (L. Warner) أن المجتمع المحلي أكثر من مكان حيث يعرفه أنه: "عدد من الناس يشتركون في مصالح واهتمامات خاصة وسلوك وعواطف مشتركة تجعلهم ينتمون لجماعة اجتماعية"⁴.

فالمجتمع المحلي إذا هو عبارة عن تجمع إنساني تقوم بين أعضائه روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل يشغل منطقة جغرافية محددة ويستمر خلال الزمن عن طريق ثقافة مشتركة تمكن الأفراد من تطوير أنساق محددة للاتصال والاجتماع فيما بينهم، كما تيسر لهم سبل التفاعل وتنظم أوجه نشاطهم اليومي، وذلك في إطار نظم اجتماعية أساسية كالنظام العائلي

¹ <http://www.moquatel.com.19.12.2011>.

² السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، (ج1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 32.

³ نفس المرجع، ص 33.

⁴ فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، (القاهرة: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984)، ص 30.

والتعليمي والديني والاقتصادي والسياسي وعلى هذا يمكن تسمية كل من القرية والمدينة مجتمعات محلية.

وبالتالي فهناك ثلاثة عناصر جوهرية تدل على وجود مجتمع محلي هي الناس والمكان والتفاعل المباشر.

3.3 خصائص المجتمع المحلي:

1. الإقليم أو المكان المحدد: حيث يختلف المجتمع المحلي عن غيره من وحدات التنظيم الاجتماعي بماله من أساس أو قاعدة مكانية محددة، وتتأكد أهمية خاصية الموقع بوصفها مقوما أساسيا من مقومات المجتمع المحلي من نواح عديدة، فمن ناحية يعين الموقع أو المكان حدود كل من التجمع البشري والنسق الاجتماعي تلك الحدود التي تميز من خلالها المجتمعات المحلية، ومن ناحية ثانية، يعد الموقع محل التوجيه الاجتماعي والنفسي فمن خلاله تتحدد علاقات الأفراد وأصولهم في ضوء المنطقة التي يشغلها المجتمع المحلي، ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن للموقع تأثيره الواضح على تنظيم النشاط الاجتماعي وما يرتبط به من عمليات اجتماعية، كالتعاون أو الاعتماد المتبادل.

2. الاستقلال والاكتفاء الذاتي: فالمجتمع المحلي عبارة عن جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها يعتمدون على بعضهم البعض للقيام بالوظائف الأساسية، كما ترتبط الأهداف الجماعية والنشاطات الفردية لهذه الجماعة بتنوع واسع النطاق من الاحتياجات والمصالح والاهتمامات التي لا يمكن لأي مؤسسة أو تنظيم بعينه مهما كبر أن يواجهها أو يشبعها، فالمجتمع المحلي كما رأى روبرت ماكيفر باستطاعته أن يستوعب حياة الفرد كلها داخله...¹

3. الوعي الذاتي: تعد خاصية الوعي بالذات من أهم الخصائص المميزة للمجتمع المحلي، وتتضمن الاعتراف المتبادل بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز، ويترجم هذا الوعي عن طريق اتجاهات أفراد هذا المجتمع كالاعتزاز به والولاء له والدفاع عنه.

¹ منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 10.

4. القيم والمعايير المشتركة: يسود المجتمع المحلي مجموعة من الأنساق الخاصة للقيم والمعايير من شأنها أن تدعم الاتصال والاتفاق بين أفرادها بطريقة متميزة ومتكاملة، وتدعم في الوقت ذاته الشعور بالنحن والوعي بالذات بين أفرادها، إلى جانب إنماء الشعور بالتمايز عن كل ما هو خارج المجتمع المحلي. ويذهب بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ممن تبنا منظورا ثقافيا بحثا في تحليلهم للمجتمع المحلي إلى أن توحد الأفراد مع مجتمعاتهم المحلية ينجم أصلا عن مشاركتهم في عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات، ومن ثم يصبح المجتمع المحلي في نظرهم وحدة ثقافية في المقام الأول. وهذا ما عبر عنه ماكيفر بقوله "الوعي بالمشاركة في طريقة واحدة للحياة في أرض أو إقليم واحد مشترك".

4.المبحث الرابع: مراحل تطور برامج التنمية المحلية في

الجزائر:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، فمن خلالها يمكن الانتقال من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والارتقاء وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية مع المساندة الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن والتنمية الشاملة للبلاد.

ونظرا لهذه الأهمية فقد احتلت التنمية المحلية موقعا بارزا في استراتيجية وسياسات التنمية في الجزائر في جميع مراحلها سواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989) أو في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990.

1.4 مرحلة التخطيط 1967-1989:

لقد انتهجت الجزائر عقب استقلالها الخيار الاشتراكي كنمط أول للتنمية، يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الاقتصاد الوطني وتطويره، وإحداث تغيير اجتماعي شامل لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب، وقد اعتمد هذا النمط كما هو معروف الأحادية الحزبية وأسلوب التخطيط كمدخل رئيسي للتنمية وتميز هذا النسق من التنمية بالدور المركزي للدولة في رسم وتوجيه النشاطات الاقتصادية ونهوض القطاع العام بالدور القيادي في إنجاز مخططات التنمية. ولقد تشكلت استراتيجية التنمية حسب هذا الاختيار من أربعة عناصر هي كالتالي:

- 1- تحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين.
- 2- توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع.
- 3- تحقيق التوازن الإقليمي.
- 4- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

تمثل هذه العناصر أهداف التنمية الرئيسية وأداتها، وهما ركنا كل استراتيجية إنمائية، وتستلهم منهما السياسات الإنمائية قراراتها في مجال التطبيق"¹.
ولقد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تتمكنها من:
* حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

* استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام.
* تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.
وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما يلي:

* المخطط الثلاثي: 1967-1969.

* المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.

* المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977.

* المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.

* المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989.

ولقد اشتملت هذه المخططات على قطاعات ثلاثة توزعت عليها مجموع استثماراتها، وتم التركيز فيها على بعدين: بعد وطني تتولى تسيير برامجه المصالح المركزية وبعد إقليمي غير ممرکز أسند تسيير برامجه للإدارة المحلية من خلال برامج التجهيز المحلي (PEL) وبرامج نفقات التجهيز الريفي (DEL) ومخططات البلدية للتنمية (PCD) وهذا البعد الإقليمي هو الذي اهتم بالتنمية المحلية، ولقد كان ترتيب هذه القطاعات الثلاثة وفقا لأولوياتها كالتالي:

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1999)، ص 89.

* **القطاع المنتج مباشرة:** ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء واحتل هذا القطاع الصدارة من حيث الغلاف المادي الموجه له لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية.

* **قطاع البنية التحتية:** يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل والمناطق الصناعية، السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، وفي هذا القطاع كانت البرامج الخاصة بالتنمية المحلية واضحة المعالم فيه حيث كانت تهدف إلى:

- توفير شروط النشاطات الإنتاجية بما يقدمه لها من وفورات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مما يساعدهم على الاستقرار ويخفف من حجم الهجرة الداخلية نحو المدن.

- تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن.

- ربط مختلف جهات الوطن وفك العزلة عن بعض المناطق النائية.

* **قطاع الخدمات:** واهتم بالخدمات الاجتماعية.

هذه البرامج على الرغم من ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض المصالح الإيجابية نسبيا كالتكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة، لكنها لم تستطع دفع عجلة التنمية في الجزائر إلى المستوى المطلوب والذي كان يطمح إليه الشعب حيث واجهتها العديد من الصعوبات والكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولا على أكمل وجه، وتمثلت هذه العراقيل فيما يلي:

* **المركزية الشديدة** في اتخاذ القرار وتسيير البرامج حيث يقول نور الدين زمام في هذا الصدد أن مسألة التوفيق بين المركزية الشديدة التي تتطلبها قيادة العمل التنموي الذي سطرته

البلاد وقضية توسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية من خلال المؤسسات المحلية، هي من أهم التحديات التي واجهت هذا النمط من الحكم وهي المسألة التي كان لها نتائج عكسية على الديمقراطية وعلى المشروع التنموي الجزائري ذاته، ففشل التوفيق بين المركزية في قيادة المجتمع والسياسة والاقتصاد واللامركزية في الحقل الإداري كان وراء عملية إجهاض هذا المشروع الذي خلق في حياته الفرص والأجواء لتنعقد عدة تحالفات بين البيروقراطية القاعدة تحت قيادة النخب الوسيطة، والنخب التكنوقراطية في القمة وقد استمر التحالف الذي كسر حلقة التوفيق بين القمة والقاعدة حتى بعد البدء بمسار التصحيحات في فترة الثمانينات...¹

* نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

* تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب المناقشة، فأساليب السلطة الحاكمة ذات الطابع الهرمي الجامد أدت إلى تهميش الشرائح الاجتماعية الشعبية والاستغناء عنها رغم قدراتها على ابتكار الحلول الذاتية وحرصها على تجاوز الأزمات الاجتماعية، حيث كانت السلطة تشتغل بطريقة لا تسمح فيها للفئات الشعبية أن تتمرس على الاستقلالية، وتتمرن على المشاركة في صناعة أبسط القرارات التي تمس حياتها، فلم تكن السلطة تريد منحهم هامشا -ولو كان يسيرا- من القوة السياسية، حتى لا يأتي اليوم الذي ينازعونها فيه سيطرتها عليهم، ولذلك جرى صهرهم ضمن قالب السياسي الخاضع لتوجهات السلطة...²

* ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات...³ وبالتالي سرعان ما أفضت ممارسات وتطبيقات الخيار الاشتراكي إلى أزمة حادة في البلاد كانت حوادث 5 أكتوبر ومختلف الحوادث التي أعقبتها فيما بعد مظهرا من

¹ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، (ط01، الجزائر: الكتاب العربي، 2002)، ص 119-122.

² نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص 108.

³ أحمد شريقي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص 10.

مظاهرها، الشيء الذي طرح ضرورة التحول عن الأيديولوجية الاشتراكية ومختلف آلياتها لصالح الخيار التنموي الليبرالي.

2.4- مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990:

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر بظهور بعض الإجراءات الجزئية فيما بين 1980-1982 فبناء على المؤتمر الرابع (جانفي 1979) والمؤتمر الاستثنائي 19/13 جوان 1980 اتخذت إجراءات التصحيح بهدف إعادة إصلاح الاقتصاد الوطني ومراجعة الأولويات وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي تم إهمالها مثل قطاعي الزراعة والسكن، بعد أن أدى التركيز على القطاع الصناعي الذي كان له الغلبة على حساب السكن والصحة والتعليم إلى خلل بنيوي تحتي، عاد وانعكس سلبا من جديد على حركة التصنيع ذاتها...¹

ثم تدعمت مسيرة الانفتاح ببعض التوجيهات المنسجمة فيما بين 1982-1985 هذا قبل أن تزداد وتيرتها فيما بين 1985-1988 في جو شديد اتسم بتصاعد التذمر الاجتماعي، وهبوط معدلات الدخل الوطني بسبب تدهور أسعار البترول في ظل الأزمة العالمية...² ولقد باشرت السلطة في هذه المرحلة جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

1- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982

2- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1986 وذلك

لدفع عجلة التنمية المحلية خصوصا بالمناطق الريفية والنائية ولتقريب المواطن من الإدارة المحلية.

3- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

4- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989 ومع

صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر، الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 91، 1986، ص 80.

² نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 167.

تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمائية في الأرياف والعديد من المدن، مع حركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى نتيجة الأوضاع الأمنية غير مستقرة مما أدى إلى تدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات وبعد استعادة الجزائر عافيتها على مستويات متعددة لعل أبرزها استرجاع السلم الأهلي بعد العشرية السوداء والمأساة الوطنية، وذلك بعد اتفاق الشعب حول مسعى الوئام المدني سنة 1999 وترقيته إلى مصالحة وطنية سنة 2005، وبفضل الوفرة المالية التي أتاحتها عائدات النفط وتوفر الإرادة السياسية باشرت الجزائر حركة جديدة تستجيب للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع المستوى المعيشي والتشغيل، حيث كان الهدف الأساسي للنشاطات يتمثل في تحسين مستدام لمستوى معيشة السكان وتعميم التقدم الاقتصادي وتوزيع عادل لثمار النمو، ضمن استراتيجية إصلاح شامل لهياكل الدولة، وضمن هذا المنظور تم تطبيق وتنفيذ برامج تنموية طموحة ابتداء من سنة 1998 يمكن تلخيص أهمها خاصة على المستوى المحلي والبلدي فيما يلي:

1- البرامج القطاعية: وتنقسم إلى قسمين:

* البرامج القطاعية المركزية: هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي في المستوى المحلي على أبعاد جغرافية من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

* البرامج القطاعية غير المركزية: يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج تحقيق التوازنات الجهوية وتسجل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الأمر الوحيد بالصرف¹.

2- البرامج العادية: بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.

3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:²

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتمقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر، 2003، ص 77.

² وزارة المالية، توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006، المديرية العاملة للميزانية.

استهدف هذا البرنامج تحقيق ثلاث أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر ودعم المؤسسات الفلاحية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية، وجرى تنفيذ هذا البرنامج في سياق اجتماعي متدهور حيث شكل أداة لتحسين ظروف المعيشة والشغل، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 525 مليار دج منها 129 مليار دج للتنمية المحلية وأكثر من 90 مليار دج للتنمية البشرية معتمدة في ذلك على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجمالي. وفي مجال التنمية المحلية يحدد هذا البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات للتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين وذلك من خلال:

* إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

* إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق (ولائية وبلدية) تمديد ماء الشرب وشبكات التطهير والمحيط، وكذلك المشاريع الخاصة بالبنى التحتية للاتصال تشجع كلها على الاستقرار ورجوع السكان خاصة بالمناطق الريفية التي عرفت تأخرا تنمويا بسبب تداعي الوضع الأمني خلال العشرية السوداء.

4- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري.

وقد خصص لهذا البرنامج رصيد مالي قدر ب 4202.7 مليار دج وقد بلغ حجم الاستثمار فيه في مجال التنمية المحلية 900 مليار دج¹ وجاء ضمن محور تحسين ظروف معيشة السكان ويعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية

¹ www.premir-ministre.gov.dz.

والبشرية، وقد خصصت الأولوية في هذا البرنامج لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وتطوير الزراعة ودعمها إضافة إلى تحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق الجهوية.

خاتمة الفصل:

إن نجاح العمليات التنموية على المستوى مرتبط بالتمسك بقيم ومبادئ المواطنة الصالحة وخاصة المشاركة والمسؤولية، بحيث يصبح المواطن مشاركا في تنمية محيطه المحلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحتى تكنولوجيا ومحافظا على بيئته، كما يصبح مشاركا في الحوكمة المحلية وبالتالي الوطنية مما يجعله يمتلك روح المسؤولية اتجاه مجتمعه المحلي والوطني. ولكن هذه المشاركة لن يكتب لها النجاح والاستمرارية إلا في وجود الدعم والمساندة من طرف الدولة لتشجيع المبادرات الفردية والجماعية ، وخلق نوع من التعاون والعلاقات الاجتماعية البناءة التي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية وعدم إعاقتها، فالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يسعى إلى إيجاد علاقات اجتماعية فهو يولد ولديه فطرة المشاركة إلا أن الأفراد والمجتمع بصفة عامة والحكومات بصفة خاصة قد تجعل الفرد يتبنى موقفا سلبيًا، فالبيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان والسياسات المطبقة في هذا المحيط قد تكون عاملا مشجعا أو معوقا للمشاركة.

الفصل الثاني: المواطنة مبادئها وقيمها

تمهيد

1.المبحث الأول: السيورة التاريخية لمفهوم المواطنة

1.1 التعريف اللغوي للمواطنة

2.1 مفهوم المواطنة في العصور القديمة

3.1 مفهوم المواطنة في العصور الوسطى

4.1 إعادة اكتشاف وتطوير مفهوم المواطنة في عصر النهضة

2.المبحث الثاني: المفهوم المعاصر للمواطنة

3.المبحث الثالث: مبادئ وقيم المواطنة

1.3 مبادئ المواطنة

2.3 قيم المواطنة

4.المبحث الرابع: تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال

الداستير

1.4 فترة الحكم البيلاكي

2.4 فترة الحكم الاستعماري

3.4 فترة ثورة التحرير

4.4 فترة ما بعد الاستقلال واعتماد الحزب الواحد

5.4 فترة اعتماد التعددية الحزبية

تمهيد:

المواطنة هي تمتع الفرد بحقوق وواجبات يمارسها في ظل حكم القانون، ففي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي.

و المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع من خلال مشاركة المواطنين في الشأن العام: يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي، والترشح للمناصب السياسية وشغلها، وترتبط هذه المشاركة بعمق انتماء المواطنين للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم للعمل على رقيه وتقدمه، وفي هذا الشأن يرى جون جاك روسو: " أن التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في المؤسسات المختلفة سيؤدي حتما إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ، التي ينتج عنها ممارسات تعكس الفرد سلوك اتجاه الدولة والمجتمع والوطن. فجوهر المواطنة، إذن هو مشاركة المواطنين المتكافئة في الأمور العامة والخاصة بطريقة فعالة ومسؤولة، ويتم ذلك من خلال الإيمان المشترك بالمبادئ السياسية والاجتماعية التي تقوم على أساسها أنظمة المجتمع"¹.

فأساس المواطنة هو عملية مشاركة المواطنين جميعا بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمجتمعهم ودولتهم.

¹ عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص 40.

1. المبحث الأول: السيرورة التاريخية لمفهوم المواطنة

1.1 التعريف اللغوي للمواطنة

المواطنة مصدر رباعي من فعل وطن على الأمر، وأضمر أن يفعله معه، ومن مرادفاتهما: وطن - يطن بالمكان: أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، استوطن البلد: اتخذها وطناً، توطنت نفسه على كذا: حملت عليه.

و قد جاء في معجم ابن منظور أن: "المواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان والجمع أوطان ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذها وطناً، وأوطن فلان أرض كذا، اتخذها محلاً ومسكناً".¹

" والمواطنة مشتقة من الكلمة اللاتينية (CIVITAS) وهي تعني مجموع المواطنين الذين يكونون المدينة".²

و في اللغة الفرنسية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (Citoyenneté) وتعرفها دومينيك شنابر في معجم المفاهيم للموسوعة العالمية كالتالي: " المواطنة ذات معنى قانوني فالمواطن ليس فرد ملموس وإنما هو موضوع حق إذ يطرح تحت هذا العنوان حقوق سياسية ومدنية، يتمتع بحريات فردية وله حق المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب العامة، ومن ناحية أخرى عليه واجبات كاحترام القانون والمساهمة الجماعية في تسيير الموارد والدفاع عن المجتمع الذي يعتبر جزءاً منه في حالة الخطر".³

¹ أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (ط4، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2004)، ص 239.

² Dictionnaire de pédagogie (Paris : Bordas, 2000).P380.

³ Dictionnaire des notions, encyclopédie Univers Salis, (France: S.A ; 2005). P176.

2.1 مفهوم المواطنة في العصور القديمة

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت إثر تحولات تاريخية متتابة عبر الزمن، حيث يكشف "تتبع التطور التاريخي للمفهوم عن وجود عدة مراحل تاريخية متتابة تحرك عبرها المفهوم حتى وصل إلى الحقيقة الجوهرية أو اقترب منها".¹

فالإنسان سعى إلى الانصاف والمساواة حتى قبل وجود دولة المدينة، "ومن هنا فإن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الانسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة، وقد كان ذلك من قبل أن يستقر مصطلح المواطنة أو ما يقاربه من معان في الأدبيات بزمن بعيد، لقد ناضل الانسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه وحقه في الطيبات، ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام، وتساعد ذلك النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين والإغريق والرومان".²

لكن المعنى الحقيقي للمواطنة والذي يقترب من مفهوم المواطنة المعاصرة هو ما توصل إليه الانسان في الحضارة اليونانية والرومانية أي في زمن الديمقراطية الاغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم، فقد استعملت ألفاظ (CIVIS) المواطن و(CIVITAS) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد، لكن المواطنة اليونانية والرومانية تختلف في مدلولها عن المواطنة المعاصرة، فلقد حصر حق المواطنة عند اليونان في فئة معينة فهو حق وراثي لأبناء أثينا من الرجال فقط ولم تكن الإقامة مؤهلاً للحصول عليه فاستثنى بذلك الغرباء المقيمين والأطفال والنساء والعبيد المحررين وغير المحررين.

يقول أرسطو في تعريفه للمواطن الأثيني: "إن المواطن ليس مواطنًا لأنه يعيش في مكان معين، فالأجانب المقيمين والعبيد يعيشون في مكان واحد، وإنما هو مواطن لأنه أسهم وشارك في إقامة العدل".³

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 17.

² علي ليلة، المجمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، (ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص 85.

³ MARIE GAILLE. Le Citoyen. (Paris: Flammarion; 1998). P48.

و قد كانت المواطنة في الدولة الأثينية أكثر من مجرد حق في الاقتراع فقد كانت مسؤولية تتضمن حق المشاركة في حكم المدينة بشكل فعلي أو على الأقل حضور الاجتماع الذي كان يعقد في المدينة للتباحث في شؤون الحياة العامة وبذلك تمتع مواطنو أثينا بحقوق عديدة متساوية من بينها حق المشاركة في عمليات الحكم وحق العضوية في عدد من الهيئات الحاكمة في المدينة والمساواة في تولي الوظائف العامة ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوق نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع، ولم تكن الوظائف السياسية وقفا على أصحاب الثروات ومالكي الأراضي بل كانت حقا لأبسط مواطن أثيني، فصفة المواطن بالنسبة إلى الإنسان اليوناني عموما، كانت تحمل في طياتها قدرا كبيرا أو صغيرا من المساهمة في الشؤون العامة.

و"قد كان هذا الفهم للمواطنة عميق الأثر في الفكر السياسي اليوناني، فلم تكن المشكلة في نظرهم كيف يسير للفرد الحصول على حق له، بل كيف يضمن له المكان الصالح له. وبعبارة أخرى كانت المعضلة السياسية في نظر مفكري اليونان هي وضع كل فئة أو طبقة من الأفراد في المكان اللائق بها من الجماعة السياسية بحيث تنشط في مختلف ضروب العمل الاجتماعي المهمة".¹

فلقد كان من أهم معاني المواطنة الحد الأدنى من المشاركة السياسية، ومن ثم عمل النظام الديمقراطي الأثيني على إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة بصرف النظر عن الفقر أو الغنى، وبصرف النظر عن المكانة الاجتماعية لهذا الفرد أو ذلك، فالمواطنة لم تكن من شروطها الغنى أو الثراء، بل كان أهم شروطها أن يولد المرء لأبوين أثينيين، وهكذا كان الأمر في كل المدن اليونانية، فصفة المواطن كانت ميزة يتوارثها الأبناء بما ذكرنا سالفًا. لكن على الرغم من توفر المساواة السياسية والاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الأثيني.

¹ أحمد مجدي حجازي، المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، (ط د، القاهرة:، الدار المصرية السعودية، 2010)، ص 107، نقلا عن جورج سباين، ت: حسن جلال العروسي تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، (ط 4، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1971)، ص 05.

ثم "تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد أن كان حقا وراثيا لأبناء روما وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم (Antoninana Constutio) في سنة 212م، حيث توسع حق المواطنة ليشمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها وحصل سكانها من الذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية".¹

3.1 مفهوم المواطنة في العصور الوسطى:

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية شهد مفهوم المواطنة تراجعاً حيث " تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطى التي امتدت من سنة 300 إلى 1300 بعد الميلاد، وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية، المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك بما فيها الحضارة العربية الإسلامية إلى إقامة حكم ملكي مطلق غير مقيد".²

فطيلة فترة الاقطاع إلى أواخر العصور الوسطى ظل حق المواطنة محصوراً للمالكي الأراضي والثروات وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد.

4.1 إعادة اكتشاف وتطوير المواطنة في عصر النهضة:

بعد القرن الثالث عشر عمل الفكر السياسي للنهضة الأوبية على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وتطويره "نتيجة ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني كما استفاد من مبادئ الإسلام وجهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه".³

¹ ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي (التربية المواطنة)، 7 ديسمبر 2005، (<http://www.pulpit.alwatanvoice.com>)، (16 نوفمبر 2008)، ص 05.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

³ المرجع نفسه، ص 24.

فشكلت مجموعة التطورات الفكرية الحاصلة طاقة دافعة لتطور المفهوم حيث "يعتبر عصر النهضة الأوربية الفترة الجينية لتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الحديث وذلك نتيجة لاهتمام الفكر السياسي فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة واتخاذ تدرجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية الحديثة، ولتأسيس نظم سياسية حية وفعالة حققت قدرا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون".¹

و بالموازاة مع التطورات الفكرية السياسية الحاصلة عمل صراع الملوك الخارجي إزاء الباباوات والأباطرة على تكوين الدولة القومية الحديثة "حيث يشكل ظهور الدولة القومية أحد المتغيرات التي لعبت دورا في تبلور مفهوم المواطنة وقد أدى ذلك إلى تحرير التابعين لأمرأ الإقطاع وتحويلهم إلى أعضاء متجانسين في مجتمع كبير ومواطنين في الدولة".²

كما شكلت الحاجة للمشاركة السياسية المتغير الثاني الذي أدى إلى إرساء مبادئ المواطنة في الدولة الحديثة الديمقراطية، "فبعد أن زالت موانع إقامة الدولة القومية، أخذت المشاركة السياسية دورا في تكوين الدولة الحديثة وذلك عندما أصبحت علاقة الدولة أو الملك مباشرة مع السكان أو الشعب وأعد المسرح السياسي لتطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقا حيا حركيا".³

كما كانت حاجة الملوك إلى جني المزيد من الضرائب من الشعب هي السبيل الذي أدى إلى تفعيل المشاركة السياسية، فقد قبل الملوك بالتمثيل النيابي لدافعي الضرائب أي المشاركة السياسية لهم في الحكم مقابل تسهيل دفع الضرائب.

أما المتغير الثالث الذي ساهم في دعم أسس المواطنة المعاصرة كان يتمثل في حكم القانون وصولا إلى المساواة أمامه "حيث بدأ حكم القانون ينتشر ويتسع نطاقه في العصر

¹ علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، (القاهرة: دار المعارف، دس)، ص 112.

² المرجع نفسه، ص 113.

³ علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

الحديث عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة التي أصبحت تنظم علاقات البشر السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل بقدر ما ينظمها السيف".¹ و تواصل التطور القانوني تلبية لحاجة الدول القومية وبفضل تزايد المشاركة السياسية واتساعها "كما كان لعصر النهضة والتنوير ومفكره من أمثال منتيسكيو وروسو وكثيرين غيرهم الفضل في الدعوة إلى حكم القانون والمساواة أمامه ونشر فكر العقد الاجتماعي والحكم الدستوري".²

و قد تحقق حكم القانون وفصل الدولة كمؤسسة عن الشخص الذي يحكمها وانتقلت السلطة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776 وإعلان حقوق الانسان والمواطن في الثورة الفرنسية عام 1789 فكان هذين الحدثين نقطة تحول تاريخي في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال من أن الناس ولدوا جميعا متساوين وأن لهم حقوقا وأن الشعب هو صاحب السيادة وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية كذلك فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانيا".³ و بهذا التحول الذي تم بفضل تفاعل ثلاثة عوامل هي الدولة القومية والمشاركة السياسية وحكم القانون وتطور كل منها انتقلت دائرة الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند إلى فكر عصر النهضة وأطروحات حقوق الانسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدرا للسلطات وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة وأقر كحق ثابت في الحياة السياسية، واتسع نطاق ممارسته تدريجيا باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية، وامتد ليشمل فئات لم تكن تتمتع بحقوق المواطنة فقد أصبحت النساء يتمتعن بحقوق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات إلا أن ذلك لن يكن إلا في القرن العشرين ففي بريطانيا لن تحصل

¹ علي ليلة، المجمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 88.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

³ أنظر: روبري بيلو، المواطنة والدولة، تر: نهاد رضا، (ط2، بيروت: منشورات عويدات، 1977)، ص 13-30.

النساء على حق المواطنة إلا في عام 1929 وفي فرنسا عام 1945، كما تعددت أبعاد المواطنة لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعد أن كانت محصورة في الجوانب السياسية والقانونية.

2. المبحث الثاني: المفهوم المعاصر للمواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير " فعندما نعرف أن موضوع المواطنة قد شغل الفكر السياسي الغربي ما يقارب الخمسة والعشرين قرناً، يبدو لنا مستغرباً ألا نجد حتى اليوم تعريفاً موحداً وثابتاً يستطيع أن يشمل على جميع العناصر التكوينية الكاملة، ولكن هذا الواقع يدل على خاصة جوهرية، ... وهي أن المواطنة ليست مقولة عقلية مجردة ولا هي واقعة جامدة ... إنها فعل إنساني مستمر البحث عن حقيقته في مسار تحقّقه الوجودي بصورة دائمة التجدد".¹

و فيما يلي بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم المواطنة:

- حيث تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة " بأنها علاقة بين فرد

ودولته كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات

وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها

من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل

حق الانتخاب وتولي المناصب العامة".²

و يعرفها مركز التربية الوطنية 1998 (Center for Civic éducation) "بأنها

العضوية في الجماعة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها وبذلك فالمواطنة هي أيضاً

العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول

الحرية والمسؤوليات".³

كما يعرف قاموس علم الاجتماع، المواطنة من الجانب الاجتماعي بأنها "مكانة أو

علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم

¹ أدونيس العكر، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، (ط1، بيروت: دار الطليعة، 2007)، ص 23.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

³ ماجد المحروقي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، 2008 (<http://www.albayan.com>)، (20

ديسمبر 2008)، ص 02.

الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون".¹

و تشير موسوعة كولير (Collier) الأمريكية إلى أن المواطنة Citizenship، أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا. فالمواطن يدين بالولاء التام للدولة (دولته) وهو يتمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية، فحقوقه وواجباته تكون عادة أكثر شمولية من الأشخاص الآخرين ضمن سيادة دولته، كالأجانب أو الأشخاص الذين يقيمون في بعض المناطق المستعمرة أو التابعة، والتي لا تتمتع بالوضع القانوني للمواطنة الكاملة...²

و يرى عبد الكريم غلاب أن المواطن يأخذ جذوره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنحه الإقامة، الحماية التعليم، الاستشفاء، الحرية، حق الحكم والتوجيه واستعمال الفكر واليد واللسان.³

كما يرى بعض الباحثين أن المواطنة تعني من بين ما تعنيه الاعتراف الشرعي والدستوري بحق الفرد في المشاركة وإدارة البلاد وفي تقرير شؤونه ولعل ركائز المواطنة كافة تستند في عمقها إلى منظومة الحقوق والواجبات كأساس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة.

فالمواطنة " تشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها ويكن لها ولاءً عملياً وولاءً وجدانياً مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الانسانية وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشح للعمل السياسي، أما ولاء الفرد للدولة فيعبر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال

¹ غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص 59.

² عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)، مرجع سابق، ص 39 نقلا عن Collier's encyclopedia. New York Toronto. Vol 25. 1960. P 112.

³ الصاقوط محمد، المواطنة والوطنية، الموسوعة السياسية الصغيرة (1)، (ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص

مشاركته في بناء المجتمع كدفع الضرائب ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية".¹

و منه يمكن تحديد التعرف الإجرائي كالتالي:

المواطنة هي العلاقة الرابطة بين الفرد والدولة التي يستقر فيها وينتمي إليها عاطفياً ووجدانياً كما يحمل جنسيتها، وكل ما يستوجبه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق والواجبات على أرض الواقع وفي جميع المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

¹ مسعود موسى الرضي، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 115.

3.المبحث الثالث: مبادئ وقيم المواطنة

1.3 مبادئ المواطنة

يرى مارشال "أن المواطنة ظهرت على ثلاث قرون متتالية شهد كل منها نمو عنصر أو مكون مختلف من مكوناتها وكان كل منها بمثابة توسيع أو ضم حقوق وحریات جديدة للمواطنين"¹.

و على حسب ما استقر عليه الفكر السياسي المعاصر يمكن حصر مبادئ مفهوم المواطنة فيما يلي:

- **التعاقد:** إن العقد هو رابطة قانونية تجمع بين طرفين أو أكثر وتستند إلى فكريتي الحق والواجب وبذلك فهو مبدأ أساسي من مبادئ المواطنة، فالمواطن يرتبط مع الدولة ومع المواطنين الآخرين برابطة قانونية يتحدد من خلالها حقه وواجبه ويقبل بها الخضوع للسلطة الحاكمة التي تعبر في حقيقة الأمر عن إرادته " فالقاسم المشترك -في وقتنا الحاضر- المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما، يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شيء آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون التمييز ديني أو عرقي أو بسبب الذكورة أو الأنوثة، ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي"².

وينتج عن هذا العقد النقاط التالية:

- إن المواطن هو عضو مؤسس في تكوين المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه.

¹ مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، واقع التربية في المدرسة المصرية، (ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2008)،

ص 43.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

- إن المواطن هو طرف في هذا العقد مع ما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات ومسؤوليات.
- إن السلطة السياسية في الدولة ليست ملكا يحصل عليه بالإرث ولا بالامتياز الطبيعي والعائلي كما انها ليست هبة من أحد ولا حق إلهي.
- إن الشعب هو مجموع المواطنين في الدولة وبذلك فهو مصدر جميع السلطات العامة في الدولة بحيث تمارس الحكومات سلطتها بالنيابة عنه بموجب عقد توكيل تضع القوانين آليات إجرائية وتطبيقية.
- إن القوانين الصادرة عن السلطات الدستورية في الدولة هي في حقيقتها تعبير عن إرادة المواطنين.
- إن على المواطن واجبات تجاه الجماعة وتجاه مؤسسات الدولة ويتوجب عليه القيام بما تحقيقا للمصلحة العامة ولشروط استباها.¹
- **الانتماء:** يعتبر مفهوم الانتماء من الأبعاد الأساسية للمواطنة، فالمواطن الذي يقبل التعاقد والتشارك مع الجماعة والدولة التي سيعيش في كنفها وفق مبدأ المواطنة لن يعيش وحيدا منعزلا عنها بل سيكون الانسان المواطن الذي ينتمي إلى هذه الجماعة البشرية وإلى الأرض التي تعيش عليها هذه الجماعة كما سينتمي إلى الهوية السياسية والقانونية التي تعرف الجماعة بها عن نفسها اتجاه الجماعات الأخرى.
- فالانتماء من لوازم المواطنة، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص، للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبحث على الولاء له...² ويعني الانتماء أيضا السلوك السوي والعمل الجاد من أجل الوطن، من خلال التفاعل البناء مع المواطنين الشركاء في عقد المواطنة لما فيه خير الصالح العام.

¹ أنظر: أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 42-43.

² عيسى الشماس، مرجع سابق، ص 44.

و لقد ورد في الانتماء آراء شتى من الفلاسفة والعلماء وتنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي، ففي حين تناوله ماسلو (Maslo) كحاجة من الحاجات الاجتماعية، اعتبره إريك فروم (Fromm) حاجة ضرورية يجب على الانسان اشباعها ليقهر عزله وغربته ووحده، فضعف الانتماء يؤدي إلى الاغتراب وما يصاحبه من مظاهر سلبية ولا مبالاة نحو المجتمع، وغالبا كلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، كلما زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح حيث إذا أنكر المجتمع على الفرد اشباع حاجاته فإنه قد يتخذ موقفا سلبيا إن لم يكن أحيانا عدائيا للمجتمع، إذ قد يلجأ إلى مصادر بديلة، يوجه إليها اهتمامه وانتماءه، وقد تكون مصادر غير مرغوب فيها أحيانا ولها عواقبها السيئة على كل من الفرد والمجتمع¹. فالانتماء يتأثر بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، و لذلك فإن السلوكات التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحيانا ما تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.

– المشاركة: لقد أبطل مفهوم المواطنة مفهوم الرعية الذي كان سائدا في

الأنظمة السياسية والاجتماعية القديمة، فأصبح الفرد مواطنا مشاركا في الحكم صاحب سلطة وعضو مؤسس في الكيان السياسي والاجتماعي الذي ينتمي اليه بعدما كان مجرد فرد من الرعية التابعة للهيئة الحاكمة محكوم بالقوة ولا يملك حتى حق اختيار حاكمه.

فابرز سمات المواطنة هي أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة والمحلية، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى الوطني أو المحلي. كما تعني المشاركة التعاون القائم على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته، من أجل المساهمة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

¹ الصاقوط محمد، مرجع سابق، ص 32.

- و تنقسم المشاركة الجماهيرية (Masse Participation) إلى ثلاثة أنواع رئيسية¹:
- المشاركة الاجتماعية: وهي ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد مع مجتمعه، فهي الأنشطة التي تساهم في تحقيق قدر من التضامن بين أعضاء المجتمع كالجهد التطوعية المساهمة في المشاريع التنموية المحلية.
 - المشاركة الاقتصادية: وتعني مشاركة المواطنين في المشاريع الاقتصادية بوضع قراراتها أو تمويلها أو تنفيذها، أو دعم الاقتصاد الوطني كدفع الضرائب.
 - المشاركة السياسية: والتي تعرف بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن للتأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، معنى ذلك أن هذا النوع من المشاركة يستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.
- و هذه المشاركة تتخذ أشكالا عدة في الدولة الحديثة من أهمها:

- الانتخاب: حيث هناك شبه إجماع بين الفلاسفة السياسيين حول اعتبار فعل الانتخاب بأشكاله ووسائله الديمقراطية المتنوعة محددًا نوعيًا وجوهريًا لمفهوم المواطن لما يتضمنه من معانٍ سياسية من جهة وبطبيعته التشاركية من جهة أخرى، حيث تنتج الطبيعة التشاركية لفعل الانتخاب عن كونه فعلاً أساسياً من الأفعال الجماعية التي تعبر عن الإرادة العامة ذات السيادة...²

فالانتخاب هو جوهر عقد المواطنة الذي ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم والمواطنين، وهو الذي يضمن تساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام كافة المواطنين البالغين، بدون أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. "فأساس المواطنة

¹ John Clayton Thomas. Action Publique et participation des citoyens. Paris : Nouveaux Horizons. 2002. P 29-32.

² أنظر: أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 48-50.

في الدولة الديمقراطية الحديثة يتحدد في القدرة على المشاركة في القوة السياسية وممارستها من خلال عملية الاقتراع، حيث تشير مشاركة المواطنين في الدولة القومية الحديثة إلى عضويتهم القانونية في المجتمع السياسي استناداً إلى الاقتراع العام".¹

و الانتخابات هي من أكثر البنى السياسية المعروفة في العالم الحديث وتعرف بأنها: "طريقة للتعبير عن إرادة الشعوب مصدر جميع السلطات باختيارهم لممثليهم، والانتخاب هو ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة".²

و يتضمن الانتخاب كأهم وسيلة للمشاركة حقين رئيسيين هما: حق الترشيح وحق التصويت، وقد نص على هذا الحق في المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

- **العناية بالشأن العام:** فالمواطن عضو فاعل في المجتمع وتقع عليه مسؤولية العناية الدائمة بالجسم الذي ينتمي إليه، وهذه المسؤولية تتولد من جراء الشئانية الملازمة لطبيعته فبصفته مشرعاً يهدف المواطن من خلال مشاركته في وضع القوانين والتشريعات والأنظمة إلى تطوير الدولة وتحسين أداؤها وتفعيل قدراتها المادية والمعنوية والبشرية من أجل الصالح العام، وبصفته موضوعاً للتشريع يؤكد المواطن من خلال احترامه للقوانين وقيامه بالواجبات على شرعية السلطة السياسية والقوانين والموجبات التي شارك في وضعها.³

- **المساءلة والمحاسبة:** فكون المواطن طرفاً في عقد المواطنة الذي بنيت عليه الدولة في النظام الديمقراطي، فإن ذلك يخوله ويعطيه الحق في مساءلة ومحاسبة ومراقبة الحكام وذلك من خلال الآليات التنظيمية في الدولة الديمقراطية التي تسهل على المواطن القيام بواجب المسائلة باستخدام حقوق المواطنة الأساسية في اتخاذ الآراء والمواقف السياسية وفي حرية التعبير

¹ أحمد محمدي حجازي، مرجع سابق، ص 100، نقلاً عن: Philip W Goetz. The encyclopaedia Britannica, 1985, vol 20, P 716.

² داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (دط، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 240.

عنها بمختلف الوسائل الديمقراطية السليمة كالجمعيات والأحزاب وحتى المظاهرات والإضرابات السلمية، وكذلك الاقتراع وذلك إما بتجديد الثقة في الحكام وإما بسحبها منهم.

و يمكن اعتبار المساءلة أساس المشاركة المدنية، والتي تعني ممارسة المواطنين لحقوقهم الدستورية والقيام بواجبات المواطنة وأداء أدوارهم من داخل التنظيمات المختلفة وخاصة الواجب اتجاه مراقبة الحكومة ومحاسبة موظفيها. فالمساءلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة، وآلياتها هي التي تتيح للمواطنين العاديين إمكانية الحصول على المعلومات، والتعبير عن احتياجاتهم وتزيد من فعالية مشاركة المواطن في الشأن العام، حيث تحته على التحرك إلى مستوى أبعد من مجرد الاحتجاج إلى التحرك في جهود منظمة مما يؤدي إلى زيادة فرص إحداث تغيير إيجابي.

فالمساءلة هي إذن حجر الزاوية للمشاركة وشرط أساسي لتحقيق مواطنة فعالة، ويمكن تعريفها "بأنها الممارسة التي تعمل على بناء نهج يعتمد على المراقبة والمحاسبة والمشاركة المدنية، حيث أنها تمكن الموظف العادي و/أو منظمات المجتمع المدني من المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الرقابة على السلطة ومحاسبتها لضمان فعالية وكفاءة تقديم الخدمات والاستغلال الأفضل للموارد، وتشمل هذه الممارسات على سبيل المثال مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة، المشاركة في إعداد الميزانية والإنفاق العام وتتبع ورصد وتقييم الخدمات العامة".¹

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش".² فالمساءلة تحتم على أصحاب السلطة الخضوع للمحاسبة وتحمل المسؤولية عن أعمالهم. كما تتطلب قدرة المواطن على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مساهمهم

¹ رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح، (ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 98.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

الوظيفي، و"الهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال، وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر من طرف بعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية".¹ فعلى سبيل المثال نجد في الدول المتقدمة أن أي مواطن بسيط له الحق في الاطلاع على رواتب المسؤولين في الحكومة أو البرلمان وعلى ممتلكاتهم قبل وبعد وأثناء شغلهم لمناصبهم بالمقابل نجد في الدول المتخلفة ومن بينها الجزائر أن المسؤولين يتسلمون المناصب وهم لا يملكون شيئاً وينهون مسؤولياتهم وهم أغنياء باعتماد الرشوة والاختلاس وكل أنواع الفساد دون أي حساب ورفيق.

2.3 قيم المواطنة:

- الحرية: لقد عاش الانسان منذ وجد على الأرض حراً وخاض الحروب الطاحنة من أجل حريته ولذا جاءت المواطنة لتؤكد وتضمن وتحمي حق الانسان في الحرية واتخاذها إحدى القيم الرئيسية لها مدى أهميتها في حياة الفرد، ويمكن التمييز بين نوعين من الحرية: الحرية الطبيعية للإنسان وهي الحرية المطلقة غير مقيدة والمستقلة عن كل الممنوعات والضوابط التي يصبح فيها الانسان محكوماً بقانون الغاب وهي لا تخدم مبادئ العيش سوياً ولا أسس العقد الذي تقوم عليه المواطنة، لذا فالمواطنة تؤكد على الحرية الاجتماعية التي يمثلها القانون واحترامه، فاحترام المواطن للقوانين التي شارك في صنعها بإرادته الحرة إنما هو تكريس لحريته وحرية غيره.

و بهذا المعنى تصبح الحرية هي الوضع القانوني للمواطن لكي يمارس دوره "أي أن المواطن حر في اختيار المساهمة في الحياة العامة فيكون مواطناً فاعلاً، أو عدم المساهمة في الحياة العامة، فيكون مواطناً سلبياً، أي أنه موجود عدداً، ولكنه غائب من حيث الفاعلية".²

¹ يوسف خليفة يوسف، "المشاركة السياسية والتنمية في دول التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية العدد 290، نيسان 2003، ص 133.

² عيسى الشماس، مرجع سابق، ص 48.

- **المساواة:** لقد قضى مبدأ المواطنة على الفروقات التي تظهر بين البشر سواء كانت طبيعية كاللون والجنس والعرق أو الفروقات الاجتماعية السياسية كالدين والمعتقد والإثنية والعرق والرأي السياسي والانتماء العائلي والطبقات الاجتماعية وذلك بتبني قيمة أساسية ألا وهي المساواة حيث أصبح المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات.

- **التضامن:** إن الرابطة التي ارتبط بها الافراد وفق مبدأ المواطنة ليست تجمعاً من الافراد لا تربط بينهم سوى علاقة قانونية جافة بل هي عبارة عن اتحاد يقوم على روابط التشارك والتضامن بين أطرافه، والتضامن الذي تنطوي عليه المواطنة ينقسم إلى قسمين: تضامن الدولة مع المواطنين من أجل اندماجهم في الجسم الاجتماعي وتحسين أوضاعهم وذلك من خلال ضمان التوزيع العادل للثروة على المواطنين بأشكال مختلفة كالتعليم المجاني والضمان الصحي وضمان الشيخوخة والمساعدات الممنوحة للعائلات المحتاجة والأفراد البطالين ومشاريع التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو تضامن المواطنين فيما بينهم عن طريق مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني.

و التضامن بكلا نوعيه يضمن الأمن والسلام الأهلي داخل الدولة ويكسب المجتمع حصانة اتجاه مخاطر التفكك والانقسام.

- **الحس المدني:** يتعلق الحس المدني بمدى شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه

الوطن والصالح العام، حيث يتجلى في احترام المواطن للقوانين وعدم مخالفتها

والتقيد بموجباتها والقيام بالواجبات كاملة مع تشجيع المواطنين الآخرين على هذا

السلوك من دون أن يكون هذا الموقف صادراً عن خوف من السلطة القائمة أو

عن إكراه من المحاكم والأجهزة المختصة.

و يتجلى الحس المدني كذلك لدى المواطن في سلوكه اليومي من حفاظ النظافة العامة

والعناية بالأماكن العامة والمشاركة في حمايتها، فبالحفاظ على الصالح العام نضمن تحقيق

المصلحة العامة والفردية.

كما يتعلق الحس المدني بموقف من الاحترام اتجاه المواطنين الآخرين "فهو اعتراف متبادل وتسامح للأفراد فيما بينهم باسم احترام كرامة الشخص البشري الذي يسمح بتناغم وانسجام كبير في المجتمع. يتعلق الأمر إذن بمراعاة أخلاق المصلحة العامة عبر تنظيم عمومي مشترك للمواطنين يمكن تصوره من منظور مستويات متعددة: محلي، وطني وعالمي".¹

– **الخلق المدني:** يرتبط الخلق بأصول العيش معا في ظل رابطة قانونية

مؤسسة على مبادئ الاحترام والمشاركة والتضامن، بالتالي فهو يتجلى في أصول التعاطي مع الآخرين بأداب واحترام وحسن السلوك والتعامل في المناقشة والمحادثة، وفي التهذيب الخلقى عند استخدام المرافق العامة وفي اعتبار حقوق الغير وحماية الكرامة الإنسانية وهذا بدوره يضمن للمواطن حقوقه وكرامته.

¹ سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، (ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2010)، ص 60.

المبحث الرابع: تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال الدساتير

1.4 فترة الحكم البيلاكي:

في هاته الفترة والتي تزامنت مع تبلور وبروز مفهوم المواطنة بشكل واضح المعالم والمبادئ -أي في القرن الثامن عشر- ساد الحكم البيلاكي في الجزائر والذي تميز بانعدام المشاركة السياسية للأهالي "حيث يمكن القول أن الحياة السياسية أثناء الحكم البيلاكي تميزت في الحالات العادية بانعدام شبه كلي لمشاركة الأهالي في اتخاذ القرارات على المستوى العام وكذا في إدارة شؤون البلاد السياسية حيث اقتصر في الغالب دور شيوخهم وزعمائهم على الوساطة بينهم وبين السلطة"¹ فطبيعة المشاركة على مستوى الفئات الاجتماعية كانت قبلية أصلاً، أي تدار بواسطة مجالس عائلية أو عشائرية داخل القبيلة أو العشيرة نفسها أو بواسطة مجالس رؤساء القبائل وشيوخها وهذا إن دل إنما يدل على تغييب حقوق الأهالي وعدم اعتماد مبادئ المواطنة.

2.4 فترة الحكم الاستعماري:

لقد اعتمدت فرنسا في هاته الفترة نظاماً يقوم على التمييز بين الأهالي والمعمرين هدفه تكريس الاستعمار واستغلال الشعب الجزائري حيث "تحول الجزائري إلى إنسان من الدرجة الثانية تتلخص مهمته في خدمة المعمر دون مناقشة وهذا ما يلاحظ من خلال إبعاد الجزائري عن المشاركة في الحياة السياسية ... وفرض ضرائب ثقيلة على المواطنين وحرمانهم من حرية الرأي والتعبير والتمثيل الحر غير المقيد"²، فقوانين 14 جويلية 1865 المعروفة بـ (Sénatus-consulte) المنظمة للحياة السياسية الجزائرية، وضعت الأهالي خارج مشروع المواطنة الفرنسية، وهذه الوضعية تعتبر في نظر كثير من دارسي القانون "بشاعة قانونية"، إذ كان هدف السلطات العسكرية مقتصرًا على إخضاع الجزائريين لرقابة وتنظيم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية"³.

¹ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 68.

² سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، (ط1، الجزائر: دار الهدى، 1993)، ص 9.

³ حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،

وبذلك حرم الفرد الجزائري من كل حقوقه كمواطن طيلة فترة الاحتلال باستثناء الفترة المتميزة التي أنشأ فيها الأمير عبد القادر دولته (1832-1848) والتي كان فيها الحكم للأهالي المحليين الذين كان يمثلهم في الحكم الأغوات والخلفاء بالاعتماد على نظام الشورى، "و أما بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر من طرف الاحتلال الفرنسي عام 1848 م، فلم يسمح للنخب الجزائرية المتبقية المشاركة في الحياة السياسية العامة إلا بعد الحرب العالمية الأولى حيث فتحت أمام الفئة المثقفة آفاق المشاركة الانتخابية المحدودة والتي كانت دوماً بتردد مزمن واستنكار ضاغط".¹

و في هذه الفترة "كان الجزائريون يواجهون الاستعمار بواسطة حب الوطن (Le Patriotisme) وكانوا يواجهون النزعة الاستعمارية بالوطنية (Le Nationalisme)".²

3.4 فترة ثورة التحرير

إن الحرمان الذي تعرض له المواطن الجزائري سواء من الحقوق السياسية والمدنية وحتى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، قوبل بالنضال السياسي وذلك عن طريق الأحزاب والجمعيات والحركات الوطنية المطالبة بالتمثيل البرلماني للجزائريين والمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وحرية التعبير والتفكير وحرية الصحافة والمعتقد بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولقد توج هذا النضال بثورة الفاتح نوفمبر والتي كان من بين أهم أهدافها إرجاع الكرامة الإنسانية للشعب الجزائري وفي هذا الصدد " جاء البرنامج السياسي لبيان أول نوفمبر مركزاً على نقطتين رئيسيتين هما: إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية بدون التفرقة بين المواطنين".³

¹ إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

² حسن رمعون وآخرون، مرجع سابق، ص 32، نقلاً عن: Abdelkrim Bezaz, *Eléments pour une étude sociologique et politique du nationalisme algérien, Thèse de Doctorat de 3^{eme} cycle. Sous la direction de Freddy Raphaël, Université des sciences humaines de Strasbourg. Faculté des sciences sociales 1980. P 71.*

³ عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 1992)، ص 22.

" ولقد احتوى البيان على 900 كلمة، وقد تكررت فيه الوطنية والوطني 13 مرة، الجزائر، الجزائري والجزائرية 20 مرة، تكرر الكفاح 08 مرات، وتكرر الشعب 07 مرات، أما جبهة التحرير الوطني فتكررت 04 مرات. ومنه تتبين لنا الميزة الوطنية الغالبة على البيان، ترجع إلى حرمان الجزائريين من المواطنة ومن الجنسية معا".¹ ونظرا لهذه الظروف ظل تحقيق المواطنة مرهونا باستعمال الكفاح المسلح من أجل تحقيق السيادة والاستقلال.

4.4 فترة ما بعد الاستقلال واعتماد الحزب الواحد

بعد الاستقلال تبنت الجزائر النهج الاشتراكي مع اعتماد نظام الحزب الواحد وتم التأكيد على ذلك من خلال الدساتير والمواثيق: دستور 1963 و1976 وميثاق 1964 و1976، "النظام الاشتراكي الذي لا يعطي أهمية كبيرة للحقوق المدنية والسياسية، إذ يكفي توفير الحد الأدنى من الحقوق المدنية التي يفقد الإنسان كرامته وحرية أما الحقوق السياسية فيمكن إرجاؤها إلى غاية تحرير الإنسان من الفقر والجهل وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"² وهذا ما تجلّى في دستور 1963 و1976.

- **دستور 1963:** يطرح دستور 1963 " المواطنة انطلاقا من النموذج الاشتراكي، بغرض تطوير الحياة الاجتماعية على أساس مبدأ المساواة التي تشمل قطاعات الصحة، التربية، الثقافة الوطنية، والسكن هادفا إلى تحرير المرأة ورفع مستوى عيش العمال".³ وقد توسع فيه في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حساب الحقوق المدنية والسياسية حيث منعت التعددية الحزبية وتشكيل الأحزاب بصريح المادة 23 من الدستور، وتم التركيز على مشاركة فئة العمال والفلاحين والفئات الكادحة من أجل تعبئتهم لزيادة شرعية الحزب المستمدة من الشرعية الثورية، مع الاعتماد على النهج الثوري والتغيير الجذري. وبالتالي تأسست المواطنة في هاته الفترة حول فئات اجتماعية محددة مع تغييب فئات اجتماعية أخرى مثل: الجماهير غير

¹ حسن رمعون وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

² نور الدين شاشوا، الحقوق السياسية والمدنية وحمايتها في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، سنة 2007)، ص

20.

³ حسن رمعون وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

كادحة، المثقفون، غير الثوريين، البرجوازية والرأسماليون، "و في الحقيقة ظل فضاء المواطنة ضيقا بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية المشاركة في الثورة بمجالاتها المتعددة، وبالنظر إلى سيطرة الديمقراطية التمثيلية بدل تفعيل المجتمع المدني والعمل الجماعي"¹، ومع ذلك فالفرصة لم تتح لهذا الدستور حيث جمد العمل به إثر الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، وظلت الدولة تعيش فراغ دستوري مؤسسي طوال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1976 وهذا يعني غياب الإطار المؤكد والحامي لمبادئ المواطنة خلال هذه المدة.

- **دستور 1976**: جسّد هذا الدستور البرنامج السياسي والإيديولوجي للثورة الاشتراكية في نسختها الجزائرية، وقد أكد الدستور على أن الخيار الاشتراكي لا رجعة فيه، فقد تم الانخراط النهائي في الاشتراكية، وإنشاء قاعدة مادية لها"².

وفقا لهذا الاختيار تم التوسع في الجيل الثاني من حقوق الانسان المتمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحد من الحريات السياسية والمدنية، باعتماد نظام الحزب الواحد وجعل "مجلس الشعب هو المؤسسة القاعدية للدولة، وهو يشكل الإطار الذي تعبر الإدارة الشعبية عن نفسها فيه، والذي يحقق الديمقراطية، إنه القاعدة الأساسية للامركزية، بالإضافة إلى مشاركة الجماهير الشعبية في إدارة القضايا العمومية على كل المستويات"³. فالدولة تستمد سلطتها من الشعب.

كما اعترف هذا الدستور بضرورة تقريب المؤسسات من المجتمع المدني لتحديد متطلباته واحتياجاته، وهو الفروق الجهوية وذلك عن طريق الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات، واعتماد الفكر اللامركزي لاشتراك واسع للقواعد الشعبية في الحياة العامة لكن هذه المشاركة ظلت دائما مقيدة وتحت سيطرة الدولة. حيث نصبت الدولة نفسها وصيته على المواطن من خلال هذا الدستور فمصير المواطن هو من مسؤولية الدولة، "فهي مسؤولة عن جميع شروط

¹ نفس المرجع، ص 37.

² دستور 1976، المادة 195.

³ دستور 1976، المادة 07.

وجود أي مواطن، وهدفها تحرير المواطن من الاستغلال، البطالة، المرض والأمية، وهي تضمن حماية مواطنيها بالخارج".¹

5.4 فترة اعتماد التعددية الحزبية

بجول سنة 1986 بدأت تظهر بوادر أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية وانفجرت الأوضاع في 23 أكتوبر 1988 وخرج المواطن الجزائري إلى الشارع مطالبا بحقوقه في مظاهرات سرعان ما تحولت إلى مشادات عنيفة "هذه المظاهرات جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة فقد فقد الشعب الثقة في السلطة فقرر استرجاع سيادته من ممثليه واختيار النظام الذي سيعيش في ظلّه".²

و في ظل هذه الأحداث "عرف النظام السياسي الجزائري مع نهاية عشرية الثمانينات تغييرات كبيرة نتج عنها تجربة جديدة قائمة على أسس وركائز تختلف دستوريا عن المرتكزات السابقة لأن قوامها التعددية السياسية وحرية الإعلام والفصل بين السلطات والانتخابات المفتوحة"³ وقد تجسدت هذه التغييرات في دستوري 1989 و1996.

- دستور 23 فيفري 1989: "يصنف في خانة دساتير القوانين يقوم

على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية) ترجمت ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة فيما بعد"⁴. وانطلاقا من هذا فإن دستور 1989 أقر مجموعة من المبادئ بهدف التحول الديمقراطي وقد استهدف

الإصلاحات التالية:

¹ دستور 1976، المادة 33.

² سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 189.

³ عمر فرحاتي، "التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية 13 (بسكرة: منشورات جامعة محمد خيضر، مارس 2008)، ص 136.

⁴ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (ط1، قالمة: منشورات جامعة 8 ماي 1945، د س)، ص 145.

- إعطاء ضمانات لا بد منها لممارسة الحريات الفردية والجماعية المختلفة الأشكال، وفي جميع الميادين لممارسة الشعب السلطات السياسية.
 - ترسيخ تنظيم السلطة والفصل بين مختلف فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية.
 - التحديد الدقيق للمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتداخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية.
- و بالتالي تمكن دستور 1989 من تجاوز الممارسات السابقة التي تعلي من شأن القرار الجماعي على حساب الفرد "فالدستور الجديد لسنة 1989 جسد احترام الحريات الفردية والجماعية. الغاء قضاء أمن الدولة، تعديل قانون العقوبات، مصادقة المجلس الشعبي على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وعلى الاتفاقية الخاصة برفض التعذيب أو المعلومات اللإنسانية كل ذلك شكل مكاسب ديمقراطية تشرف الجزائر في مجموعها"¹. وتعتبر ضمانات لتفعيل المواطنة على أرض الواقع.
- دستور 8 ديسمبر 1996 المعدل بقانون 14 أبريل 2002: جاء بموقف أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقد ذكر صراحة الحق في إنشاء أحزاب سياسية بنص المادة 42 "حق إنشاء الأحزاب مضمون ومعترف به " إلا أنه ضبط بمجموعة من القيود، كما أكد على أن يتم الفصل بين السلطات الثلاث مما يضمن حماية الحقوق والحريات.
- و هنا نجد أن تبني مبادئ وحقوق المواطنة في الجزائر تم بشكل تدريجي وذلك من خلال الدساتير الي اعتمدها النظام السياسي الجزائري، وهذا يرجع إلى عدة أسباب وعوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أهمها السياسية حيث أن انتهاج الاشتراكية ثم الليبرالية كان له الأثر الكبير وخصوصا أن النظاميين مختلفين في نظرتهما لحقوق المواطنة،

¹ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 160

بالإضافة إلى الأزمات التي عاشها المواطن الجزائري عقب الاستقلال فمن الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية إلى السيطرة السياسية التي طبقت عليه والتي أدت إلى أزمة في المشاركة السياسية للمواطن " تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عدة".¹

بالإضافة إلى أزمة الهوية التي تعود جذورها إلى الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في زعزعت المقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ حيث "تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاءه للحكومة المركزية".²

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 120.

خاتمة الفصل:

و خلاصة القول أن المواطنة انتماء حقيقي، يرتقي إلى مستوى الفعل والممارسة عن طريق المشاركة المجتمعية التي تعتبر الجوهر الحقيقي للمواطنة، ولعل أبرز أشكال هذه المشاركة: الأعمال التطوعية والإسهام في الحياة السياسية (الترشح والانتخاب) والمشاركة الفاعلة في كل ما يخدم المصلحة العامة للوطن ويدفع عجلة التنمية في المجموعة، ومن هذا المنطلق سنحاول في الفصل القادم إبراز العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية من خلال تناول عنصر المشاركة كمبدأ أساسي من مبادئ المواطنة يخدم عملية تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

الفصل الثالث:

المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

تمهيد

1. المبحث الأول: العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية

1.1 التنمية كحق

2.1 تعريف الحق في التنمية

3.1 محتوى الحق في التنمية

4.1 العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية

5.1 العلاقة بين المشاركة والتنمية المحلية

2. المبحث الثاني: المشاركة المحلية مفهومها وأهميتها

1.2 مفهوم المشاركة المحلية

2.2 أهمية المشاركة المحلية

3.2 دوافع ومحددات المشاركة المحلية

3. المبحث الثالث: أشكال ومستويات المشاركة المحلية

1.3 أشكال وأنماط المشاركة المحلية

2.3 مستويات المشاركة المحلية

4. المبحث الرابع: معوقات المشاركة المحلية

1.4 معوقات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية

2.4 معوقات مرتبطة بالأفراد المحليين

تمهيد:

إن تحقيق التنمية على المستوى المحلي يتم في إطار المواطنة وتعميقها، بمعنى الانتماء إلى المجتمع محلي ثم المجتمع الكلي، فالمواطنة تنطلق من الانتماء إلى الماضي والحاضر في اتجاه المستقبل المشترك.

و لهذا الانتماء ثلاثة أبعاد على الأقل: محلي وجهوي وقطري. فلا يجب أن يطغى الواحد على البعدين الآخرين، وإلا وجدنا نفسنا إما في الجهوية الضيقة أو المركزية المقيدة التي تنفي وجود الجهة أو المحلية.

و انطلاقا من هذا الانتماء إلى المجتمع والجهة والمحلية بيدي المواطنين اهتماما خاصا بخدمة الصالح العام، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك للقيام بالعديد من الأنشطة الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة على مختلف أنواعها، من مشاركة في الانتخابات وخلق تنظيمات سياسية ومدنية وتشكيل الجمعيات والانضمام إلى مجموعات المصالح الخاصة، والمشاركة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي دفع عجلة التنمية في البلاد، وهذه الأعمال تعبر عما سماه المنظر السياسي البريطاني هارولد لاسكي: "تشكيل الارادات الإنسانية المنيعه التي لا يمكن طمسها"¹.

فجوهر المواطنة الفعالة يكمن في جعل المواطن أساس أي فعل مجتمعي تعاقدي، ويأتي تدبير الشأن العام المحلي على رأس أولويات هذا الفعل، فبدون اشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه وطنيا ومحليا تفرع المواطنة من محتواها، وتتعطل عجلة التنمية على المستوى المحلي.

¹ محمد زين الدين، "التدبير الجماعي والديمقراطية التشاركية"، مسالك في الفكر والسياسية والاقتصاد، العدد 11-12 (2009)، ص

1. المبحث الأول: العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية

1.1 التنمية كحق:

لقد أقر الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف، ويحق بموجبه لكل فرد ولجميع الشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمحلية والشاملة والبشرية، وأن تتمتع بهذه التنمية.

و لقد صنف رئيس المعهد الدولي لحقوق الانسان كارل فازاك (Karl Vasak) الحق في التنمية ضمن الجيل الثالث لحقوق الانسان حيث اعتبر الحقوق المدنية والسياسية في الجيل الأول، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الجيل الثاني، أما الجيل الثالث فهو ما أطلق عليه حقوق التضامن وتشمل على :

- الحق في التنمية.

- الحق في محيط بيئي وصحي متوازن.

- الحق في التراث العام للبشرية¹.

و بالتالي صنف الحق في التنمية ضمن الحقوق التي يتضامن أفراد المجتمع البشري من أجل إعمالها، وضرورة التضامن هو انعكاس لأهمية هذه المواضيع التي تعتبر مطالب ملحة لغالبية سكان العالم على اختلاف مواقعهم الجغرافية ومشاريعهم السياسية وأوضاعهم الاقتصادية ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية.

و يعتبر مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم المرتبطة بالتضامن من أجل إعمال الحق في التنمية أهمية، فالمشاركة هي الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها حشد كل طاقات المجتمع ومصادره بشرية كانت أم طبيعية من أجل تحقيق هذه التنمية، ذلك أن المشاركة المباشرة للسكان هي التي بإمكانها أن تخلق حياة جماعية حقيقية، وشعورا حقيقيا بالتضامن الكفيل

¹ صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، (ط1، بيروت: منشورات الحلب الحقوقية،

2005)، ص 183 نقلا عن. les droits de l'homme. VOLV.(1972) p528-530.

بإعطاء مدلول إيجابي للاستقلال ووحدة الجماعة، وخاصة على المستوى المحلي، فالمحلي يجعل التنمية مفهوما وإطارا عمليا واستراتيجية متكاملة وتضامنية مستدامة.

2.1 تعريف الحق في التنمية:

لقد أصدرت الأمم المتحدة إعلانا خاصا بالحق في التنمية سنة 1986 جاء في مادته الأولى تعريف هذا الحق كما يلي: "الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب، المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الانسان الأساسية إعمالا كاملا".¹

و يعرفه (Zalmai Haquami) بأنه: " مجموعة المبادئ والقواعد التي يمكن على أساسها أن يحصل الانسان بوصفه فردا أو عضوا في جسم المجتمع (الدولة الأمة أو الشعب) وفي حدود المستطاع على احتياجاته الاقتصادية والثقافية الضرورية لكرامته ولكامل تفتح وازدهار شخصيته".²

أما الأستاذ (Keba M^c baye) فقد عرفه بأنه: " امتياز معترف به لكل فرد ولكل شعب للتمتع بمقدار من السلع والخدمات المنتجة، بفضل مسعى التضامن لأعضاء المجتمع".³ و يفهم الحق في التنمية بصورة أوسع "كمطلب انساني، وأن مبدأ تكافؤ الفرص في انجاز التنمية هو حق لكل الشعوب والأفراد، وأنه كذلك مطلب كل الشعوب والدول في العيش في سلام وحرية وتطور مستقل، ويفهم كذلك على أنه عمل يهدف إلى التقدم من الناحية المادية والروحية لمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع، وهو يعني أيضا تنمية الفرد تنمية

¹ قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة رقم 41/138، المؤرخ بديسمبر 1986 <http://www.ohchr.org>

² صفاء محمد عبد الحكيم، حق الانسان في التنمية، مرجع سابق، ص 190، نقلا عن: Zalmai Haquani, « Le droit au développement fondements et sources », p 23.

³ نفس المرجع، ص 191.

متكاملة واعتباره عاملاً نشطاً في إنجاز هذه التنمية، وهي ليست اقتصادية فقط ولكنها اجتماعية وثقافية أيضاً وتتجه عناصرها نحو الصحة والتعليم وغيرها من مجالات الحياة".¹

3.1 محتوى الحق في التنمية:

لقد نصت المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية² لسنة 1986 على تعريف الحق في التنمية المذكور سالفاً، والذي يحدد المحاور الأساسية لمحتوى الحق في التنمية كما يلي:

أ. كافة حقوق الإنسان والحاجات الأساسية:

و تشير الدراسة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة حول الحق في التنمية إلى عناصر مهمة تتعلق بالإنسان وحقوقه كجزء من مفهوم التنمية وهي:

- إدراك الطاقات الكامنة للإنسان بالتوافق مع المجتمع التي يجب أن ينظر إليها كهدف أساسي للتنمية.

- الإنسان يجب أن يعتبر موضوعاً وليس هدفاً لعملية التنمية

- تتطلب التنمية شعوراً بالارتياح والرضا لكل من الحاجات الأساسية المادية وغير المادية.

- احترام حقوق الإنسان أساس جوهري لعملية التنمية.

ب. الديمقراطية والمشاركة الشعبية:

العلاقة بين التنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية علاقة أقرب للبديهية ولا تحتاج في اثباتها جهداً فكرياً، فالديمقراطية تشكل أساساً طويلاً لأجل لاحتواء المصالح التنافسية، وهي وثيقة الصلة بمسألة أسلوب الحكم التي تؤثر بدورها على كافة جهود التنمية، كما أن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق في حد ذاته يعتبر إجراء هاماً من إجراءات التنمية، والمشاركة الشعبية كوسيلة ديمقراطية في عمليات صنع القرار المؤثر على حياة الأفراد، مبدأ أساسي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية".³

¹ محمد يوسف علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، (ط1، الكويت: جامعة الكويت، 1989)، ص 293.

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

³ بطرس غالي، مرجع سابق، ص 31.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

فللمشاركة الشعبية لجميع أفراد المجتمع أهمية حيوية في المساعدة على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية، فإذا أريد للبشر أن يستغلوا كل طاقاتهم وإمكانياتهم فلا بد لهم أن يشاركوا في صياغة أهدافهم، وأن تسمع أصواتهم في هيئات اتخاذ القرار، مع سعيهم إلى اتباع أكثر ما يناسبهم من الأساليب لأجل تحقيق التنمية.

و لهذا جاء إعلان الحق في التنمية متضمنا صراحة على أهمية دور المشاركة في عملية التنمية، إذ نصت الفقرة الثالثة من الديباجة على ما يلي : "لقد تسلم بأن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناتجة عنها..."¹.

و جاء تأكيد الحق في المشاركة في المادة الأولى من الإعلان فقرة (1) إذ تنص على أن:

" الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الانسان إعمالا تاما"²، فالمشاركة إذا عملية جوهرية في الشعور بالمسؤولية وركن أساسي في الاعتماد على النفس نحو تنمية حقيقية ومستمرة ومستقلة.

ج. العدالة والمساواة:

ليس هناك أدنى شك من أن الحق في التنمية هو حق في العدالة والمساواة بمفاهيمها الأخلاقية والقانونية، لأنها تأكيد على عدم التمييز وتكافؤ الفرص وإعطاء كل ذي حق حقه، كما أن العدالة الاجتماعية والعدالة في الحكم بكافة صورها، أمور يجب أن يدركها ويتشبع بها

¹ اعلان الحق في التنمية، <http://www.ohchr.org>

² نفس المرجع.

كل أفراد المجتمع، إذ أنها تكفي لوحدها للنهوض بهم لمستوى يحقق للجميع كرامته الإنسانية ورفاهيته الاجتماعية.

د. حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها على مواردها الطبيعية:

فالحق في التنمية لا وجود له دون الحق في تقرير المصير، فالشعوب التي لم تقرر مصيرها بإرادتها كيف يمكن لها العيش بكرامة.

3.1. العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية:

إن تحقيق التنمية المحلية على أرض الواقع يتطلب نوعاً معيناً من المواطنين يشعرون بأنهم مسؤولون عن شيء يتحدى زوايتهم الصغيرة المريحة، مواطنين يريدون المشاركة في شؤون المجتمع ويصرون على ذلك، مواطنين من أصحاب الإرادات القوية الفعالة، مواطنون يؤمنون بأفكارهم وحقهم في تجسيدها على الواقع.

من ناحية أخرى فالشعور بالمساواة التي تتيحها المواطنة يعتبر عاملاً محفزاً للاندفاع والعمل في سبيل الخير الوطني العام "و لذلك يعتبر ترسيخ الشعور بالمواطنة ونشر ثقافة المواطنة من أهم عوامل التنمية الناجحة كما هو من أهم مؤشرات نجاحها".¹

و بالتالي يتطلب تحقيق عملية التنمية المحلية: اذكاء سلوك المواطنة الحقة، والتشبث بالثوابت الأساسية للدولة لأنها عنوان المواطنة الحقة، هذه الأخيرة التي تعرفها دوائر المعارف البريطانية بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي مناصب عامة".²

ففي ظل المواطنة يتمتع كل المواطنين دونما أدنى في تمييز بثلاثة بمجموعة من الحقوق هي: الحقوق السياسية والحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مقابل

¹ سمير إبراهيم حسين، الثقافة والمجتمع، (ط1، دمشق: دار الفكر، 2007)، ص 283.

² محمد الصاقوط، المواطنة والوطنية، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

هذه الحقوق فإن المواطن ملزم بواجبات أبرزها: مساهمته في تدبير الشأن العام، من خلال وجود منتخب واع ومسؤول وناخب مواطني يعي حقوقه وواجباته، مثلما يستبطن أهميته انخراطه في مجتمع المواطنة، فبدون إيمان المواطن بدوره الفاعل والفعال في تدبير الشأن المحلي بمقاربة سياسية لا سياسية وبدون انكار للذات يغدو الحديث عن تحقيق تنمية محلية فعلية ضربا من ضربو الخيال...¹

فالتنمية المحلية الفعلية، إذن تقوم على قرارات يتخذها الفاعلون المحليون من أجل تحسين طرق عيشهم وتحقيق وجود أفضل، وبناء مستقبل يستجيب لطموحاتهم وآمالهم، أي أن استراتيجية التنمية المحلية ينبغي أن تنفذ من طرف الساكنة المعنية ومن أجلها. "فالتنمية المحلية فعلا هي التي تربط بين فاعلين مختلفين (حسب السن، الجنس والموقع الاجتماعي...) وتوحد بين إرادتهم حول نفس المشروع"² إذ أن للمشاركة الشعبية على جميع مستويات المجتمع أهمية حيويته في المساعدة على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المحلية، "فإذا أريد للبشر أن يستغلوا كل طاقاتهم وإمكانياتهم فلا بد لهم أن يشاركوا بفعالية في صياغة أهدافهم، وأن تسمع أصواتهم في هيئات اتخاذ القرار بينهما يسعون إلى اتباع أكثر ما يناسبهم من الأساليب من أجل تحقيق التنمية".³

و عقد المواطنة المبرم بين الدولة والمواطن هو الذي يعطي هذا الأخير حق المشاركة في صنع القرار وحق المراقبة والتتبع لسير مشاريع التنمية، وحق التأثير بشكل مستمر وفعلي في تدبير الشأن المحلي، فالمواطن وفق عقد المواطنة له الحق في "الاختبار فيما يتعلق بالقرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقيات، وفي الاستشارة حول القرارات التي تهمه عبر استشارات محلية أو تشكيل لجان استشارية محلية".⁴

¹ محمد زين الدين، التدبير الجماعي والديمقراطية التشاركية، مرجع سابق، ص 27.

² المختار الاكحل، الديمقراطية المحلية وحصيلة التنمية بالبادية المغربية، أشغال ندوة الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، الرباط: دار التوحيدي للنشر والتوزيع، د س، ص 78.

³ بطرس غالي، مرجع سابق، ص 28.

⁴ نجيب جيري، الديمقراطية التشاركية براديجم جديد لتدبير الشأن العام المحلي، مجلة الحقوق، العدد 13، السنة السابعة (ماي

من ناحية أخرى تكتسي المشاركة في التسيير المحلي أهمية قصوى، بالنظر إلى كون الجماعة أو المجتمع المحلي هي في العمق مدرسة لتعلم المواطنة، ففي الجماعات المحلية يتعلم الناس والأفراد من مختلف الأعمار والأجناس والعقليات: ممارسة المواطنة والعمل المدني، يتعلمون كيف يخضعوا لإرادتهم للإرادة العامة وكيف يسخروا جهودهم الخاصة للفعل المشترك، وبذلك نستطيع القول أن الجماعة أو المجتمع المحلي تمثل الفضاء النموذجي لممارسة المواطنة، فضلا على أن المشاركة المحلية " تدفع نحو تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية في المواطن، والقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع، كما أنها تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي"¹، وذلك أن مشاركة سكان المحليات في اتخاذ القرار وفي تقرير السياسات يحقق رضا المواطنين عن الخدمات والإنجازات التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها.

و هو ما يتجلى في زيادة درجة الشرعية السياسية والتي تفضي بدورها إلى تدعيم الاستقرار، ومن ثم توليد الرغبة المستمرة من جانب المواطنين في المشاركة وهذا ما يخدم التنمية المحلية.

و بالتالي فالعلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية هي علاقة إيجابية تبادلية، حيث لا يمكن ضمان نجاح وفعالية مشروعات التنمية المحلية دون توفر عنصر المواطن المشارك والفعال ومن ناحية أخرى فالمشاركة في التنمية المحلية تخلق الجو المناسب لتعلم وترسيخ قيم ومبادئ المواطنة الفاعلة.

5.1 العلاقة بين المشاركة والتنمية المحلية:

بعد عقود طويلة من الانشغال بقضايا التنمية انتهى المتخصصون في هذه الدراسات إلى حقيقة تكاد تبدو بديهية للمرة الأولى، ومع ذلك غابت هذه الحقيقة عن أفكار معظم هؤلاء المتخصصين، وقبلهم عن أذهان وأفكار صانعي سياسات التنمية، وتتلخص هذه الحقيقة في أن سر نجاح أي تجربة تنموية هو في مدى اهتمامها بالبشر، ليس فقط احتياجاتهم

¹ محمد سلمان طابع، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا" تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010)، ص 81.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

الأساسية من مآكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، ومن حريات مدنية وسياسية، ولكن باشتراك هؤلاء البشر في عملية التنمية ذاتها، وفي مراحلها المختلفة، سواء في التخطيط، أو التنفيذ أو المتابعة.

و بالتالي أصبح موضوع المشاركة من أهم الموضوعات التي تشغل فكر علماء الاجتماع والسياسة والمخططين في مختلف دول العالم "باعتبارها من أهم الضمانات التي ترفع معدلات التنمية بسرعة أكبر فهي عملية يكتسب من خلالها الناس فهما أكبر لواقعهم الاجتماعي الذي يشكل حياتهم وقدرتهم على تغيير المجتمع".¹

و لقد تم تأكيد الأمم المتحدة على أهمية هذه العلاقة (التنمية والمشاركة) في نتائج الندوة الخاصة بالتنمية وحقوق الانسان المنعقدة في داكار سنة 1976 حيث جاء في تقرير المدير العام ما يلي: " أياً كانت طبيعة النظام تتضمن التنمية مشاركة حرة حقيقية وفعالة لجميع أفراد الشعب في وضع وإعداد سياسات التنمية وتنفيذها من أجل منفعة الجميع، ويستتبع ذلك أن سياسة التنمية يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات فعالة لمحاربة جميع مستويات الفساد وتبذير الموارد العامة".²

كما أعلنت الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث: "أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسن الدائم لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة عنها توزيعاً عادلاً".³

فالمشاركة إذن هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً. هذا عن أهمية المشاركة على المستوى العام أو الشامل للتنمية، أما إذا انتقلنا إلى المستوى المحلي فنجد أن أهمية المشاركة

¹ محمد سلامة غباري، التنمية ورعاية الشباب، (د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص 15، نقلا عن: Lammerink Marce: People participation and Action Recherche in community developement, Nicaragua central university press 1994, P 51.

² صفاء الدين محمد، مرجع سابق، ص 314، نقلا عن: Dakar seminar, The policy of developement its requirment in relation to humain rights, revue sen' église de droit, N° 22 December (1977).

³ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 56/35، المؤرخ في 5 ديسمبر 1980.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

تزداد نظرا إلى أن السكان المحليين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في عملية التنمية وأنهم أكثر الأطراف المعنيين اتصالا بالمشاكل وأقربهم لنتائج حلها.

فالمشاركة إذن من المحددات الرئيسية المؤثرة ليس فقط في نجاح البرامج والمشروعات التنموية المحلية بل وأيضا في تحسين فعالية تلك المشروعات ورفع كفاءتها، فقد أثبتت التجارب في الدول النامية أن مشاركة العنصر البشري محليا يلعب دورا كبيرا في نجاح المشروعات المعدة لتنمية المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا¹ خاصة في ظل تطبيق نظم الإدارة القائمة على اللامركزية وتشجيع الدولة المواطنين على المشاركة في التنمية المحلية هذه الأخيرة تتطلب موقفا إيجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف أمام كافة العقبات والمعوقات التي تحول دون تحقيقها.

و في الأخير يمكن تلخيص العلاقة بين التنمية المحلية والمشاركة في القول بأن "المشاركة هي عقيدة التنمية المحلية"². حيث لا يمكن ضمان نجاح فعالية مشروعات التنمية المحلية دونما توفر عنصر المشاركة المحلية.

¹ منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 265.

² رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 52.

2.المبحث الثاني: المشاركة المحلية مفهومها وأهميتها

1.2 مفهوم المشاركة المحلية:

يتسع هذا المفهوم للعديد من التفسيرات فقد يقصر البعض المشاركة في المساهمة الطوعية من جانب المواطنين المحليين في مشروعات مختلفة خاصة بالتنمية، دون أن يكون لهم أي دور في صنع القرارات المتعلقة بهذه المشاريع، ويذهب آخرون إلى أن المشاركة المحلية هي إثارة وعي الناس بحيث يزداد تقبلهم وترحيبهم بمشروعات التنمية.

و يرى فريق ثالث أن المشاركة عملية إيجابية يتخذ خلالها المواطنون المبادرة ويؤكدون على استقلاليتهم، ويعتقد فريق رابع أن المشاركة هي وجود قنوات اتصال وحوار بين أفراد المجتمع المحلي الذي يستفيد من مشروعات التنمية وبين المسؤولين عن إعداد هذه المشاريع، أو تنفيذها، أو مراقبتها ومتابعتها، بهدف الحصول على المعلومات عن السياق المحلي وعن آثارها وفوائدها الاجتماعية والاقتصادية، كما يميل فريق خامس إلى اعتبار المشاركة هي الانخراط الطوعي في إحداث التغيير الذي يحدونه بأنفسهم. وأخيرا يؤكد فريق سادس على أن المشاركة هي انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم حياتهم وبيئتهم.

و على هذا فلقد تعددت تعاريف المشاركة في التنمية المحلية وفق اختلاف هذه الجهات المذكورة، وأول تعريف سنذكره هو تعريف الأمم المتحدة:

تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية بأنها: " مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية".¹

و يشير هذا التعريف إلى أهمية الدور الذي تلعبه مشاركة المواطنين المحليين في التنمية، باعتبارهم أقدر الناس على تحديد المشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي، وقدرتهم على ترتيب الأولويات لهذه الحاجات والمشروعات وفقا لأهميتها لهم، وذلك من خلال مشاركة منظمات المجتمع المحلي بطبيعة الحال.

¹ تقرير الأمم المتحدة للتنمية، الأمم المتحدة، 1975، ص 4، <http://www.UN.org>

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

و يعرفها وليام إيفان (W. Evan) بأنها: "ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج أو الاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية، أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع، أو الوعي بالقيم التي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها".¹

و يتسع هذا التعريف ليشمل أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين في التنمية مع التأكيد على أهمية توفر عنصر التضامن والتماسك بين أعضاء المجتمع المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما تعرف بأنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز أهداف التنمية المحلية".²

و يركز هذا التعريف على أهمية إعطاء الفرصة، وتسهيل عملية مشاركة المواطنين في التنمية لتحقيق الأهداف المبتغاة، ويعرف الدكتور مرزوق عبد الرحيم المشاركة في التنمية المحلية بأنها: "مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى الاسهام في عدد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دورها الأساسي ومسئولياتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس".³

و يركز هذا التعريف على أهمية توفر الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين حتى يمكنهم المساهمة في مجالات التنمية المحلية، بالإضافة إلى دور القيادات المحلية في تشجيع المواطنين على المشاركة.

كما تعرف بأنها: "العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب المواطن دورا إيجابيا في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعه سواء كان ذلك عن طريق المساهمة

¹ محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، (د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 65. نقلا عن: William M. Evan. Dimensions of Participation in voluntary associ social forces. Vol 36, December. 1957. P 148.

² أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، ط2، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص 49.

³ أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الانسان، نظرة اجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 183.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

بالرأي أو الجهد أو المال"¹. ويوضح هذا التعريف كيفية مشاركة المواطن سواء كان ذلك برأيه أو جهده أو ماله.

و يعرفها أحمد رشيد بأنها: "اسهام المواطنين بدرجة أو أخرى في تصميم والاشراف على تنفيذ السياسات المحلية للتنمية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، المركزية والمحلية"².

كما تعرف كذلك بأنها: "مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون المحليون، إما بصفة منفردة، أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة، وذلك إما بدافع ذاتي أو استجابة لمقترحات تأتي من خارج المجتمع المحلي"³.

فالمشاركة في التنمية المحلية، تعني وفق هذين التعريفين: اسهام المواطنين ولو بشكل جزئي في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك، سواء كان ذلك بالاعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة، حيث تعتبر المشاركة همزة وصل تربط بين جهود الأفراد المحليين ومساعي الحكومة المركزية.

و من التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر مفهوم المشاركة المحلية فيما يلي:

- إن مشاركة المواطنين قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي، فالتنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون مواطني المجتمع المحلي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمستفيدين منها.⁴
- إن مشاركة المواطنين هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية، بمعنى أن يقوم بها المواطن بكامل إرادته ودون أي ضغوط خارجية.
- إن مشاركة المواطنين في التنمية حق للجميع.

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 69.

² أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، مرجع سابق، ص 99.

³ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 86.

⁴ أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 184.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

- لا يجب أن تتوقف المشاركة المحلية عند حد اختيار الممثلين المحليين فحسب، وإلا أصبحت عملية موسمية فقط، بل يجب أن تمتد بمساهمة المواطنين في جميع عمليات ومراحل مشاريع التنمية التي تتم في مجتمعهم. و منه يمكن تعريف المشاركة المحلية إجرائيا بأنها: مجموعة الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون المحليون للمساهمة في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة المشاريع التي يحتاجها مجتمعهم المحلي سواء أكان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي أو الجهد أو المال وبمساعدة الجهات الحكومية المركزية والمحلية.

2.2. أهمية المشاركة المحلية:

تعد المشاركة المحلية إحدى القيم المحورية والعمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع المحلي والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين الاجتماعية والاقتصادية.

فالمشاركة تعتبر من المحددات الرئيسية المؤثرة ليس فقط في نجاح المشروعات والبرامج التنموية المحلية، بل وأيضا في تحسين فعالية تلك المشروعات ورفع كفاءتها، خاصة في ظل تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرار.

و لقد أكد "دوباي" (Dubay) في دراسته التي أجراها على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين على أهمية المشاركة المحلية وحثمتها في كونها¹:

- تعمل على ملائمة الخدمات للسكان المحليين باعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن احتياجاتهم.

- إتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة.

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)، ص 89.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

- تعمل المشاركة على التخفيف من حدة المشاعر السلبية وخاصة بين أفراد المجتمع الفقراء لأنها تنطلق من احتياجاتهم والعمل على استكمالها وتعبير عن إرادتهم في تغيير أحوالهم الاقتصادية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسؤولة بالمجتمع.
- أنه من خلال المشاركة يمكن إعادة ترشيد توزيع الخدمات بين فئات ومستويات المجتمع بحيث يحصل كل فرد على ما يناسبه من هذه الخدمات لأنه شريك فيها وحريص على الاستفادة منها.
- أنها أي المشاركة تؤدي إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.
- إن المشاركة تعني الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة التي تعتبر الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتماشى مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة.
- تؤدي المشاركة من جانب أفراد المجتمع إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة من خلال المواقف الجديدة التي تأتي بها هذه الأنشطة والبرامج وهي قيادات طبيعية تفرزها احتياجات هذه المواقف بشكل تلقائي، فهذه القيادات الجديدة تنال الاعتراف والتقدير وتحصل على المكانة الاجتماعية المتميزة وفقا لعطائها الفعلي في مواقف معينة تتناسب مع سماتهم وخصائصهم الشخصية. وبرز قادة جدد إنما هو في الواقع مدخل جديد يغذي المشاركة ويساندها على امتدادها الرأسي والأفقي لتحقيق التنمية المتكاملة.
- بالإضافة إلى ما قاله دوباى Dubay عن أهمية المشاركة في التنمية المحلية، يمكن القول أن المشاركة تولد الشعور بالانتماء لدى كل الأفراد والجماعات المحلية، لأنها تمس جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تسعى أساسا إلى تغيير البناء الاجتماعي وما يتضمنه من منظمات، فلقد "أصبحت المشاركة في العمليات التنموية مهما كان مستواها، ضرورة حيوية لا بد من الاعتماد عليها لتغطية نقص الامكانيات المادية

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

والبشرية"¹. فيمكن أن يملك الأفراد المحليين من الإمكانيات المادية والطاقات البشرية ذات الخبرة والمعرفة بخصائص مناطقهم المحلية، ما يجعلهم طرف أساسي في إنجاح مشروعات التنمية المحلية والاستغناء عنهم وتجاهلهم خسارة كبيرة يجب الانتباه إليها، ويمكن أيضا توضيح بعض الجوانب الأخرى لأهمية مشاركة الأفراد المحليين في إنجاح التنمية المحلية كما يلي:

1. تسهم في المشاركة المحلية في الاستثمار الجيد للمورد الرئيسي في العملية التنموية، "و هو المورد السكاني وتحويل الانفجار السكاني من عامل سلبي إلى عامل إيجابي، من خلال تعبئة مختلف الجهود والإمكانيات والطاقات البشرية لخدمة مشروعات التنمية في المجتمعات المحلية"². فالمواطنين المحليين في العادة هم أكثر دراية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، ولذا يكون اشتراكهم في عمليات التنمية ورضاهم بها بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على مشروعات التنمية إلى المشروعات المناسبة لمتطلبات وحاجات المجتمع المحلي.
2. تضمن المشاركة المحلية التقليل من تكاليف برامج التنمية المحلية ولو بالقدر القليل، وذلك من خلال حرص المواطنين المحليين على الموارد المحلية وحسن توجيهها واستغلالها، والتقليل من الهدر، فضلا عن التبرعات المقدمة من طرف سكان المحلية لإتمام مشروعاتهم التنموية في حالة عجز الإمكانيات المالية والبشرية الحكومية عن تنفيذها.
3. تلعب المشاركة المحلية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق التنمية المحلية، إذ تفتح بابا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تفتح قنوات للاتصال السليم بينها.

4. تؤدي المشاركة المحلية إلى تغيير منظومة القيم الاجتماعية والسياسية لسكان المحليات بشكل يدعم عملية التنمية في تلك المجتمعات، إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات والقيم

¹ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص 09.

² سمير محمد عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المحليات والتنمية الاقتصادية، (القاهرة: مركز إدارة شؤون الدولة والمجتمع، 2001)، ص 41.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

السائدة خاصة في المناطق الريفية أمام عملية التنمية، "و هذه الأمور لا يمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات أو باستخدام القوة، إنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة، وبالاستفادة من قيادات المجتمع حيث يقتنع الأهالي أنفسهم ويقدرّون التغيير اللازم ويجددون اتجاهاته ويختارون وسائل أحداثه في المجتمع".¹

و تتجسد أهم هذه التغيرات في تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والانتماء والولاء لدى المواطن، والقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع، وبالتالي تجعل المشاركة المواطنين أكثر إدراكا لحجم مشاكل مجتمعهم وللإمكانات المتاحة لحلها، وهذا ما يساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات التنمية المحلية ومتطلباتها.

5. إن اشتراك المواطنين في تنمية المجتمع المحلي يؤدي إلى تنمية العلاقة بين المواطن والدولة، والقضاء على عنصر الشك، أي انعدام ثقة المواطن في الحكومة وممثليها، الذي يعتبر من أكبر معيقات عملية التنمية، فالمشاركة المحلية تدفع نحو تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية، كما أنها تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ذلك أن مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرارات وتقرير وتنفيذ السياسات التنموية تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها وتنفيذها، وهو ما يتجلى في زيادة درجة الشرعية السياسية والتي تفضي بدورها إلى تدعيم الاستقرار، ومن ثمة توليد الرغبة المستمرة من جانب المواطنين في المشاركة.

6. إن مشاركة المواطنين تضيف على عائد التنمية المحلية صفة الاستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد هو نتاج لمجهوداتهم، سواء كانت جسيمة أو عقلية، أو مساهمة بالمال، ومن ثمة يحرصون على المحافظة على البرامج والمشاريع التي يشاركون فيها أكثر من المشروعات التي لا يشاركون فيها.

7. "المشاركة المحلية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضغط وهذا أمر ضروري يساعد على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء

¹ محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

من بعض المسؤولين التنفيذيين إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف"¹. فالمشاركة تعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدي عن طريق الشعب نفسه.

8. تسهم المشاركة في بناء الوعي هذا المصطلح الذي استخدمه باولو فريري (Paulo Freire) وعرفه بأنه: "عملية يكتسب من خلالها الناس فهما كبيرا لواقعهم الاجتماعي الذي يشكل حياتهم وقدرتهم على تغيير هذا الواقع"².

فالمشاركة المحلية تزيد من الوعي الاجتماعي للمواطنين لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

3.2 دوافع ومحددات المشاركة المحلية:

إن مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي ليست ظاهرة متأصلة فيهم ولا في بناء المجتمع، وبالتالي لا يتوقع القائمين على مشاريع التنمية المحلية أن تتم المشاركة عن طريق قوانين مصاغة أو عقوبات أو بشكل تلقائي من طرف المواطنين، ما لم تستشرها وتدفعها دوافع داخلية وحوافز خارجية، وهناك أكثر من دافع يشجع أفراد المجتمع على المشاركة في الجهود التنموية، وأهم هذه الدوافع هي:

- درجة اشباع حاجاتهم الأساسية " حيث يرى أندرسون استنادا إلى نظرية ماسلو للحاجات " أن الناس يتطوعون في برامج العمل الاجتماعي ليقابلوا مستوى حاجاتي أعلى كالحاجة إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات"³. والحاجة إلى الحصول على مكانة وتقدير واحترام من جانب سكان المجتمع المحلي.

¹ أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، مرجع سابق، ص 186.

² رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 90، نقلا عن: Paulo. Freire, cultural-action for freedom (N.Y. Free press 1972), P 51.

³ محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

- الرغبة في حل مشكلات المجتمع الدولي والتي بدورها تنعكس على الفرد المشارك والأمل في التخلص من هذه المشكلات.
 - الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين سواء بين أفراد المجتمع أو القيادات المسؤولة.
 - العمل على تحقيق مصالح شخصية له ولأسرته أو قبيلته.
 - الرغبة في كسب شعبية بين أفراد المجتمع.
 - الرغبة في الحصول على ثواب الله سبحانه وتعالى دون انتظار جزاء من أحد.
- و كل هذا يمكن تلخيصه في قول فيليبس¹ (Philips) حيث يرى أن هناك نوعين للمشاركة التطوعية هما الدوافع الغيرية والتي تتمثل في الاهتمام بالآخرين والرغبة في خدمة الغير، والدوافع الذاتية كالدافع لتحقيق الذات، وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية، ومن ثمة يمكن القول أن درجة مشاركة المواطنين في التنمية تتأثر بمستوى طموح سكان المجتمع المحلي، ويؤكد روس (Ross) ذلك في أنه كلما زادت آمال الفرد وطموحاته كلما كان أكثر ميلا للاندماج في المشاركة.

¹ محمد الغربي، المشاركة المجتمعية في المجتمع المحلي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1986)، ص 267.

3. المبحث الثالث: أشكال ومستويات المشاركة المحلية:

1.3 أشكال وأنماط المشاركة المحلية:

لقد تعددت المحاولات الرامية إلى تصنيف أشكال المشاركة الشعبية فهناك أكثر من مظهر للمشاركة المحلية:

1. **المشاركة المادية:** وقد أشارت الدراسات التي قام بها الدارسين في الحقل الاجتماعي وبصفة خاصة دراسات الخدمة الاجتماعية إلى أن المشاركة بالأموال غالبا ما تكون لدى الفئة القادرة من المواطنين وبعضهم من الأثرياء والطبقة المتوسطة، أما الفئة الفقيرة فنادرا ما يقومون بالمشاركة المادية وإذا قاموا بها فذلك من أجل اشباع حاجات أساسية يعجزون عن القيام بها وتكون متصلة باحتياجاتهم الضرورية، مثل (المياه، الكهرباء، الغاز، العلاج، الأكل).

2. **المشاركة بالرأي:** وهي تأخذ أشكالا متعددة منها ما يتعلق بنوعية المشكلات، ومنها ما يتعلق بأولوية المشكلات والاحتياجات وأولوية إيجاد الحلول، ومنها ما يتعلق بإجراءات التنفيذ، أو إعطاء الرأي الصحيح والنصيحة فيما يخص كيفية تنفيذ مشروعات التنمية المحلية. وهذا النوع من المشاركة لا يتقيد بجنس معين (رجال، نساء) أو بفئة عمرية معينة (أطفال، شباب، مسنين) إنما يعتمد على ما لديه من المعلومات الكافية عن هذا الموضوع أو لديه الحجة المناسبة التي تفيد في توضيح القضايا أو الوصول إلى الحلول أو مواجهة المشكلات المستقبلية.

3. **المشاركة بالجهد:** تتطلب عمليات التنمية القيام ببعض المشروعات مثل (بناء مدرسة، وحدة صحية، مسجد، انشاء حديقة، تهيئة المحيط في المجمعات السكنية وتنظيفه) وفي هذه الحالة يساهم المواطنون للقيام بهذه الاعمال بمجهوداتهم الخاصة، وهذه تعتبر مشاركة كبيرة لأنه لو تم الاستعانة بعمال محترفين فإن ذلك سوف يكلف مبالغ طائلة، الا أن قيام المواطنين بالعمل تطوعا في مثل هذه المشروعات، سوف يجعلها تتم بأقل التكاليف بصورة أكثر فعالية كما أن فيها استثمار لطاقات الشباب.

4. **المشاركة في حث الآخرين وجلبهم للمشاركة:** هناك بعض الافراد في المجتمع قد لا يتوافر لديهم المال أو الجهد للمشاركة، ولكن لديهم القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم إلى

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

الحضور في الاجتماعات أو المشاركة في تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع، ويعتبر هذا الجانب مهما جدا بالنسبة للمشاركة وهؤلاء الأفراد حيث يمكنهم تدريبهم على كيفية المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية.

كما يمكن تصنيف المشاركة الشعبية انطلاقا من المراحل والأشواط التي تقطعها برامج التنمية المحلية وذلك على الوجه التالي:¹

1. المشاركة في التخطيط لبرامج التنمية:

تأتي أهمية المشاركة في هذه المرحلة من منطلق أن الناس هم أدرى بمشاكلهم الملحة، ومن ثم إن مشاركتهم تعتبر ضرورية حتى تأتي البرامج معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وتتم هذه المشاركة من خلال ما يلي:

- اللقاءات بين المواطنين والمسؤولين المحليين: تعقد هذه اللقاءات بشكل دوري وغير دوري، وتعتبر وسيلة مهمة لتحقيق التفاهم المتبادل بين المواطنين والمسؤولين المحليين، وذلك لما يترتب عليها من خلق المناخ الملائم للتعاون في المستقبل وتشخيص الواقع المحلي، وتهيئة المواطنين للمشاركة في هذه العملية...²

- الوسائل التي تتيحها الدولة للمواطنين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم: وطرح مشاكلهم وشكاياتهم الخاصة بنواحي القصور والخلل الحاصل في أداء الخدمات المحلية، ومن أهمها الخط الهاتفى المفتوح للمواطنين، أيام الاستقبال التي تخصصها البلدية للمواطنين، بالإضافة إلى الندوات الحوارية لمناقشة خطط السياسة العامة المحلية والمشكلات التي تواجه التنمية في المجتمع المحلي، والاعتماد على الاستفتاءات المحلية التي تعتبر إلى جانب كونها إجراء هام من إجراءات عملية صنع واتخاذ القرار، وسيلة من وسائل التعبير عن احتياجات ورغبات المواطنين وإعلامهم بالسياسة المحلية.

¹ رضوان العنبي، "المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام الدلالات والأبعاد"، الرقيب، العدد 1 (أكتوبر 2011)، ص 62.

² إبراهيم درويش وآخرون، صنع القرار في المؤسسات المحلية، القاهرة: المطبوعات الجامعية، 1982، ص 18.

- وسائل الإعلام: تمثل الأجهزة الوسيطة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت من أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والمسؤولين عن تدبير الشأن العمومي المحلي.

2. المشاركة في تنفيذ برامج التنمية المحلية:

تمثل المشاركة هنا في تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية وفي الجهود الذاتية التي تستغل من خلال استثارة المواطنين وتحفيزهم للتبرع سواء برأسمال أو العمل لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة المباشرة على المجتمع المحلي الذي تتم فيه هذه المشروعات، من خلال هذا يمكن رصد ثلاث عناصر رئيسية للجهود الذاتية هي:

- تحفيز المواطنين المحليين على تعبئة مواردهم المادية والبشرية وإشراكهم الإيجابي في برامج التنمية المحلية، ويرتبط نجاح عملية التحفيز بالرغبات الحقيقية للمواطنين ومدى تعبيرها عن الاحتياجات الحقيقية لهم.

- التبرع في شكل مال أو عمل أو معدات أو موارد دون توقع فائدة أو عائد خاص من هذا التبرع.

- أن تعود الفائدة المباشرة على المجتمع المحلي صاحب المشروع.

3. المشاركة في متابعة وتقييم برامج التنمية المحلية:

وتقديم المقترحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء مشروعات التنمية المحلية، واستخدام وسائل الاعلام المختلفة لاستطلاع رأي السكان المحليين حول مختلف السياسات المحلية، وكذلك عقد جلسات الاستماع لتوضيح مشروعات تنمية المجتمعات المحلية...¹

2.3 مستويات المشاركة المحلية:

تتم مشاركة المواطنين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة ونطق متفاوتة، حيث تتباين من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر وفقا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين،

¹ سمير عب الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 277.

وطبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب البناء الاجتماعي الذي يميز هذا المجتمع، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة، هي التي تنظم شكل المشاركة ومستوياتها، ويمكن تقسيم مشاركة الأفراد في التنمية المحلية إلى مستويين:

1. المشاركة على المستوى الفردي:

و هي مشاركة المواطنين في مشاريع التنمية المحلية بشكل فردي دون التعاون مع بقية المواطنين أو السلطات المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة باختلاف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للفرد، وتتأثر بمدى وعيه بأهمية مشاركته في هذه المشاريع.

و لقد حدد كارل دوتش (Carle Dutch) في بداية الستينات ثلاث مستويات للمشاركة المحلية الفردية:¹

- **المستوى الأول:** يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنمية في المجتمع، حيث حدد كارل دوتش ستة شروط، رأى أن توفر ثلاثة منها في شخص يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي:

- العضوية في منظمة سياسية أو مدنية ما.
- التبرع لصالح أعمال تنمية على المستوى المحلي أو لصالح منظمات سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.
- مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة.
- الحديث في السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا

تهمهم بصفتهم مواطنين في الدولة، يساهمون ويشاركون فيها برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

¹ إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (ط1، عمان: دار الشروق، 1998)، ص 244.

المستوى الثالث: يشمل أولئك الذين يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطع أو بشكل اضطراري أوقات الأزمات والكوارث وعندما يشعرون بأن مصالحهم مهددة، وهناك أيضا من يصنف المشاركون على المستوى الفرد إلى:

- **مشاركون منفذون:** وهم قمة الجماعة المشاركة ومتخذوا قراراتها الرئيسية.
- **مشاركون ناشطون:** وهم الذين يساهمون في معظم الأنشطة بمنتهى الفاعلية.
- **مشاركون غير منتظمون:** وهم الذين يشاركون في بعض الأنشطة دون أخرى.
- **مشاركون معاونون:** وهم أقل المشاركون بذلا للجهد حيث تكون مشاركتهم

عبارة عن انضمام للجماعة المشاركة لزيادة عددها ومساعدتها في جمع المال أو التبرع.¹ و يمكن القول أن المشاركة على المستوى الفردي تنبع أساسا من حرص الفرد على أدائه واجبه، باعتبار هذه المشاركة عملية اجتماعية سياسية ضرورية لتنمية مجتمعه، "فضلا عن شعوره بالالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباته نحوها ووعيه بأهميتها وضرورتها".²

2. المشاركة على المستوى الجماعي المنظم:

تكون المشاركة في هذا المستوى أكثر فعالية وتأثيرا، لأنها أكثر تنظيما، حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية ومدنية، وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف الهيئات المسؤولة، مما يجعلها أكثر عائدا وأقوى تأثيرا وأوسع مدى.

"و تتخذ المشاركة على المستوى الجماعي المنظم عدة أشكال تكاد تكون لا تحصى حيث تختلف تسميتها ووظائفها من بلد لآخر".³ و يمكن ذكر أهم أشكالها كما يلي:

¹ السيد عبد الحليم الزيات، التحديث السياسي في المجتمع المصري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1990، ص 181.

² محمد خشمون، "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية"، الباحث الاجتماعي عدد 10، سبتمبر 2010، ص 179.

³ محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010، ص

- المجالس المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها: والتي تعد من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية المحلية، حيث أنها تضطلع بتفاصيل التنمية ومراحلها المختلفة، فضلا عن انتشارها في جميع الوحدات، وبنائها على أساس ديمقراطي، وإن كانت محدودة عضوية هذه المجالس المحلية تؤثر على حجم المشاركين فيها.

بالإضافة إلى المجالس المحلية هناك: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية، والاتحاديات الطلابية، الجمعيات السياسية والتعاونية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني...¹

تتجسد مشاركة هذه الجماعات الاجتماعية المنظمة والمعترف بها من خلال مناقشة السلطات المحلية وإبداء رأيها في قضايا التنمية على المستوى المحلي، مع المشاركة في التخطيط ونقل انشغالات المواطنين بحيث تكون همزة وصل بين المواطن البسيط والسلطات المحلية، وهذا النوع من المشاركة يسمح بمراقبة ومساءلة السلطات المحلية المنفذة لمشاريع وبرامج التنمية مما يزيد من مصداقية وشفافية السلطات المحلية وشرعية الجهاز الحاكم.

بالإضافة إلى مشاركة هذه الجماعات في الاجتماعات السياسية العامة وتقلد بعض المناصب أو المواقع السياسية العامة، مما يزيد من تأثيرهم على اتخاذ القرار.

كما يمكن تقديم تصنيف آخر لمستويات المشاركة بالاعتماد على درجة الانخراط في مسلسل القرار وذلك ما يوضحه "سلم أرنشتاين (Sherry Arnstein)" الذي تم استخلاصه بعد إجراء عدد من البحوث الميدانية في أمريكا، وهو ينقسم إلى أربعة مستويات رئيسية: المستوى الأول يتميز بغياب المشاركة وهو يشمل درجة التربية ثم درجة المعالجة، المستوى الثاني يتميز بمشاركة أكثر، وهو يشمل درجة الاخبار ودرجة الاستشارة. المستوى الثالث يتميز بشرعية أكثر، وهو يشمل درجة الارضاء. أما المستوى الرابع، فهو يتميز بتقاسم السلطة، ويشمل درجة الشراكة ودرجة تفويض السلطة ثم درجة رقابة المواطنين".²

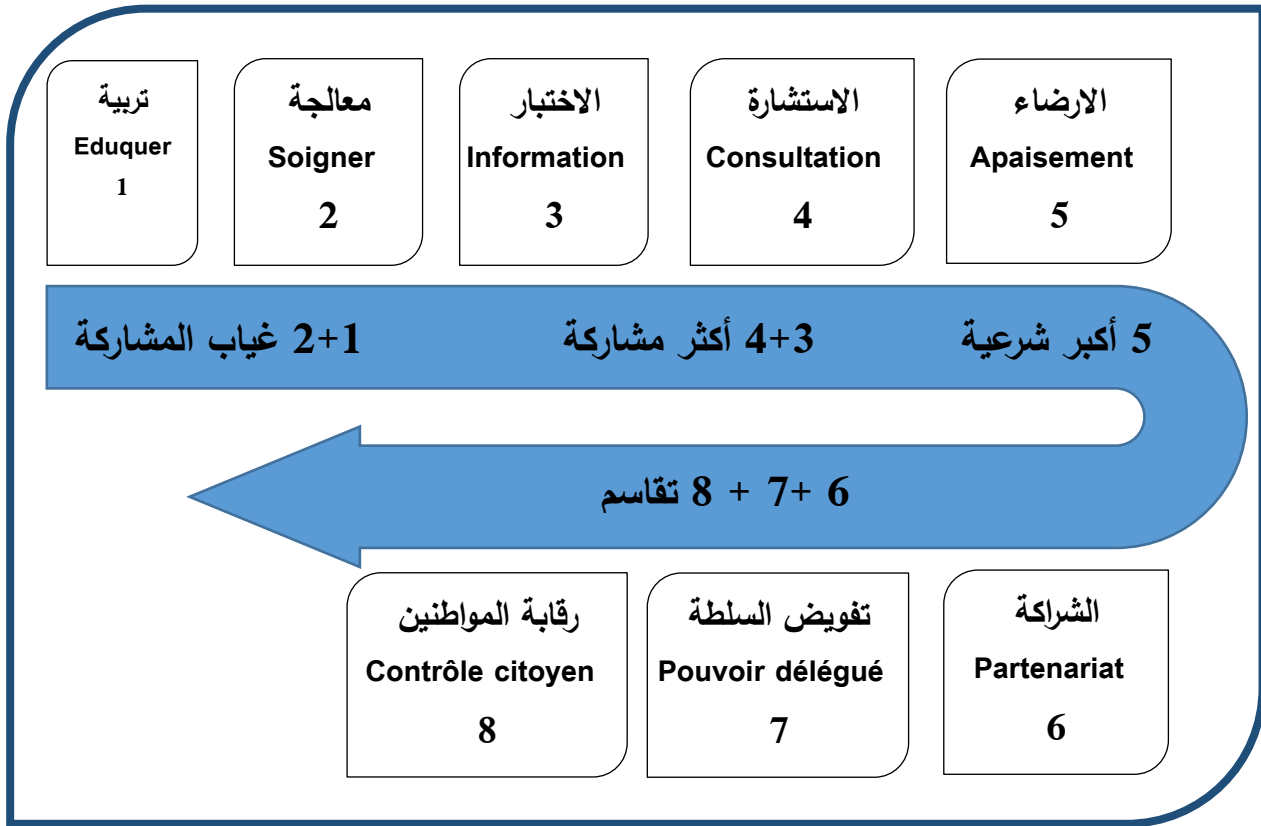
¹ عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص 58.

² عبد الرحمن الماضي، "الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي"، حوارات 2،

2014، ص 76 نقلا عن: Fred Fisher, avec la collaboration d'experts, « Améliorer La relation

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

و يمكن تجسيد السلم بواسطة المخطط التالي:



كما يتبنى نفس معيار التصنيف الذي يعتمد على درجة الانخراط في اتخاذ القرار تقرير الأمم المتحدة الذي اعتمد المستويات الأربعة التالية والتي تتقارب مع مستويات سلم أرشتاين:

1. **المعلومة والتحسيس:** في هذا المستوى تكون المشاركة أدنى في الواقع، إنها تشمل تبادل المعلومات وحملات التحسيس والمبادرات البيداغوجية.
2. **الاستشارة:** فالاستشارة هي طريقة لإدماج المواطنين والفرق المعنية في الحوار والتشبيك، إنها تستلزم تحليلاً للفرق المعنية وخرائطية للمشاكل المدروسة.

entre citoyens et autorités locales par la planification participative » programme de gouvernance, première partie : concepts stratégiques, la fondation Partner Romania pour le développement local. (FPDL). CNUEH (Habitat) Gi. 2008.

3. **الشراكة:** في هذا المستوى، تصبح الاستشارة تعاوناً حقيقياً، حيث تأخذ

منتديات المواطنين المبادرة في إعداد ووضع السياسات.

4. **التوقع والتدقيق:** في هذا المستوى تخصص الأطراف المعنية المبادرات

المتعلقة بإعداد السياسات العامة وبأداء الخدمات وتتكلف بالمتابعة والتقييم،

باعتبارها "متملكة" كجزء لا يتجزأ من العملية برمتها...¹

و على العموم يتأثر مستوى المشاركة المحلية بثلاث محددات² وهي:

أولها: **المحددات الاجتماعية الثقافية:** إذ يعتمد نجاح المشاركة المحلية على مدى

تفهم الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي الذي تتم فيه المشاركة، فكلما كانت

مشروعات التنمية مصاغة بشكل يتفق ومنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة لدى

المجتمع المحلي، كلما ساعد ذلك على زيادة المشاركة المحلية، ومن ثم زيادة فرص نجاح تلك

المشروعات والعكس صحيح. وتشير الدراسات في بعض الدول النامية أن كثير من مشروعات

وبرامج تنمية المجتمعات المحلية قد فشلت نتيجة تجاهلها البعد الاجتماعي الثقافي في قيم

وعادات أبناء المجتمع المحلي.

وثانيها **المحددات التنظيمية للمشاركة المحلية:** حيث يرتبط مستوى المشاركة

وحركيتها بوجود إطار تنظيمي محلي محدد، وتنبع أهمية الإطار التنظيمي من أنه يوفر الآلية

لتشجيع "المبادرات المحلية" وتحفيز المواطنين على المشاركة في برامج تنمية المجتمعات المحلية، كما

انه يوفر الأدوات التي يمكن أن تحفز سكان المحليات على المشاركة في مشروعات التنمية،

وذلك بنقل المعلومات إلى سكان المحليات عن المشروعات المزمع إنشاؤها، وأخيراً فإن الإطار

التنظيمي ضروري للتنسيق بين مختلف الأنشطة التنموية في المجتمعات المحلية ويشمل التنسيق في

ميدان المشاركة مستويين: مستوى التنسيق بين الأنشطة الحكومية والأنشطة التي يقوم بها

¹ عبد الرحمن الماضي، نفس المرجع، ص 77، نقلاً عن: PNUD. « Encourager la responsabilisation sociale. Comment passer des principes à la pratique ? » Gouvernance démocratique, Note d'orientation, Aout, 2010, p 15.

² محمد سلمان طابع، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا"، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، مرجع

سابق، ص 84.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

المواطنون، ومستوى التنسيق بين الأنشطة الحكومية فيما بينها، ومما لا شك فيه فإن الإطار التنظيمي يجب أن يكون متسقاً مع بل ونابعا من الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي. وثالثها المحددات النفسية الجماعية لسكان المجتمعات المحلية: ويقصد بها الاستعدادات النفسية لسكان تلك المجتمعات للتعامل بشكل معين مع برامج التنمية المحلية، ومن ثم فإن معرفة الاتجاهات النفسية الجماعية السائدة لدى سكان المحليات نحو قضية المشاركة يساعد المخطط على معرفة العوامل التي تساعد أو تعوق المشاركة المحلية. و من ثم كيفية استغلال العوامل المساعدة والمحفزة على المشاركة، والتقليل من أثر العوامل المعوقة والتغلب عليها. كما يفيد معرفة الاتجاهات النفسية الجماعية محليا في تصميم برامج التنمية المحلية الأكثر توافقا وتماشيا مع ذلك الاتجاهات. و في الأخير يمكن القول أن مستويات المشاركة المحلية تزداد وتتجسد أكثر، عندما تأخذ الدولة بأسلوب الإدارة المحلية في إدارة الشؤون المحلية، وذلك من خلال طبيعة هذا الأسلوب الإداري، وما يمنحه من فرص للمشاركة خاصة إذا تم التطبيق الفعلي لسياسة اللامركزية الذي يقتضيه أسلوب الإدارة المحلية.

4. المبحث الرابع: معيقات المشاركة المحلية

توجد في كل مجتمع من المجتمعات مجموعة من المعوقات التي تقف أمام المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الفعلية والحقيقية للمجتمع المحلي، فبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تحرر حق المواطن في المشاركة وتعدد المنظمات المجتمعية التي يمكن للمواطن أن يشارك من خلالها، إلا أن حجم مشاركة المواطنين في التنمية المحلية بالدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة يبقى دون المستهدف بكثير، ويرجع ذلك إلى مجموعة المعوقات التي تقف أمام المشاركة، حيث تعددت أسباب العزوف عن المشاركة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية كما قد ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات أو الهيئات الحكومية التي تنظم هذه الحركة ويمكن أن نجمل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

1.4 معيقات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية:

تحكي الأسطورة أنه كان هناك ملك يقال له "بروست" أنجز سيراً محدد الأبعاد، حيث كل من أخطأ أو ارتكب جرماً، يمدده على ذلك السرير فإن تطابق طوله مع طول السرير أخلي سبيله ويطلق سراحه، إذا تجاوز طوله طول السرير يقلص وإذا أقصر من طول السرير فيقوم بتمديده، مغزى هذه الأسطورة يطرح طبيعة العلاقة التي تربط بين النماذج التنموية المنتجة والموضوعة في بيئات تختلف جذرياً عن بيئتنا، وتحديد رؤيتنا وموقفنا منها، "هذه الرؤية أن الموقف يوصف بالتأثر والانغماس والانقيادية، حيث يتم قبول وتبني ما يطرحه النموذج بغض النظر عن بنائه الفكري والفلسفي ومضامينه الثقافية ونهايته وتأثيره على البنية الذهنية والسلوكية والنفسية للإنسان ومصيره¹، وهذا ما يعد أحد أهم معيقات المشاركة المحلية، ففي كثير من الأحيان لا تتفق مشروعات التنمية المحلية مع الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المحلية، أو مع ميول واحتياجات السكان المحليين، مما يؤدي إلى عدم تجاوبهم مع هذه المشروعات، كما أن عدم اشتراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة

¹ محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية (ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص 309.

والتنفيذ، وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم، يزيد من عدم الاكتراث والعزوف عن المشاركة، وكذلك فإن بعد المشروعات عن المناطق السكنية في بعض الأحيان، يجعلها خارج دائرة اهتمامهم...¹ خاصة إذا صاحب ذلك سوء الخدمة والتواصل مع المواطنين المحليين من طرف القائمين على المشروعات، مما يصرف أكثر الافراد المحليين عنها.

2.4 معيقات مرتبطة بالأفراد المحليين:

يعتبر ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الافراد المحليين ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الافراد المحليين من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة المحلية، بالإضافة إلى انشغال المواطنين بأمور الحياة اليومية، وفقدانهم الثقة في المسؤولين عن المشروعات التنموية. كما أن نقص أو عدم تحمس الافراد نحو بعض المشروعات، لاعتقادهم بأنها غير مناسبة وشعورهم بالاغتراب، يفقدتهم الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، ويعودهم الاتكال على الدولة نتيجة احتكار الدولة في السابق لمراحل التنمية المحلية. ويمكن التفصيل في أهم معيقات المشاركة الخاصة بالفرد كما يلي:

- اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب:

كما ذكرنا سالفا المشاركة المحلية تعتبر حق وواجب لجميع فئات المجتمع طالما لديهم القدرة عليها، وليست محصورة في فئة أو طبقة محددة بالمجتمع، ويجب أن تشمل جميع الفئات وخاصة الشباب لأنها فئة تتمتع بالمميزات القادرة على دفع عجلة التنمية المحلية، لكن الملاحظ في العصر الحالي هو اختلال التوازن بين المطالبة بالحق والقيام بالواجب، ففي معظم الأحيان نجد أن المواطن الجزائري يسرف في المطالبة بالحق، ويتقاعس عن أداء الواجب حتى اتسعت الفجوة بينهما، فإذا حاولنا أن نحلل تمثل المواطن الجزائري وخاصة الشباب لهذا الحق فنجد أنه يرى في المشاركة جانب الحق فقط وليس جانب الواجب حيث يرى أنه من حقه الاستفادة من ثمار المشاريع التنموية المحلية، لكن لا يهتم بالقيام بواجباته للمشاركة في هذه التنمية المحلية،

¹ Mon conduit François, La que ville, La décentralisation impératif démocratique sous la direction de Lucien SFEZ. Revue l'objet locale. PARIS, N° 10-18 1977. P 28-29.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

حيث أصبحت لغة المطالب تلغي لغة الواجبات. ويرتبط بهذا أيضا اختلال التوازن بين مفهوم الأخذ والعطاء، فمن السمات التي شاعت في المجتمع الجزائري في آونة الأخيرة أن المواطن الذكي هو الذي يأخذ أكثر ما يمكن ويعطي أكثر ما يمكن.

و إذا أردنا البحث في الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه العقلية أو ثقافة الحق دون الواجب نجد العديد من الأسباب التي سنحاول حصرها فيما يلي:

سبب تاريخي فالشعب الجزائري مازال ينظر إلى الدولة أو الحكومة بمنطق وعقلية البايك، فهو مجرد عامل لدى البايك ويتقاضى أجره آخر النهار، هذا البايك الذي اغتصب ثروات البلاد واستغلها لصالحه، ففي تاريخ الدولة الجزائرية نجد أن هناك دائما الجسم الغريب عن المجتمع الذي احتل السلطة لاستغلال ثروات الشعب، فمن الحماية التركية، إلى الاستعمار الفرنسي واستمرت هذه الفكرة إلى ما بعد الاستقلال نظرا لأنه كانت دائما هناك فئة معينة هي المستفيد الأكبر من ثروات البلاد، بحيث أصبح كل من تسنح له الفرصة للاستفادة الشخصية من المال العام يغتنمها معتبرا أن هذا من حقه، وخير دليل على ذلك نأخذه من واقع الشباب الجزائري ففي السنوات الأخيرة سهلت ووسعت الدولة للشباب حق الاستفادة من قروض مصفرة وموسعة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تعتبر باب لمشاركة الشباب في التنمية الوطنية والمحلية، بحيث يستطيع الشباب أن يخلق من خلالها إنتاج محلي، ويوفر مناصب شغل لأفراد آخرين ولو بشكل محدود. لكن الواقع يعكس نظرة أخرى، ففئة كبيرة من هؤلاء الشباب الذين استفادوا من هذه القروض لم ينجحوا في تسييرها وبذروا أموالها في بعض الأحيان في أشياء ترفيهية، والسبب الرئيسي يعود إلى أنهم اعتبروها من حقهم ولم يروا واجبهم في أن يشاركوا في التنمية.

فالشباب الجزائري يرى أن هذا المال حقه من ريع البترول وهو مستفيد مثله غيره وهو أحق بهذه الاستفادة.

سبب آخر وهو سبب سياسي اقتصادي، حيث أن السياسات والمخططات التنموية المتبعة من طرف الدولة تعتمد بالدرجة الأولى على ريع البترول ولا تعتمد على العائد من

الاستثمار في هذه المشاريع التنموية، وهذا ما يجعل المواطن الجزائري ينتظر دائما التدعيم من طرف الدولة في جميع المجالات التنموية دون أن يشارك هو في هذه التنمية، وقد أشار إلى ذلك المفكر الكبير مالك ابن نبي بقوله: 'إن هذا المنحنى السياسي انقلب على سلوك الشعب والأفراد بوضوح حيث أصبحت عالة على الدولة وأصبحت تتبنى لغة المطالب قبل لغة الواجبات، فوراء التكاسل الاجتماعي الحالي بكل تأكيد سياسات البلدان العربية التي ارادت أن تلعب الدور الابوي في التنمية والرعاية".¹

فالاشتراكية صنعت من الفرد الجزائري كائنا متواكلا أو اتكاليا تسيره عقلية بافلوفية خاضعة لمؤثرات خارجية، لا يملك إلا الاستجابة لها سلبا أو إيجابا، أما الرأسمالية، فشكلت شخصية أنانية، برغماتية إلى أقصى الحدود، حيث أن عملية الانفتاح السياسي المتسرع والتحرير الاقتصادي الفوضوي، "أطلق العنان للمكتوبات المترسبة في لا شعور الفرد الجزائري نتيجة لقيود المرحلة الاشتراكية، حيث أفرغ كل شحنات القهر والانتقام من عقلاها وصب حممها وغضبها على كل ما يرمز للدولة. و انخرط المجتمع الجزائري في موجة من التدمير الذاتي سواء كان مبرمجا منظما أو عفويا وتلقائيا".²

- ضعف الثقة بين السلطة والمواطن وكذا ضعف الوعي بالمواطنة: فالجزائر في

حقب عديدة من تاريخها المعاصر إلى حد الساعة بقي مفهوم المواطنة وسيادة الشعب لا يستلهم إلا من خلال النصوص والتشريعات الرسمية، دون اللجوء إلى تفعيلها وتوثيقها على أرض الواقع، "و نظرا للاحتلال في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية وكذا على مستوى السلطة، فإن أزمة اليوم ما هي إلا تعبير عن تناقض التصور لدى السلطة في مدى صياغة برامج ومشاريع تتأقلم والمحيط البيئي الجزائري، وبصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لميكانيزمات التحول من نمط إلى آخر فإن السلطة باتت محصورة في كنف طبقة معينة وتتداول

¹ مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسولوجيا العطالة الاجتماعية ببلداننا العربية، مرجع سابق.

² محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع ساب، ص 311.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

فيما بينها برغم إيمانها الشديد بمفهوم التغيير الجذري كأسلوب للتنمية الشاملة دون مراعاة الانعكاسات الخطيرة على الجانب الاجتماعي".¹

فالسطة في الجزائر أصبحت تتميز بمجموعة من الخصائص التي أصبحت لصيقة بها ولعل أهم هذه الخصائص تتمثل في:²

1. أن السطة كانت ومازالت غير نابعة من مشاركة شعبية فعلية، بل مازالت مفروضة من فوق.

2. إنها تشكل دائرة مغلقة، تؤخذ فيها القرارات داخل الهيئات العليا، وإن مرت على المؤسسات التمثيلية تمر للمصادقة فقط، فالسطة مازالت حkra على فئة واحدة محددة.

3. سلطة مركزة في أيدي قليلة، مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والخضوع للمحاسبة.

4. سلطة تجمع في يدها كل السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وهذا ما يفسر قوتها ووحدتها.

هذا النوع من السطة غيب وهمش مشاركة المواطن الجزائري في اتخاذ القرار فمشاركة هذا الأخير في تدبير الشأن العام مازال محصورا في فعل التصويت، وهذا ما نتج عنه آثار سلبية متعددة الأوجه نذكر منها:

- ضعف الوعي بالمواطنة، وشعور المواطن بأنه مستهلك أكثر منه مواطنا.

- سيادة الشعور بالتهميش والإقصاء من المشاركة لأسباب اقتصادية، سياسية، اثنية وثقافية...

- حالة عدم رضى العامة والسائدة اتجاه السياسات الحكومية باعتبارها تتجاهل الحاجيات الفعلية للمواطنين وتصاغ من دون مشاركة ممثلهم.

¹ قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الازمة ومحاولات الإصلاح"، دفا تر السياسة والقانون، 5 جوان 2011، ص 58.

² برهان غليون وآخرون، وحدة المغرب العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د س، ص 227.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

- غياب الاهتمام بالسياسات العمومية من طرف المواطنين.
 - انتشار الشعور باللامبالاة وعدم التعبئة وفي بعض الأحيان الخروج في مظاهرات وانتفاضات شعبية لرفض الواقع المعاش.
 - انخفاض المشاركة السياسية، وظهور أزمة التمثيلية السياسية، حيث بدأ يشعر الناخبون أكثر فأكثر بأنهم غير ممثلين، وذلك بسبب تحول فئة مهمة من السياسيين إلى محترفين للسياسة (مهنتهم السياسية *Carriérisme politique*)، مع ما يعنيه ذلك من مراكمات للولايات الانتخابية، ومراكمة لكل أشكال التحاليل السياسي، وفقدان الاتصال بالحياة اليومية للمواطنين ومراعاة المصالح الخاصة فقط.¹
- هذه الممارسات أعطت مفهوما آخر لمعنى القرب (القرب بين المواطن والسلطة) وهي ممارسات منحرفة له تمثلت في²:
1. القرب "البروتوكولي"
 2. القرب "الزبوني"
- يتحقق القرب "البروتوكولي" أو قرب المحاباة من خلال محاولة صانعي القرار إعطاء مظاهر خارجية توحى بنوع من التداخل البيني بين الناخب والمنتخب، بحيث يبحث هذا الأخير وذلك بناء على احترافية السياسة في السبل التي تجعله أقرب من اهتمامات وحاجات المواطنين، ليس بحكم الواقع ولكن بنوع من الحضور المتكرر الطقوسي أو الرمزي الذي يمكن من ملء جزء مهم من اعتقادهم وتوجيههم في اتجاه كون صانع القرار أقرب منهم.
- أما "القرب الزبوني" فيتحقق من خلال تمثل اعتقادين: يكمن الأول في تمثل المنتخب لنفسه وكأنه يلعب دور الوسيط بين المواطن ومؤسسات الدولة سواء كانت إدارية ام سياسية. و

¹ نجيب جيري، "الديمقراطية التشاركية براديعم جديد لتدبير الشأن العام المحلي"، مجلة الحقوق، العدد 3، السنة السابعة، (ماي 2012)، ص 111.

² محمد الغالي، "سياسة القرب المؤشر على أزمة الديمقراطية التمثيلية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 53، 2006، ص 31.

يكمن الثاني في كون الناخب يتمثل نفسه وكأنه زبون للمنتخب، مما يفرض على هذا الأخير التزاما معنويا وماديا بالوفاء بحاجيات ناخبه.

اهتزاز قيمة العمل:

أصبح الميل إلى بذل أقل جهد ممكن في العمل مع المطالبة بأكثر كسب مستطاع، سمة سائدة بين أفراد المجتمع الجزائري مع استغلال كل الوسائل للقفز إلى المستويات العليا وتخطي الكفايات بغير مقاييس الكفاءة والجدارة، بما ذلك استخدام الرشوة والمحسوبية وكل وسائل الغش والتحايل، وهذا ما أدى إلى اهتزاز قيمة العمل في نظر جميع فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب. مما انعكست سلبا على مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي عزوف الشباب عن المشاركة في التنمية المحلية.

بالإضافة إلى أن السياسات التي اتبعتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم تسمح بتجديد حقيقي لهذه الفئة بحيث تثبت مكانتها كفاعل اجتماعي حقيقي في التنمية الوطنية، فرغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أنها كانت تنقصها الفعالية لإدماج الشباب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمر الذي انعكس سلبا على تمثله لقيمة وأهمية العمل، حيث يعتبر العمل قيمة أساسية للشباب فمن خلاله يستطيع إثبات ذاته وتحقيق مكانة اجتماعية يبرز من خلالها قدراته وإمكانياته ، وبطبيعة الحال فإن عدم توفر فرص العمل المتساوية والملائمة لقدرات هذا الشباب، أثر سلبا على مردوديته كفاعل اجتماعي في مجتمعه وأدى إلى عزوفه عن المشاركة في مجالات التنمية المتعددة.

و في ظل النقص الملحوظ في التخطيط والتسيير الجيد لمشاريع التنمية في جميع مجالاتها المادية والبشرية فإن الجزائر تعيش مرحلة من التناقض بين ما هو مطلوب منها وما هو موجود مما جعلها عاجزة أمام هذه الفئة من أفراد المجتمع لإيجاد حل لإشكالية الإدماج المهني لفئة الشباب الذين يعتبرون أهم مورد تتميز به الدولة الجزائرية ومن بين التحديات التي تعيق

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

سياسات التشغيل في الجزائر والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على قيمة العمل في نظر الشباب الجزائري ما يلي¹:

- العمل غير منظم (غير رسمي): حيث يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل أمام نقص فرص العمل في المؤسسات المنظمة.
- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تجسيدها قصد معالجة ظاهرة البطالة، مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل وخاصة في عقود ما قبل التشغيل حيث فئة كبيرة من الشباب تعمل في وظائف ليس لها أي صلة بمجال دراستها أو تكوينها وهذا ما يؤدي إلى إهدار وقت وطاقات الشباب.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي وظهور البيروقراطية والرشوة والمحسوبية مما يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب وخاصة أصحاب الشهادات الجامعية حيث يفضلون الوظيفة الحكومية.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل خاصة في المناطق الجنوبية النائية وهذا يرجع إلى عقلية الشباب الجزائري الذي ما زال ينتظر من الدولة أن توفر له مناصب شغل تلائم جميع ظروفه بحيث لا ينتقل حتى من منطقته التي يعيش بها.

¹ بوشيجي عائشة، "البطالة في الجزائر، الأسباب السياسات وآفاق التشغيل"، الموريات 1، (ديسمبر 2010)، ص 132.

• عدم تكيف أنظمة وبرامج التكوين والتعليم العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، والذي يرجع إلى عدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب شغل للشرائح البطالة.

- اهتزاز هيئة القانون:

لقد أصبحت مخالفة القوانين والنظم بين كثير من المواطنين أمرا عاديا بل يدعوا إلى المباهاة والتفاخر أحيانا، حيث إذا نظرنا نظرة متمعنة إلى واقعنا المعاش لا بد أنما ستعطي لنا انطباعا بأن القانون في مجمله وفي روحه يعاني غياب التطبيق، وذلك بدءا من مسطرته المعينة بتنظيم المرور وانتهاء بعدم محاسبة المسؤولين الذين اختلسوا أموال الشعب وما يزالون يمارسون مهامهم إلى اليوم، فلقد أصبحت مخالفة القوانين والنظم بين كثير من المواطنين وحتى المسؤولين أمرا عاديا بل يدعوا إلى المباهاة والتفاخر في أحيان كثيرة.

و في هذا السياق "انتقد رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بوجمعة غشير سياسة الدولة في تعاملها مع أفراد الشعب وتطبيق القانون عليهم مشيرا في ذلك إلى وجود مسؤولين اختلسوا أموال الشعب وثروات الدولة وما يزالون يمارسون مهامهم إلى اليوم، في الوقت الذي يحاكم فيه شاب بطلال سرق هاتف نقال وسجن لأن طغيان "الشخصانية" كما قال غيرت المؤسسات وفرضت نوعا من الموالاتة للحاكم ومقريبه، وأصبحت هذه الأخيرة أي المؤسسات تشكيلية وتكاد تكون منعدمة".¹

هذه الممارسات أدت إلى اهتزاز هيئة القانون في أعين الناس، وأصبحوا لا يتوانون في كسره، والتحايل عليه، لأنهم أصبحوا ينظرون إليه على أساس أنه سيف مسلط على رقابهم قبل يكون وسيلة لحمايتهم، وأن القانون ما هو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفوذ.

و نتيجة لهذا الوضع ظهرت العديد من السلوكيات غير المحمودة داخل المجتمع الجزائري مثل: الرشوة، المحسوبية، السرقة، الاختلاس، العمولة، مما أدى إلى تعميق جذور الفساد وثقافته. الفساد الذي ينعكس سلبا على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع كما أنه

¹ بوجمعة غشير، جريدة الفجر نيوز يوم 07-12-2009.

الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة والتنمية المحلية

يزعزع سلم المبادئ التي تحكم المجتمع في علاقاته المتعددة ويعيق التنمية الشاملة للبلاد والمحلية. فخطورة الفساد لا تتوقف عند حد الرشوة أو المحسوبية... الخ، بل تكمن خطورته الحقيقية في هدم القيم والأخلاق وتحويل مبادئ العلم والمنافسة إلى صفقات، فلقد أدى الفساد في الجزائر إلى غياب الوعي واللامبالاة وعدم الاكتراث لعواقبه، كما أصبح الفساد "عادة" نتيجة لانتشاره بشدة في المعاملات اليومية.

- سلبية الافراد:

هناك عدة مظاهر لسلبية الأفراد والتي تقف حائلا بينهم وبين المشاركة المحلية ويمكن اجمالها فيما يلي:¹

- الفردية واللامبالاة وعدم الاهتمام بغيره أو بالظواهر والمواقف في المجتمع بصفة عامة.
- الشك في مجال التحرك السياسي أي الشك في أحوال وأقوال المجتمع وخاصة قياداته والشعور بأن العمل السياسي عمل غير محدد.
- الاغتراب ويقصد به شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يشعران به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، ومن ثم يفقد الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة العامة.
- الاتكال على الدولة ولقد أشرنا إلى هذه السلبية من قبل حين تحدثنا عن استئثار الحكومة في مرحلة سابقة باتخاذ القرار في غياب مشاركة أصحاب المصلحة فيه، وقيامها بدلا من المواطنين بمهام خدماتية وإنتاجية ينبغي أن يتحملها المواطنون بالمشاركة الشعبية المحلية.

¹ منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 284.

خاتمة الفصل:

العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية هي علاقة إيجابية تبادلية، وتتجسد هذه العلاقة على أرض الواقع من خلال المشاركة المحلية للمواطنين، حيث لا يمكن ضمان نجاح وفعالية مشروعات التنمية المحلية دون توفر عنصر المواطن المشارك والفعال فالمشاركة هي عقيدة التنمية المحلية. ومن ناحية أخرى فالمشاركة في التنمية المحلية تخلق الجو المناسب لتعلم وترسيخ قيم ومبادئ المواطنة الفاعلة.

الفصل الرابع: الشباب والمشاركة المحلية

تمهيد

1.المبحث الأول: تعريف الشباب ومميزاته

1.1تعريف الشباب

2.1 واقع الشباب الجزائري ديمغرافيا

3.1 مميزات الشباب كقوة مجتمعية لدفع عجلة التنمية

المحلية

2.المبحث الثاني: بعض النماذج من تعارض حاجات الشباب مع

المشاركة المحلية

1.2 الحاجة للشعور بالانتماء

2.2. الحاجة لتحقيق الذات

3.2 الحاجة لبناء الشخصية القيادية في المجتمع

4.2 الحاجة إلى الترفيه والترفيه

5.2 الحاجة إلى الجنسية

3.المبحث الثالث: متطلبات وآليات المشاركة المحلية للشباب

1.3 متطلبات مشاركة الشباب في التنمية المحلية

2.3 آليات تفعيل مشاركة الشباب في التنمية المحلية

خاتمة الفصل

تمهيد:

تعتبر فئة الشباب العنصر النشط والمحرك للمجتمع وأهم المصادر لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، سواءً على المستوى الوطني أو المحلي، وهو ما يجعل اهتمام المجتمعات والدول اتجاه هذه الفئة في تزايد مستمر فهي نبض وشرايين الحياة التنموية فالمجتمعات المعاصرة والمتقدمة تولي عناية كبرى بمشاكل الشباب، ومطالبهم وحاجياتهم، واتجاهاتهم الفكرية والسياسية، وتعطي لها الأولوية في مختلف الإصلاحات الاجتماعية والممارسات السياسية والثقافية، والتخطيطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية.

و للتأكيد على هذا الاهتمام على المستوى العالمي "كان الإعلان عن سنة 1985 سنة دولية لشباب كل مجتمعات العالم، وقد كان الغرض من إعلان هذا الحدث الكوني توجيه الانتباه إلى الدور التاريخي الذي يمكن أن تلعبه العناصر الشابة في حياة الشعوب والمجتمعات، وما تنخرط فيه من مسيرات الانماء والتحديث، وتأكيد القيم المستقبلية والتجديدية، بدل قيم الاستهلاك والرداءة الاجتماعية والفكرية والركون إلى المحافظة والتقليد، وإلى العقلية الداعمة لتصورات وسلوكات الجمود الإيديولوجي، والتلفيق السياسي والتحجر القيمي والثقافي".¹

و بالتالي احتلت مسألة ادماج الشباب واشراكه في العملية التنموية كطاقات بشرية متعددة مكانة محورية ضمن الاستراتيجيات والسياسات التنموية، ذلك أن نجاح المشاريع التنموية مرتبط بمشاركة المواطنين فيها وخاصة فئة الشباب "فالشباب المؤمن بأهداف التنمية هو القادر كقوة ضاربة على التغلغل بين مختلف طبقات الشعب لفهم أحواله ومشاكله، ووضع الحلول لها. ومحاولة تطبيق هذه الحلول بأسلوب فعال يحقق الوصول إلى الأهداف المنشودة في أسرع وقت وبأقل التكاليف".²

¹ عبد السلام الداظمي ومصطفى حدية، الشباب ومشكلات الاندماج، (د ط، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 1995)، ص 29.

² محمد سلامة غباري، التنمية ورعاية الشباب، (د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص 15، نقلا عن: جاد الله أبو المكارم، وسائط التربية ودورها في إعداد الشباب للتنمية، (الإسكندرية: البيطاش للنشر والتوزيع، 2002)، ص 57.

و لذلك تعتبر مشاركة الشباب في عمليات التنمية وخاصة على المستوى المحلي مطلباً أساسياً خصوصاً في مجتمعنا الجزائري الذي يتميز بثقل الوزن الديمغرافي لهذه الفئة فحسب نتائج التعداد العام للسكان لعام 2008، فإن فئات أعمار الشباب تأخذ حصة الأسد إذ بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 60.04 % وهذا ما يزيد من أهمية إشراك الشباب الجزائري في عمليات التنمية المحلية ونعني بالمشاركة والتي أسهبنا في شرحها في الفصل الثالث مساهمة الشباب وإشراكهم في جميع مراحل العملية التنموية بداية من رسم الخطط والسياسات وتحديد الأولويات إلى متابعة وتنفيذ هذه المشاريع.

و هذه المشاركة تتم بطبيعة الحال في ظل الاقتناع الكامل للشباب بأهمية الدور الذي يقومون به، ومن خلال وعيهم بأهمية المشاركة وضرورتها وعائدها على الفرد والمجتمع بالإضافة إلى شعورهم بالمسؤولية اتجاه المجتمع المحلي الذي ينتمون. فالوعي بأهمية المشاركة والشعور بالمسؤولية والانتماء هي من المحددات والدوافع الأساسية لمشاركة الشباب في التنمية المحلية.

1. المبحث الأول: تعريف الشباب ومميزاته

1.1 تعريف الشباب:

قد يبدو لنا في الوهلة الأولى سهولة تعريف الشباب فهي المرحلة العمرية التي يمر بها جميع الأفراد والتي تتسم بالحيوية والنشاط، ويصل فيها الانسان إلى أقصى مراحل نموه العضلي والعصبي والفكري، ويصبح فيها مسؤولا عن تصرفاته وسلوكاته وواعيا بها وهذه الصورة تتشكل في إطار عمر زمني يتفاوت مداه انكماشاً وامتداداً في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية السائدة في المجتمع.

هذا هو التعريف الذي قد يعطيه لنا أي فرد من أفراد المجتمع للشباب لكن التعريف العلمي لهذه المرحلة العمرية يختلف من تخصص إلى تخصص آخر.

- **فمن الناحية اللغوية:** "الشباب مشتقة من كلمة شب: والشب حجارة منها الزاج وأشباهه، وأجودها ما جلب من اليمن، وهو شب أبيض، له بصيص شديد.

و شبة: سم رجل، وكذلك شبيب ويجوز استعمال شبة في موضع شابة والشبية: الشباب والشباب والشبان: هي جماعة الشاب، شب يشب شبابا، ويشب الفرس شبوبا إذا رفع يديه معاً، والشبوب والشبب: الفتي من ثيران الوحش".¹

و في لسان العرب: شبب: الشَّبَاب: الفتاء والحداثة، شَبَّ يشبُّ شبابا وشبية، والاسم الشبية، وهو خلاف الشيب، والشباب: جمع شابّ وكذلك الشبان.²

- **اصطلاحاً:** يعرف أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مفهوم الشباب بما يلي "الشباب هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرون أي الذين أتموا عادة الدراسة العامّة وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية إلى

¹ الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ط 3، بيروت: دار المعرفة، 2001)، ص 366، 367، نقلا عن: عبد الله أحمد اليوسف، الشباب والثقافة المعاصرة، رؤية قرآنية في معالجة التحدي الثقافي (ط2، الرياض: منشورات ضفاف، 2013)، ص 17.

² أبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 480.

الرجولة أو الأمومة ويتخطى فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحرراً، ولهذا تحتاج هذه المرحلة إلى عناية خاصة".¹

أما قاموس لاروس الصغير (Petit Larousse) يقدم لنا تعريفاً آخر يركز فيه، أكثر على الخصائص التي تميز هذه المرحلة، فكون الشخص شاباً معناه "التمتع بمجموعة من الخصائص الفيزيائية (الجسمية) غير متوفرة عند غيره من الأشخاص المنتسبين لمراحل عمرية أخرى فالشباب مرحلة تطور ونمو لحالة أو خاصية الأشياء الناشئة أو المقامة حديثاً والتي لم تبلغ بعد كما لها أو تمامها".²

- أما من الناحية البيولوجية: تعرف مرحلة الشباب بأنها تلك المرحلة التي يتم فيها اكتمال البناء العضوي للفرد من حيث الطول والوزن واكتمال نمو كافة الأعضاء والأجهزة الوظيفية لجسم الإنسان مع وصول عقل الإنسان إلى أقصى أداء وظيفي.

و "يحدد علماء البيولوجيا سن الشباب أنها السن ما بين ستة عشر وثلاثين عاماً باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل معاً".³

- ومن الناحية السيكولوجية: حددها علماء النفس بأنها مرحلة من مراحل نمو الشخصية تقع بين المراهقة والنضج، تتم فيها عمليات تغير وارتقاء في البناء الداخلي للشخصية، وتكوين الذات، واتجاه القدرات العقلية للفرد نحو الاكتمال، ونمو المعايير الاجتماعية، "فحسب رأي علماء النفس فمرحلة الشباب ترتبط باكتمال البناء الدافعي والانفعالي للفرد في ضوء استعداداته واحتياجاته الأساسية واكتمال نمو كافة جوانب شخصيته الوجدانية والمزاجية والعقلية، بشكل يمكنه من التفاعل السوي مع الآخرين".⁴

- ومن الناحية الأنثروبولوجية: فلقد أحدثت دراسة مارجريت ميد (M.Mead) الأنثروبولوجية قفزة نوعية في مجال دراسة الشباب والمراهقة حيث أكدت أن المجتمعات الأولية

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (لبنان: مكتبة لبنان، 1987)، ص 425.

² Petit Larousse illustré, 1991, P 545.

³ أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 250.

⁴ محمد خواجه، الشباب العربي، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (دط، الأهالي للطباعة والنشر، 2012)، ص 100.

لم تعرف مرحلة المراهقة والشباب نظرا لبداية وبساطة ورتابة الحياة بها، وبالتالي فالشباب بالنسبة لها: ظاهرة حديثة مرتبطة بالمجتمعات المعاصرة حيث لم يكن يوجد في السابق مشكل شباب أو مراهقة بالنسبة للأولياء والمربين، على عكس ما حدث في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 حيث زاد الانشغال بالفئات الشابة التي أصبحت تتعد يوما بعد يوم عن المثل والقيم التي سادت في الماضي مما استدعى البحث في السبل التربوية والنفسية والاجتماعية للتأقلم مع حاجيات الأطفال والشباب...¹

- أما من الناحية السوسولوجية: وهو ما يهمنا في بحثنا هذا، فيرى الأستاذ مجاهدي مصطفى (باحث دائم في مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوههران) أنه توجد خمسة مصادر لمفهوم الشباب " ما معنى أن تكون شابا وفقا للتصور الشعبي والحديث العامي، الشباب كإبداع ثقافي، الشباب كقوة اجتماعية الشباب كظاهرة اجتماعية، والشباب كشريحة اجتماعية".² وبالتالي فإن البحث حول فئة الشباب يطرح على الباحث في مجال العلوم الاجتماعية عدة مشكلات نظرية ومنهجية هامة يمكن ابراز أهمها فيما يلي²:

* إن الشباب في أي مجتمع لا يشكلون شريحة أو فئة اجتماعية متجانسة سواءً فيما يتعلق بمكوناتها أو بانتمائها الاجتماعي والطبقي، أو بارتباطاتها الثقافية والاثنية والعرقية... إلخ. ومن ثمة فإن البحث في هذه المسألة يطرح العديد من التساؤلات نذكر من بينها ما يلي: حينما نتحدث عن الشباب، فما هي الفئة المعينة بالتحديد من هذا الحديث أو البحث؟ هل نقصد الشباب القروي أم الشباب الحضري؟ الإناث أم الذكور؟ المتعلمين أم الأميين؟ الشباب الغني أم الفقير؟ الشباب الفعال المشارك أم الشباب الذي يعاني من التهميش والاستبعاد؟ ... إلى غير ذلك من التساؤلات المماثلة.

¹ بومخلوف محمد وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات (ط1، جامعة الجزائر 2: مخبر الوقاية والأرغونوميا، 2012) ص 85-

87، نقلا عن: Mead Margaret, Mœurs et sexualité en Océanie, Ed Plon ; 1973, P 39

² مجاهدي مصطفى، "مفهوم الشباب" في مشروع بحث حول الشباب والمجتمع في الجزائر، تحت إشراف الأستاذ مولاي الحاج مراد، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2007، ص7.

*هناك مسألة أخرى تعترض الباحث السوسيولوجي أثناء بحثه حول الفئة الشبابية، وهي تتعلق بإشكالية التحديد الدقيق للفئة العمرية التي ينسحب عليها مفهوم الشباب، فهل نتحدث عن فئة عمرية لا تحتل أي جدال أو اختلاف في تحديدها مهما اختلفت المنظورات والسياقات الاجتماعية المتباينة، أم أننا بصدد الحديث عن عدة شرائح تنتمي إلى فئات عمرية متعددة؟ خاصة وأن مفهوم الشباب يرتبط بمفاهيم أخرى تتعلق بالنمو النفسي والاجتماعي للأفراد مثل مفاهيم الطفولة، المراهقة، النضج، الرشد، سن المسؤولية الاجتماعية والقانونية... إلخ .

و يختلف علماء الاجتماع حول مسألة السن حيث يتجه تيار هام منهم يتقدمهم بيار بورديو (Pierre Bourdieu) إلى اعتبار السن مجرد منتج اجتماعي يتطور عبر التاريخ ويتخذ أشكالاً معينة حسب الحالات الاجتماعية، وأن الأعمار أو الشرائح الاجتماعية ما هي إلا حدود وهمية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة، كما لا يمكننا تقدير أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء...¹

أما الاتجاه الآخر منهم فقد اعتبر السن عاملاً مهماً في تحديد المراتب الاجتماعية ويمثل هذا الاتجاه كل من (Heinrich Churtez و Vanne Gennep و Eisenstadt) فشورتز يرى أن المجتمع يحتوي على ثلاث فئات هي: الأطفال، الشبان الذكور البالغين، والكهول المتزوجين، يتم المرور من فئة إلى أخرى عبر نمطين من القطيعة إما بيولوجية وإما اجتماعية، فالانتقال من طور الأطفال إلى طور الشبان الذكور البالغين يتم أولاً عبر قطيعة بيولوجية هي البلوغ ثم قطيعة اجتماعية تتمثل في أنماط التنشئة والتعلم التي تحدد ملامح الوجود الاجتماعي، أما المرور من مرحلة الشبان البالغين إلى مرحلة الكهول المتزوجين فيتم عبر قطيعة اجتماعية يتحول بمقتضاها الشباب إلى آباء...²

¹ المنجي الزيدي، "مقدمات لسوسيولوجيا الشباب"، عالم الفكر، (العدد 3 المجلد 30 (يناير-مارس) 2002)، نقلاً عن: Bourdieu Pierre, « La jeunesse n'est qu'un mot » une question de sociologie, Paris ; Ed Minuit, 1984, P 143.

² المنجي الزيدي، نفس المرجع، ص 33.

رغم هذا الاختلافات المحددة للفئة العمرية التي تحدد مرحلة الشباب فقد ورد "تعريف للأمم المتحدة سنة 2001 يحدد مرحلة الشباب من 15 إلى 24 سنة معتبرة أنها الفترة التي تتصف بالنضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية"¹. وهو ما عملت به الدراسات العالمية وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أن هذه الفئة تقع بين 18 و30 سنة وذلك نظرا لاختلاف الخصوصيات الاجتماعية وما يرتبط بالمستويات الثقافية والاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول والمجتمعات.

و ترتبط المسألة السابقة أي السن بقضية أخرى لها تأثيرها في تغيير النظرة إلى مفهوم الشباب، وتعلق هذه القضية بطول الأمد المدرسي أو الجامعي في إطار أنظمة التعليم والتكوين في المجتمعات المعاصرة، فالمجتمعات التقليدية بحكم بساطة تركيباتها البنيوية ومستوى تطور الأوضاع والأدوار الاجتماعية فيها، تعمل على تأهيل الأفراد وإدماجهم في الحياة الاجتماعية العامة في سن مبكرة نسبيا مما أدى إلى قصر مرحلة الشباب والمراهقة أو انعدامها بهذه المجتمعات حسب رأي مارجريت ميد (M. Mead). في حين أن المجتمعات المعاصرة نظرا لتطورها وتعدد بنياتها ومجالاتها، قد تطلبت نوعا من التعليم والتأهيل والتكوين يتناسب مع درجة التطور هذه، وهو ما نتج عنه امتداد مرحلة الشباب ونقص هذا الامتداد تواصل الصفات والميزات الاجتماعية لهذه المرحلة إلى سنوات متقدمة من العمر فقد تصل إلى سن الأربعين، وهذا ما أكدته الدراسات التي تناولت مشاكل الزواج والشغل وبطالة المتعلمين وصعوبات الاندماج الاجتماعي للشباب.

على العموم فإن علماء الاجتماع يعتمدون على طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التي يؤديها الشباب، فهم يرون أن مرحلة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الفرد اجتماعيا وثقافيا ومهنيا ليحتل مكانة اجتماعية يؤدي فيها دورا أو أدوارا في بناء المجتمع، وتنتهي هذه

¹ أحمد بن حسين عسيري، "طبيعة اتجاهات الشباب نحو القيم في عالم متغير"، مكة المكرمة، الملتقى الرابع لنادي مكة الثقافي الأدبي: "الشباب بين المتن والهامش"، 2013.

المرحلة حينما يتمكن الفرد من احتلال مكانته الاجتماعية ويبدأ في أداء أدواره في السياق الاجتماعي بشكل ثابت ومستقر وفقا لمعايير ونظم هذا المجتمع...¹

و بالتالي فمفهوم الشباب يعني: " الدخول في حياة الكبار (البلوغ) وهو اجتياز المراحل الاجتماعية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية، وهناك ثلاث مراحل رئيسية وهي الرحيل من الأسرة الأصلية، الدخول في الحياة المهنية، وتشكيل زوجين".²

كما يعرف الشباب بأنه: " يمثل فئة عمرية في المجتمع تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية المتميزة وتختلف بداية هذه الفترة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع".³

فالتعريفات السوسولوجية تميل إلى استخراج الخصائص المشتركة بين فئات الشباب، وإلى التأكيد على الفوارق الاجتماعية الموجودة بينهما من حيث الانتماء الطبقي، والأصول الاجتماعية وذلك لتحديد هذه الفئة، فهناك إذا "مجتمع شباب" ترسم ملامحه داخل المجتمع الشامل على حد تعبير جورج بلانديه (Bulandier Georges).

- التعريف الاجرائي لمفهوم الشباب:

الشباب هو مرحلة من مراحل عمر الفرد يكتمل فيها تشكل مكونات شخصيته حيث تتميز بنزوحه إلى الاستقلالية لتحقيق ذاته، وثقته في الاعتماد على النفس والاستعداد لتحمل المسؤولية ولعب الأدوار المناطة به نتيجة قدرته على توظيف خصائصه العقلية والجسمية بكفاءة مع ميله إلى التغيير وقدرته السريعة على التكيف.

و في هذه الدراسة حددنا هذه المرحلة العمرية بين 18 سنة والثلاثين وذلك لاعتبارات من بينها أن سن 18 هي السن القانونية للمشاركة السياسية (الانتخابات) فهو في

¹ عبد الله أحمد اليوسف، الشباب والثقافة المعاصرة، (ط2، الرياض: منشورات ضفاف، 2013)، ص 19.

² زواوي بن كروم، "الشباب والعمل في الجزائر، دراسة سوسولوجية" المدينة الجديدة" مدينة وهران" أبعاد، عدد خاص، (جانفي 2014)، ص 142، نقلا عن: Galland Olivier. Sociologie de la jeunesse, Paris: Armand olim/ Masson, 1997.

³ عبد الله أحمد اليوسف، مرجع سابق، ص 21.

هذا السن مواطن مكتمل الحقوق والواجبات (و في مقدوره إما التكيف مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمعه والمشاركة بفعاليته فيها وإما الانسحاب من المشاركة والاكتفاء بموقع المتفرج والمتذمر اجتماعيا من الأوضاع السائدة).

2.1 واقع الشباب الجزائري ديمغرافيا:

ينظر إلى المجتمع الجزائري من الناحية الديمغرافية على أنه مجتمع فتي، إذ أن الأشخاص الذين تقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون سنة 2014، نسبة 58% من مجموع السكان أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة، وتمثل فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان 17.5%¹.

و بالتالي ينظر إلى هؤلاء الشباب على أنه الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية، فهذه الفئة هي طاقة وقوة إنتاجية لا تضاهيها قوة أخرى، بما تملكه من طاقات جسدية وعقلية وإمكانيات إبداعية.

و الجدول التالي يوضح تطور فئة السكان المتراوح أعمارهم بين 0 و 29 سنة من 1966 إلى 2025.

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2013 ¹	2015 ²	2020 ²	2025 ²
14-0	5 704 160	7 492 080	9 946 100	10 522 658	9 552 068	10 757 965	11 678 783	13 323 420	13 724 231
19-15	1 095 656	1 616 032	2 473 329	3 499 291	3 635 170	3 309 966	3 016 970	3 063 429	3 842 931
24-20	822 576	1 339 483	2 202 665	2 914 835	3 763 506	3 683 726	3 654 556	3 013 591	3 061 273
29-25	798 533	1 010 835	1 647 752	2 502 614	3 422 377	3 805 173	3 730 653	3 649 095	3 010 685
29-15	2 716 765	3 966 350	6 323 746	8 916 740	10 821 053	10 798 865	10 402 179	9 726 115	9 914 889
29-0	8 420 925	11 458 430	16 269 846	19 439 398	20 373 121	21 556 830	22 080 962	23 049 535	23 639 120
إجمالي السكان	12 096 347	15 645 491	22 600 957	29 100 867	34 080 030	38 297 000	40 048 608	43 994 491	47 416 076

الجدول رقم 01: تطور فئة السكان المتراوح أعمارهم بين 0 و 29 سنة من 1966 إلى 2025

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات 1966-1977-1987-2008 والنمو السكاني في الجزائر 2013

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، ص31.

3.1 مميزات الشباب كقوة مجتمعية لدفع عجلة التنمية المحلية:

الشباب هم القوة الحيوية للمجتمعات وهي الفئة القادرة على النهوض بالمجتمع، وذلك لما تتميز به من خصائص وسمات تؤهلها لأن تقود مشعل التغيير والتقدم والتنمية خاصة على مستوى المجتمع المحلي لأن ارتباطها به يكون أكثر من ارتباطها بالمجتمع الكبير، ويمكن اجمال هذه الميزات فيما يلي:

- من أهم خصائص هذه المرحلة والتي أكسبتها الأحقية كما وضعت عليها المسؤولية لدفع عجلة التنمية هي أنها أكثر الفئات نشاطا وإصرارا على العمل والعطاء.
- الشباب هم الفئة الأكثر تقبلا للتغيير، وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقية ومبدعة، سيضمن مواكبة المشاريع التنموية على المستوى المحلي وتقبلها وتوظيف طاقاتهم لتحقيق أهدافها.
- التمتع بالحماس فكريا وحركة.
- نزعة الاستقلالية تأكيداً للذات، فالشباب يحاول أن يكون له رأيه الخاص وموقف متميز وهذه الميزة تجعله يتحمل مسؤولياته بطريقة جيدة خاصة إذا أعطيت له الفرصة لذلك.
- ازدياد تقدير الفرد للقيم أكثر من مرحلة المراهقة، لكن قد تتجه هذه الفئة بحكم تكوينها النفسي والاجتماعي نحو رفض المعايير والمستويات والتوجهات التي يمارسها الكبار والذي يقع نتيجة التناقض أحيانا بين الذات المثالية والواقعية في نفس الشباب.
- لا يقبل بالضغط والقهر مهما كانت الجهة التي ترأس هذا الضغط سواء كانت سلطة أو أسرة، وهذه الميزة قد تسمح بظهور قيادات محلية رائدة لا تعترف بالعراقيل والصعوبات وهذا ما يخشاه أصحاب السلطة ويحاولون عرقلته من أجل الحفاظ على مراكزهم.

- يتميز الشباب بدرجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية مما يعطيهم القدرة على حسن الاتصال مع المواطنين المحليين واقناعهم بالمشاريع التنموية الجديدة وحتى بالمساهمة فيها إما ماديا أو بالجهد.

2.المبحث الثاني: بعض النماذج من تعارض حاجات الشباب مع المشاركة المحلية

لمعرفة استعدادات الشباب وانخراطهم في العمل المجتمعي سواء أكان نشاطا اجتماعيا أو سياسيا أو تنمويا، فإن المطلوب هو معرفة الاحتياجات الأساسية للشباب والعمل على تلبيتها وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة الخطط والبرامج التنموية، لضمان مشاركة هذه الفئة المهمة ولضمان نجاح هذه المشاريع، مع العلم أن مفهوم الحاجات مفهوم نسبي يختلف من مجتمع لآخر، خاصة على المستوى المحلي تبعا لطبيعة وخصوصيات هذا المجتمع، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي به.

1.2 الحاجة للشعور بالانتماء:

تعتبر الحاجة للانتماء ملازمة للفرد في المجموعة البشرية، وهي حاجة نفسية اجتماعية قبل أن تكون حاجة مادية، "بمعنى أنها ليست مجرد مظهر من مظاهر التواجد ضمن المجموعة كبيرة كانت أم صغيرة، بل هي بعد تضامني تآزري قبل كل شيء، فاشباع هذه الحاجة يعني شعور الفرد بامتلاء باعتباره عضوا في الجماعة، فهي تمنحه شعورا بالأمن وشد الأزر في الشدائد".¹

و الحاجة للانتماء اليوم هي انتماء للعصر بقدر ما هي انتماء للمجتمع، ونظرا لشدة الاتصال والتواصل بين العالم فإن ارتباط هذه الحاجة للانتماء بالقيم المتطورة يصبح أمرا محتوما، وهذا ما يشرح الصراع الذي يتعرض له الشباب وفق هذا المنظور فالشباب اليوم بحاجة للانتماء إلى مجتمع معاصر أو بالأحرى هو بحاجة للانتماء إلى قيم تقديمه (بالمعنى الاجتماعي والعلمي لا بالمعنى الأيديولوجي) ...²، هذه القيم التقدمية قد تدخله في كثير من الأحيان في صراع مع أصحاب القيم المحافظة والمقاومة للتغيير ممن حوله إما في المحيط الأسري أو أوسع من ذلك، وهذا الصراع يبدو واضحا على المستوى المحلي لما له من خصوصيات اجتماعية وثقافية.

¹ عبد السلام الداشمي ومصطفى حدية، مرجع سابق، ص 16.

² نفس المرجع، ص 17.

وبالنظر للظروف الراهنة للمجتمع الجزائري وضمنه الشباب الجزائري نجد أن هذا الصراع أصبح يعيق اندماج الشباب ومشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لمجتمع، ذلك أن الحاجة للانتماء ترتبط بالحاجة إلى المشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية وبما يرتبط بها من شعور بالإنتاجية والمردودية.

و بالتالي فإن ضعف الشعور بالانتماء نتيجة هذا الصراع ونتيجة عوامل أخرى "ساهمت في اضعاف درجة الانتماء والتي يمكن ان نذكر أهم مظاهرها فيما يلي: غلبة القيم المادية في المجتمع، وإهدار قيمة العمل وسيادة القيم الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، والافتقار إلى القدوة، وتغليب روح الفهولة بدلا من العلم والعقلانية سيادة القيم السلبية واللامبالاة".¹ كل هذا أصبح يعيق مشاركة الشباب في عملية التنمية المحلية لأنهم في هذه الحالة لا يهتمهم عملية التنمية أو أي عمليات أخرى تهدف إلى تنمية المجتمع وتطويره، فقد فقدوا الشعور بالانتماء واستبدلوه باللامبالاة والسلبية والأنانية، بل وصل الأمر إلى حد كراهية مجتمعهم ومعاداته.

2.2. الحاجة لتحقيق الذات:

بما يعنيه من اختيار حر وواعي لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكر معين أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة "فالحاجة لتحقيق الذات تعتبر من الحاجات الجوهرية وخاصة عند الشباب والتي تتطلب الإشباع، وهي مرتبطة أكثر من غيرها بالحاجة للشعور بالانتماء، وأكثر من ذلك أنها تبدو بمظهر الشعور بحاجة المرء إلى الانتماء إلى ذاته ... إنها تمثل كربة في الشعور بالرضى عن الذات، وهو لا ينفصل عن الشعور بالرضى عن الغير، ورضى الغير عن الذات".² والرضى هنا هو رضى عن الدور الاجتماعي وعن العلاقات الإنسانية بصفة خاصة، وما يرتبط بذلك من شعور بالفعالية والجدوى والقدرة على أداء

¹ محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007)، ص 58.

² عبد السلام الداظمي ومصطفى حدية، مرجع سابق، ص 18.

الأدوار وتبادلها، أو بكل بساطة هي حاجة الشاب إلى اثبات كيانه كفاعل اجتماعي حقيقي داخل مجتمعه.

في مقابل هذه الحاجة الملحة إلى اعتبار الذات يجد الشباب في المجتمع الجزائري في مواجهته مجموعة من الأزمات تعيق اشباع هذه الحاجة وأهم هذه الأزمات أزمة البطالة التي أصبحت تنخر طاقات الشباب الجزائري وتؤدي به إلى الهاوية، "الشباب الجزائري أصبح هاجسه الوحيد هو الحصول على منصب عمل، والبعض الآخر أصبح همهم الوحيد هو الهجرة نحو الخارج سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية"¹. ذلك أن العمل هو الباب الذي يستطيع من خلاله الشباب أن يدخل الحياة الاجتماعية، وهو الذي يسمح له بأن يثبت ذاته ويشارك ويندمج في المجتمع، وبالتالي لا يمكننا أن ننتظر من شاب بطل أن يشارك في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية لمجتمعه المحلي ولا أن يعمل ويتطوع مع السلطات المحلية لإنجاز المشاريع التنموية لأنه وبكل بساطة يرى أن ذاته محرومة من أي فرصة كما يرى نفسه مستبعدا عن هذه الأمور ولا تعنيه لا من قريب ولا من بعيد، والأشد من ذلك فإن بعض الشباب الجزائري إن لم نقل جلهم أصبحوا لا يثقون في السلطات ولا في وعودها بل ويكون لها الحقد والضغينة لأنها بالنسبة لهم هي التي تحرمهم من الفرص في العمل وهي سبب كل الأزمات التي يتعرضون لها، خاصة في ظل انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية.

3.2 الحاجة لبناء الشخصية القيادية في المجتمع:

من خلال تنمية القدرات القيادية وهذه العملية لا تتم بقرار إداري بقدر ما تحتاج إلى تضافر الجهود التربوية المدرسية والأسرية من أجل تعزيز ثقة الشباب القياديين بقدراتهم، بالإضافة إلى عمل السياسات التنموية على تشجيع الشباب القادة لتحمل المسؤولية أكثر وإعطائهم الفرصة من أجل التغيير والتجديد واستغلال هذا المورد البشري بطريقة فعالة عقلانية بدل اهدار هذه القوة البشرية لا لشيء إلا بمجرد أنها تحمل توجهات تغييرية غالبا ما تتناقض مع مصالح الفئات المستفيدة من الركون والجمود وتهميش الفئات الشابة، والتي تعمل جاهدة

¹ زواوي بن كروم، مرجع سابق، ص 147.

على استبقاء الوضع القائم، حفاظا على أوضاعها الخاصة وأدوارها ومواقعها ضمن التراتبية الاجتماعية السائدة، وذلك حفاظا على مصالحها الآنية والمستقبلية، فالبنى والهياكل الاجتماعية القائمة في المجتمع الجزائري ما تزال كغيرها من المجتمعات العربية تتسم في الغالب بهيمنة العقلية الأبوية على مجمل العلاقات، والتنظيمات والمؤسسات والأجهزة المكونة للنسيج المجتمعي، مثل العائلة، المدرسة، المؤسسة الإدارية محلية كانت أم وطنية... إلخ. وهذا ما أصبح يشكل عائقا لظهور قيادات شابة تحمل مشعل التقدم والتطور وتشارك في تنمية المجتمع المحلي، ولعل هذا ما يفسر المشاركة الخجولة للشباب في مضمار العمل التنموي، إذ غالبا ما يظل التعامل مع الشباب في هذا المجال تعاملًا نفعيا ومناسباتيا لا تنظمه رؤية تخطيطية وإيدولوجية متكاملة، ونستحضر هنا رأي الدكتور هشام شرابي الذي "يرى أن المجتمعات العربية لم تنجح سوى في إنتاج "أبوية مستحدثة" أفسحت المجال لترسيخ جذور التبعية والتخلف أكثر مما ساهمت في تحقيق التنمية والحداثة".¹

4.2 الحاجة إلى الترفيه والترويح:

فحياة الشباب ليست كلها عمل ونشاط جدي بل يحتاج إلى توفير أماكن للترويح ومراكز ترفيهية ثقافية. فهذه المؤسسات تؤدي دورا مهما في حياة الشباب من أجل استعابهم سواء في أوقات فراغهم من حيث ملء وقتهم الحر وترفيههم وتوجيههم أو من حيث اعدادهم سياسيا واجتماعيا وثقافيا من أجل المشاركة بمجالات الحياة الاجتماعية المختلفة وتعلم تحمل المسؤولية واتخاذ القرار والتعبير عن رأيهم، ولقد " أكد الشباب الجزائري في مناسبات كثيرة وكذلك الأمر عن الفراغ القاتل الذي يعاني منه الشباب، مما يدفعه لملئه بصفة تلقائية غير موجهة، وشعورهم بالإهمال والتخلي عنهم وعدم تقدير امكانياتهم ورغباتهم مما يعرضهم للوقوع فريسة للبرامج والعروض التي تقترحها وتفرضها جهات أخرى سواء كانت جماعات غير رسمية أو منظمات رسمية محلية أو عالمية، ذات أهداف خفية".² لأجل هذا اهتمت الدولة الجزائرية

¹ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1962)، ص 69-73.

² بومخلوف محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 212.

برسم سياسات للتأطير الاجتماعي للشباب وأنشأت العديد من المؤسسات التي تساهم في هذا النوع من التأطير مثل: دور الشباب، دواوين مؤسسات الشباب للولاية، المنشآت الرياضية، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الشباب لإنشاء والانخراط في كافة أنواع الجمعيات الشبابية أو جمعيات المجتمع المدني والسياسي الأخرى، وذلك من أجل تحسيس الشباب بمكانته ودوره المهم والريادي، وجعله من الناحية الثقافية والسياسية والإيديولوجية، أكثر قدرة على المشاركة الإيجابية وأكثر وعياً بأوضاعه وبواجباته ومسؤولياته وبواقعة المعاش.

لكن الواقع الملموس أثبت عدم نجاعة هذه المؤسسات وحتى الجمعيات في استقطاب الشباب، وذلك أن احتياجات الشباب في هذه المرحلة التي تمر بها الجزائر تفوق بكثير النشاطات الرياضية والترفيهية فالشرايح العريضة من الشباب بحاجة إلى اشباع الحاجات الحيوية من عمل وسكن وبناء أسرة واستقرار اجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤسسات والهياكل قد تحولت تحت تأثير ظروف وعوامل مثل نقص التمويل المادي والوسائل والموارد البشرية المؤطرة لها إلى مجرد أطر شكلية، كما تحولت مهامها الثقافية والتربوية والاجتماعية المنتظرة منها إلى مجرد أنشطة موسمية بلا برنامج محدد ومتواصل الحلقات، وبلا رؤية ثقافية متكاملة واسعة الأفق، وهكذا أصبحت هذه المؤسسات عاجزة عن احتواء الشباب وإقناعه واجتذابه، وبعيدة كل البعد عن أن تشكل المجال المناسب لاحتضان مواهبه وقدراته الابتكارية وتنميتها وتوجيهها بالإضافة إلى عدم إشراك الشباب في اعداد النشاطات الخاصة بهذه المؤسسات سواء كانت اجتماعية تربوية ثقافية أو حتى سياسية، مما يجعلها في كثير من الأحيان بعيدة عن متطلباته وآفاقه وطموحاته المستقبلية أو لا تلائم الموارد المادية والبشرية للمنطقة التي أنشأت فيها والسكان المحليين لها.

و لا يختلف الأمر بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فمازالت هي الأخرى لا تستقطب الشباب للاندماج فيها وذلك أن أهدافها بعيدة عن طموحات وآمال الشباب فهي تسعى وفي المقام الأول إلى الوصول إلى مقاليد السلطة، مهما كانت الوسيلة وعلى حساب مبادئ أساسية بالإضافة إلى انعدام الاحتكاك بين مسؤولي الأحزاب والشباب

بعيدا عن المناسباتية واعتبار الشباب مجرد ورقة انتخابية مما أدى إلى اقتناع الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية وفقدان الثقة حتى في منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

5.2 الحاجة الجنسية:

"لسنا في حاجة إلى أن نستعين بمعطيات التحليل النفسي لتوضيح الفعالية الجنسية للفرد البشري، فأمر ذلك واضح بدون أدنى تعسف، بل إننا نجد الحضارة العربية الإسلامية قد أولت كامل الاهتمام لهذه الناحية، وتناولتها تناولا عمليا ودينيا واجتماعيا، وخصها كبار العلماء بمؤلفات هي أكثر من أن تحصى"¹.

و مقام هذه الدراسة ليس لذلك، ولكن كان يجب علينا أن نتطرق لهذه الحاجة لأنها ترتبط بمجموع الحاجات التي يحتاج الشباب إلى اشباعها وهي تعتبر من أهمها ذلك أن مرحلة الشباب أكثر من غيرها من مراحل العمر هي الفترة الأكثر معاناة للحاجة الجنسية، لأنها تمثل المرحلة المتسمة بقوة الدافع الجنسي وعدم اشباعها قد يؤدي إلى اللاتوازن النفسي والاكنتاب والإحباط عند الشباب خصوصا في ظل غياب الوازع الديني وانتشار العولمة الثقافية عبر وسائل تكنولوجيا الاتصال التي أصبحت تضرب أعماق مجتمعا وتدمر القيم الأخلاقية لشبابنا.

و بالنسبة لمجتمعنا الجزائري العربي الإسلامي فإن وضعية الزواج هي المثلى لإشباع الدافع الجنسي المشروع، وهو بطبيعة الحال ما لم يعد أكثر سهولة مع الظروف العصرية الجديدة والتحول الاجتماعي وتدني المستوى الاقتصادي وغلاء المعيشة، مع مغالاة الأسرة في متطلبات الزواج من مهر ومصارييف العرس والبيت وما إلى ذلك مما لا دعي للخوض فيه مما أدى بالكثير من الشباب الجزائري إلى العزوف عن الزواج لكن هذا العزوف بطبيعة الحال لن يتبعه كبح جماح الحاجة الجنسية وبالتالي يبقى الشباب دائما في صراع مع حاجاته وكيفية تلبيتها وفي انشغال دائم من أجل الحصول على العمل والمال الذي سيؤمن له الحصول على أسرة واشباع

¹ عبد السلام الداظمي ومصطفى حدية، مرجع سابق، ص 19-21.

حاجته الجنسية وبالتالي هو لن يستطيع أن يفكر في المشاركة في مشاريع تنمية للصالح العام وتلبية متطلبات وحاجات غيره .

هذه أمثلة عن بعض الحاجات التي يحتاجها الشباب والتي في حالة عدم اشباعها تصبح عائقا أمام مجتمعه وأمامه لتحقيق اندماجه في مجتمعه والمشاركة في تنميته.

3.المبحث الثالث: متطلبات وآليات المشاركة المحلية للشباب

1.3 متطلبات مشاركة الشباب في التنمية المحلية:

تعتبر مشاركة الشباب قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة وهي مبدأ أساسي لعمليات التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، ويمكن تحديد بعض متطلبات هذه المشاركة فيما يلي:

- دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية عند الشباب وتشجيع القيادات الشابة منهم على تحمل المسؤولية لدفع عجلة التنمية المحلية.
- توظيف الجهود الحكومية والمحلية بفعالية لتحقيق واشباع حاجات الشباب.
- تنمية الميكانيزمات والآليات التي تسمح بتحقيق مشاركة الشباب ورفع مستواها من خلال الأجهزة والسلطات الحكومية والمحلية.
- أن يتوفر لدى الشباب الإدراك الكامل للهدف الذي وضعت من أجله المشاريع التنموية، أي يجب على السلطات المحلية أن تهتم بشرح طبيعة هذه المشاريع وأهميتها بالنسبة للمجتمع المحلي بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، مع الأخذ بعين عند التخطيط لهذه المشاريع أن تكون ذات ارتباط وثيق باهتمامات السكان المحليين ومصالحهم، ولتحقيق ذلك لابد من مشاركتهم أي السكان المحليين في صياغة هذه المشاريع.
- إن مشاركة المواطنين بما فيهم الشباب في التنمية المحلية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية حرة، بمعنى أن يقوم بها المواطن بإرادته وبدون أن يتعرض لأي ضغوط أو اجبار للقيام بها، وهي بهذا تعبر عن المواطنة الديمقراطية، فالشعور بالمساواة التي تتيحها المواطنة تعتبر عاملا محفزا للعمل في سبيل الصالح العام ولذلك يعتبر ترسيخ الشعور بالمواطنة ونشر ثقافة المواطنة من أهم عوامل التنمية الناجحة ومن أهم مؤشرات نجاحها في الوقت نفسه.¹

¹ سمير إبراهيم حسن، الثقافة والمجتمع، (ط1، دمشق: دار الفكر، 2007)، ص 283.

- إن المشاركة في التنمية تعتبر حق وواجب لجميع فئات المجتمع طالما لديهم القدرة عليها وليست محصورة في فئة أو طبقة محددة بالمجتمع، ويجب أن تشمل جميع الفئات وخاصة الشباب لأنها تتمتع بالمميزات القادرة على دفع عجلة التنمية.

2.3 آليات تفعيل مشاركة الشباب في التنمية المحلية:

إن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تكمن بداية في تحقيق الفرد لذاته وشعوره بأهميته وقيمه في هذا المجتمع، فالشباب عندما يشاركون في وضع الخطط وفي سير العمليات التنموية يتحملون المسؤولية ويحافظون على هذه الإنجازات لأنهم بذلوا فيها مجهودا.

والمشاركة الفعالة تعزز فرص نجاح المشاريع التنموية بحيث تبرز قيادات مجتمعية محلية مما يساهم في ديمومة واستمرارية هته المشاريع. بالإضافة إلى أن المشاركة تسمح بتحقيق رقابة المواطن على الحكومة وتسمح بمساءلتها مما يخلق جوا من الديمقراطية والشفافية.

وإذا كنا نتحدث عن معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية والثقافية فإن مشاركة الشباب في عملية التنمية يقلل من معيقاتها باعتبار أن المشاركة تتم بشكل إرادي وطوعي مما يعزز فرص التغيير نحو الأفضل والأحسن، والمشاركة بطبيعة الحال تقلل من الإنفاق الحكومي بفعل المساهمات المحلية والذي يكون نابعا في الأساس من الشعور بالمسؤولية والانتماء.

ويمكن إجمال آليات مشاركة الشباب في التنمية فيما يلي:

- ربط الشباب بالتنمية عن طريق الإدماج المهني الذي يسمح له بالمشاركة الإيجابية التي تقوم بدورها في تدريبهم على إدراك واستيعاب مقومات التنمية فتكون اتجاهاتهم وشخصياتهم أكثر قدرة على الإنجاز، وقد كشفت الدراسات المقارنة على أن الأفراد يميلون إلى التوافق بشكل أفضل إذا تمت تنشئتهم في مناخ يسمح لهم بأن يشاركوا في عملية صنع القرار وخاصة في مجال العمل، وبالتالي يجب السماح وتعويد الشباب على تحمل مسؤولياتهم أو على الأقل أن يشاركوا الكبار مسؤولياتهم وأن يتم ذلك في مناخ ييسر لهم اكتساب المزيد من المهارات وذلك انطلاقا من السماح لهم باختيار العمل المناسب لهم.

- خلق قنوات ومؤسسات تسمح بالمشاركة الإيجابية للشباب في التنمية وليس المشاركة الشكلية والتي يستطيع من خلالها الشباب أن يمارس حقوقه وحرياته وتسمح له بأن يقدم ويعطي ويشارك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع. وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة انتخابا حرا ومباشرا وبنزاهة وكذلك الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني قنوات شرعية يمكن للشباب المشاركة في التنمية من خلالها لكن جمعيات المجتمع المدني الجزائري والأحزاب السياسية ما زالت لا تستقطب اهتمام الشباب للاندماج فيها وذلك أن أهدافها بعيدة عن طموحات ومطالب الشباب إذ أنها تسعى وفي المقام الأول إلى الوصول إلى مقاليد السلطة.
- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني المشاركة وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، وضمان حق الشاب في المشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد، من خلال تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطن وتسهيل سبل مشاركته في وضع القرار وفسح المجال للشباب للمشاركة في تنمية المؤسسات والإدارات المختلفة والاستماع لمطالبهم وانشغالهم من أجل الارتقاء بدورهم في التنمية.
- إيجاد آليات الحوار والنقاش وتمكين الشباب من الإطلاع على المعلومات وحريرتهم في الوصول إلى تلك المعلومات، فصعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب من المصادر الرئيسية للدولة هو الذي جعل الشباب يفقد الثقة في السلطة ووسع الفجوة بين المواطن والدولة.
- إشراك المؤسسات الشبابية في عمليات التنمية وذلك بأخذ بعين الاعتبار مشاريع وخطط هذه المؤسسات، كأن يطلب من شباب كل منطقة أو بلدية اقتراح مشاريع وخطط تنمية وتنفيذها بما يلائم الموارد المادية والبشرية للمنطقة وبذلك نضمن أن تعكس عمليات التنمية حاجات وأولويات الشباب خاصة وحاجات المنطقة عامة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات التنموية الشبابية بالاعتماد على الموارد الذاتية.
- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات.

- القيام ببرامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أ كانت برامج تأهيل وتمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ طابع التوعية وذلك عن طريق وسائل الإعلام أو حتى عن طريق المنهاج الرسمي المدرسي .
- وضوح البرامج التنموية وإيضاح خططها والتدرج في تنفيذها، والاتصال والتواصل مع الشباب والإعلان عن البرامج وشرحها لهم مع تبيان آفاقها.
- التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.

خاتمة الفصل:

تنبع أهمية مشاركة الشباب في التنمية المحلية ، من طبيعة هذه المرحلة العمرية في حياة الفرد التي تتسم بالقوة والإرادة وحب التجديد والتطوير والمغامرة. بالإضافة الى الميزات الجسمية والعقلية التي إن تم استغلالها كمورد بشري نابض وبطريقة ايجابية فستكون القلب النابض لعملية التنمية المحلية، وذلك يتحقق عن طريق ادماج وإشراك الشباب في جميع مراحل التنمية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة ومراقبة، وهذه المشاركة تتم بطبيعة الحال في ظل الاقتناع الكامل للشباب بأهمية الدور الذي يقومون بهم، ومن خلال وعيهم بأهمية المشاركة وضرورتها وعائدها على الفرد والمجتمع .

الفصل الخامس :

واقع المشاركة المحلية عند الشباب الجزائري

تمهيد:

1. المبحث الأول: الوعي وأثره على المشاركة المحلية للشباب
2. المبحث الثاني: العلاقة بين السلطات المحلية وأثره على المشاركة المحلية للشباب
3. المبحث الثالث: المشاركة السياسية وأثرها على المشاركة المحلية للشباب

1. المبحث الأول: الوعي والمشاركة المحلية للشباب

تمهيد:

الوعي نتاج اجتماعي ينشأ عن الحاجة وضرورة الاتصال بالآخرين، ولذلك فالوعي اجتماعي منذ البدء ويبقى اجتماعيا، وينشأ ويتطور الوعي من خلال الممارسة المادية للبشر، فهو وعي بالبيئة الحسية المباشرة ووعي بالعلاقات المحددة مع الأشخاص والأشياء الموجودة خارج الفرد، فهو يتكون من العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة، ومن علاقة الإنسان مع غيره من البشر من جهة أخرى، بمعنى آخر يتكون الوعي من الارتباط الوثيق والمستمر بين الإنسان والطبيعة، وعلاقات الإنسان مع غيره من بني جنسه، وبغير هذا الارتباط لا يتكون أي وعي.

ويلعب المجتمع دورا رئيسيا في تكوين وعي الإنسان وتشكيله، حيث يتلقى الفرد مكتسبات الوعي على اختلافها من مجتمعه من خلال التفاعل مع نظم المجتمع ومؤسساته بدءا من الأسرة والمدرسة والجامعة وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب، ومكان العمل، والأصدقاء ووسائل الإعلام... إلخ.

ويعتبر الوعي عاملا أساسيا لمشاركة الفرد وانخراطه في عمليات تنمية مجتمعه المحلي، فالوعي هو الذي يجعل المواطن مشاركا إيجابيا فعالا، ويتيح له الفرصة لتحمل أعباء ومسؤوليات تنمية المجتمع ومواجهة بعض المشكلات التي يعاني منها هذا المجتمع، كما تجعله متابعاً لكافة التطورات ومجريات الحياة التنموية والمشاريع والخدمات التي يحتاجها مجتمعه المحلي وكيفية المشاركة في حلها والمطالبة بها.

ولقد أكدت الدراسات أن الوعي الشامل المتكامل للفرد هو الذي يساعده على الإدماج والمشاركة في العمليات التنموية ويمكن تحديد المكونات الأساسية لمحتواه فيما يلي¹:

¹ - عبيد المنعم فيصل، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، (ط1)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مصر، (2010)، ص 122.

- 1- الوعي بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقة النظم العالمية بالنظام الداخلي للمجتمع الذي يعيش فيه.
- 2- الوعي بالمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وهو يقتضي منة مستويات أساسية وهي:
 - الوعي بتاريخ المجتمع والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت وتؤثر فيه.
 - الوعي بإمكانيات المجتمع المادية والبشرية، الراهنة والمستقبلية.
 - الوعي بخصائص البنى الاقتصادية والاجتماعية والقوى السياسية وعلاقتها بالقوى الاجتماعية.
 - الوعي بالجماهير: أوضاعها وظروف معيشتها، وعيها الاجتماعي والسياسي، وحاجاتها الأساسية الراهنة والمتجددة سلبيا وإيجابيا وكيف يمكن تنظيمها.
- 3- الوعي بالطبيعة المحيطة بالفرد بكل مكوناتها، وما تملك من موارد يمكن استغلالها والعلاقة الأساسية بين البشر وبينها.
- 4- الوعي بالتغير الاجتماعي المقصود وما يقتضيه من إدراك عميق للمتغيرات التي حدثت في المجتمع في فترات الصعود والانكسار.
- 5- الوعي بمشكلات التخلف والعوامل التي أنتجته وأفرزته.

1-1- الوعي التنموي:

"يشير إلى التنمية أثناء حدوثها وفي سيرورتها، ولهذا هو وعي يشمل أبعادا واقعية وتطبيقية، ومسائل فنية وتقنية، مرتبطة بالتنمية وضرورية لإحداثها ولصناعة التغيير الذي يعد من العمليات الجوهرية فيها. ولهذا فهو الوعي الضروري للتنمية، من قبل المشاركين فيها أيا كانت مواقعهم، حكاما كانوا، أو باحثين، أو؟؟ أو تنفيذيين، أو الجماهير المحققة والمستهدفة منها، وهو الأكثر شمولا والتصاقا بالتنمية، والأكثر إبرازا للعلاقة الجدلية بين الوعي والتنمية حيث تؤثر على ممارسة العمل التنموي، سواء على المستوى النظري، أو على المستوى العملي والتنفيذي، وفي الوقت نفسه تؤثر في التصورات والتخطيط للتنمية وعملياتها"¹

¹ - عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، (ط2، معهد الإنماء العربي: بيروت، 1989)، ص 35.

- وما يعيننا أكثر في بحثنا هو وعي الجمهور أي المواطنين المشاركين في التنمية على المستوى المحلي وأثره على مشاركتهم المحلية، والذي يمكن إجمال مكوناته فيما يلي:
- 1- الجانب المعرفي: ويقصد به توفر المعلومات لدى الشباب عن قضية التنمية المحلية وسبل المشاركة فيها والقوانين التي تحفظ حق وواجب المشاركة وكل ما يتصل بهذه العملية من معرفة الموارد المادية والبشرية والتي يمكن الاستفادة منها ومعرفة ما يحتاجه المجتمع المحلي وسكانه...إلخ.
 - 2- الجانب الوجداني: ويقصد به تكوين اتجاهات نحو قضية التنمية المحلية والمشاركة فيها من طرف الشباب.
 - 3- الجانب الأدائي: ويقصد به استجابة الشباب بصفتهم مواطنين لهم الحق في المشاركة في التنمية.

2-1- الوعي المواطنين والحقوق:

إنّ درجة وعي الأفراد وخاصة الشباب بأنهم مواطنين تختلف من فرد لآخر، ويرتبط ذلك بعدة عوامل منها مستوى التعليم ونوعيته، ومدى انخراطه في العمل الجماعي، فهناك فرق بين الشخص الواعي المتعلم والشخص الأمي الذي لا يعرف كثيرا ماله من حقوق وما عليه من واجبات، على العكس الشخص المتعلم المثقف الذي يعرف حقوقه وواجباته ويستطيع أن يطالب بحقوقه إذا تم الاعتداء عليها من قبل الدولة أو الأفراد.

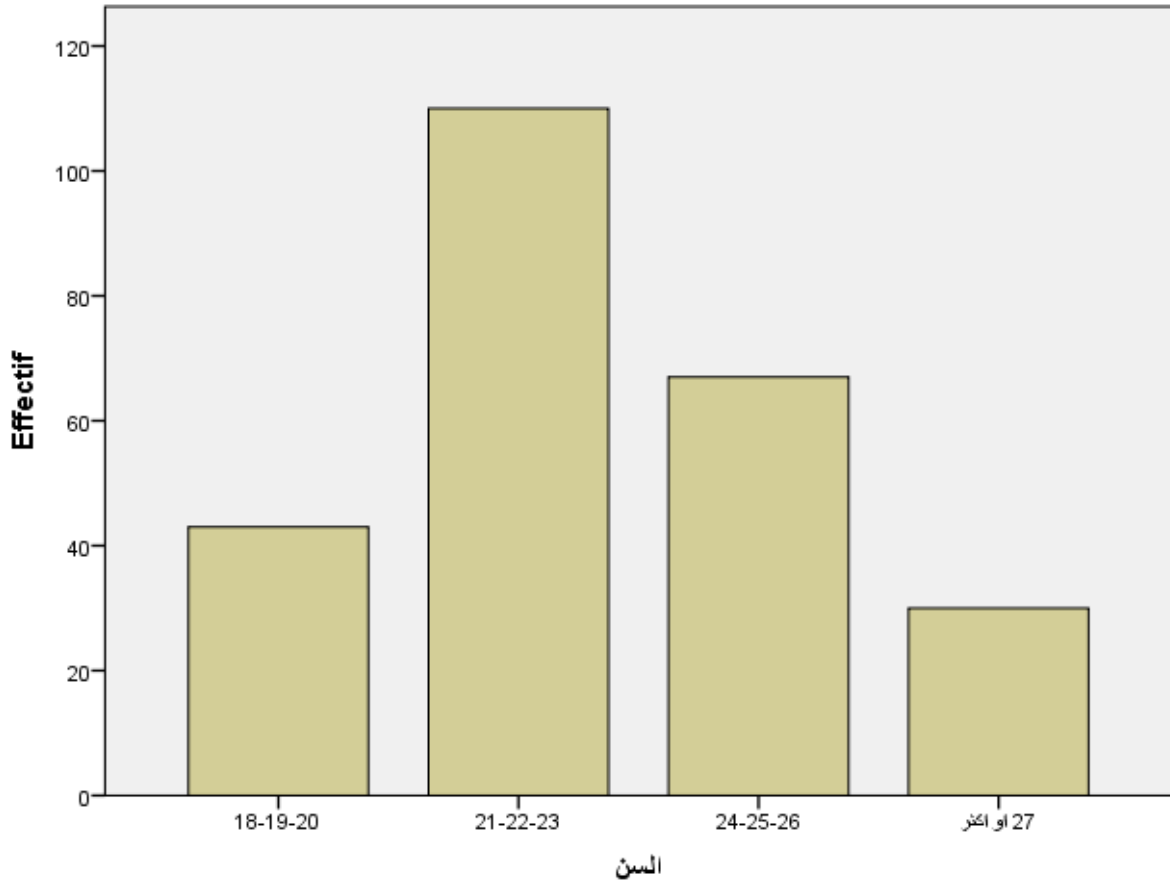
وبالتالي فالوعي بالمواطنة يرتبط بالوعي الحقوقي ذلك الوعي العام بأنّ الحقوق يمكن المطالبة بها والدفاع عنها ضد الآخرين ولاسيما الحكومة، فالناس يدركون أنّهم يمتلكون حقوقا وأن هذه الحقوق يجب ألاّ يتم اختزالها من قبل الحكومة أو الآخرين، في مقابل هذا الوعي الحقوقي يجب توفر الوعي بالواجبات فالمواطنة هي حقوق وواجبات يجب ممارستها على أرض الواقع. حيث يعتبر الوعي بالحقوق والواجبات من أهم مقومات المواطنة وبدونه لا يمكن التكلم عن مواطن فاعل يمارس حقوقه وواجباته على أرض الواقع.

1. المتغيرات الاسمية لأفراد العينة:

*توزيع أفراد العينة حسب السن :

النسبة %	التكرار	السن
17.2	43	20-19-18
44.0	110	23-22-21
26.8	67	26-25-24
12.0	30	27 وأكثر
100%	250	المجموع

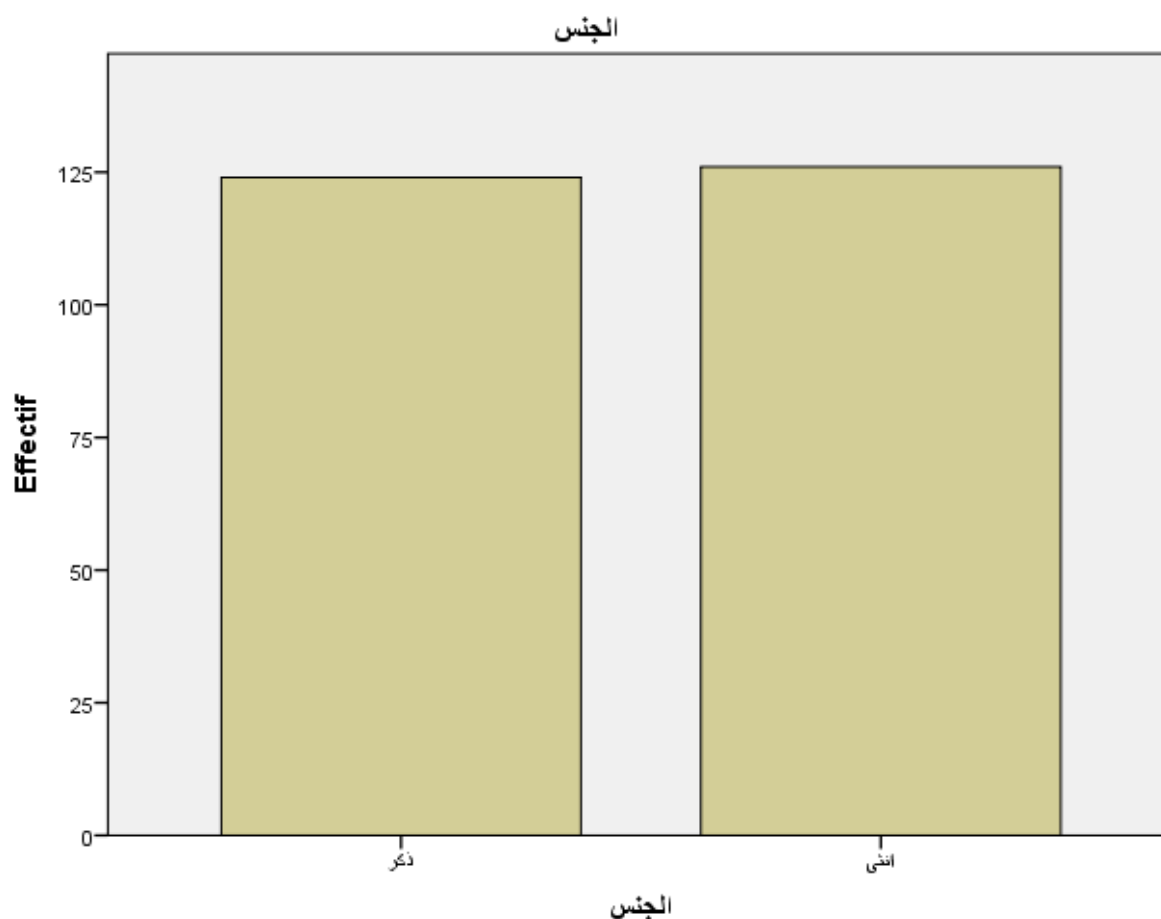
-الجدول رقم: 02-



*توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

النسبة %	التكرار	الجنس
49.6	124	ذكر
50.4	126	أنثى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 03 -

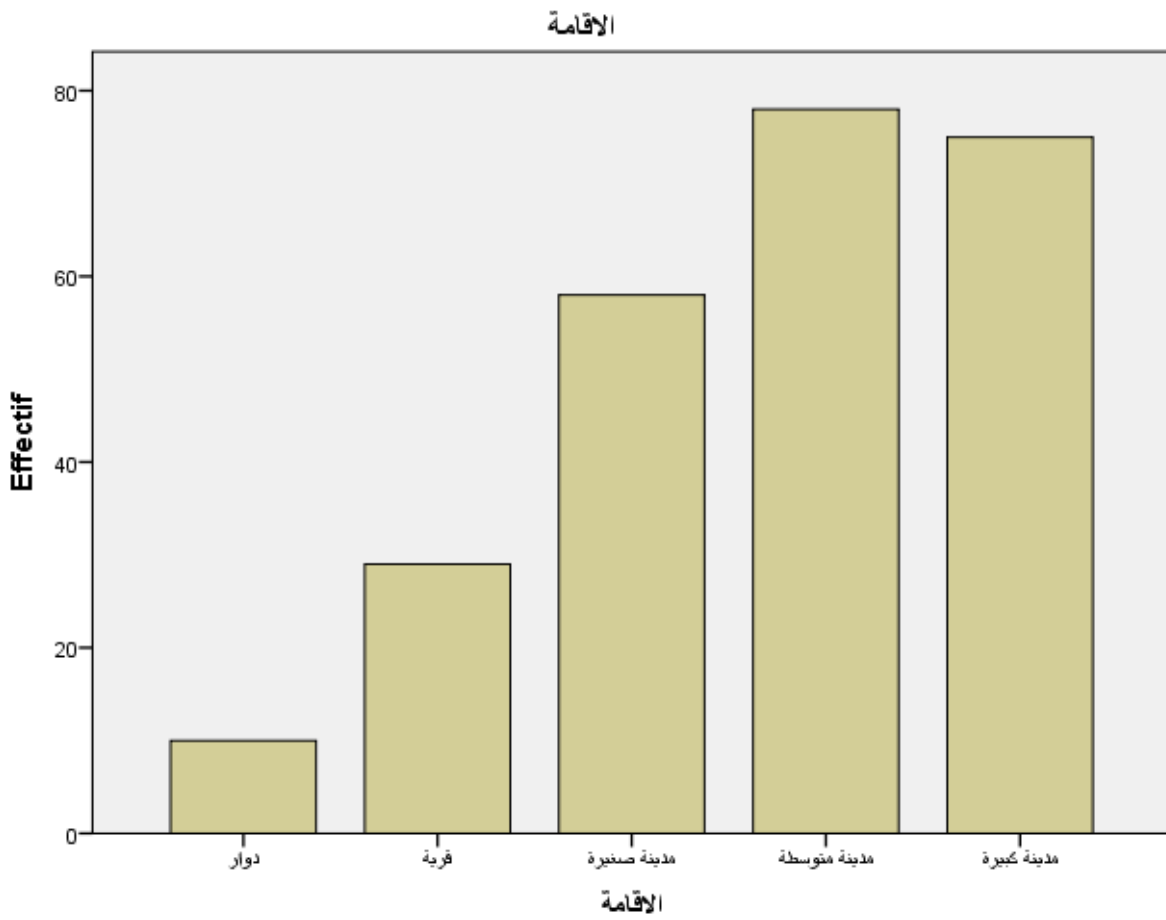


*توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة:

النسبة %	التكرار	مكان الإقامة
4.0	10	دوار
11.6	29	قرية
23.2	58	مدينة صغيرة
31.2	78	مدينة متوسطة
30.0	75	مدينة كبيرة
%100	250	المجموع

الجدول رقم:04

من خلال الجدول نلاحظ تنوع أفراد العينة من حيث مكان الإقامة، حيث اشتملت على جميع أنواع المناطق السكنية، وهذا ما يخدم أغراض البحث ذلك أنّ التنمية المحلية مرتبطة بالمجتمعات المحلية وانتماء الأفراد لها، ومشاركة الأفراد في التنمية تنبع من انتمائهم إلى المجتمع المحلي.



2. رأي الشباب حول المشاريع التنموية التي تحتاجها بلديته أو حيه:

النسبة %	التكرار		
20,4	51	بدون اجابة	المشاريع التنموية
42,4	106	التهيئة العمرانية	
4,8	12	السكن	
5,6	14	التعليم	
2,4	6	التشغيل	
8,8	22	مركبات رياضية	
0,8	2	الامن	
5,2	13	مرافق صحية	
4,0	10	هياكل ثقافية	
5,6	14	اخرى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم 05

من خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 42.4 % من أفراد العينة يرون نقص في التهيئة العمرانية فيما يخص المشاريع التنموية التي تحتاجها مناطقهم السكنية سواء كانت بلدية أم حي وسط مدينة وهذا يرجع الى عدة أسباب من بينها أن فترة إنجاز بحثنا الميداني تزامنت مع أعمال إنجاز القطار الكهربائي بمدينة سيدي بلعباس، مما أثر على المحيط العمراني، ثانيا أن البلديات التابعة للولاية تعاني نقص بتلك المشاريع التنموية الخاصة بالتهيئة العمرانية بالإضافة الى أنها هي الملاحظة بكثرة أي تظهر للعيان والمواطن يواجهها يوميا، وفي الدرجة الثانية جاءت المركبات الرياضية حيث أن نسبة 8.8 % من أفراد العينة أشاروا في إجاباتهم حول هذا السؤال الى نقص في الملاعب والمساح الى آخره من الهياكل الرياضية والسبب يرجع الى أن الفئة المبحوثة هي من

الشباب، والشباب بحاجة الى هذه المرافق، لكن ما يشد الانتباه عند تحليل أجوبة هذا السؤال أن نسبة 20.4 % من أفراد العينة لم يجيبوا عليه وهي نسبة معتبرة لا يمكن المرور عليها مرور الكرام، هنا توقفت للبحث عن سبب عدم الإجابة وأعدت مقابلة المبحوثين فوجدت أن بعضهم لم يفهم معنى مشروع تنموي وأغلبتهم لا يولون أهمية لها لأنهم لا يعتبرونها حق بالنسبة لهم ولكن يرجعونها الى أحوال البلاد، وسوء التسيير، وهنا يبدو واضحا قلة وعي الشباب بواقعهم الاجتماعي وانفصالهم واغترابهم عن هذا المحيط الاجتماعي الذي يؤثر بطبيعة الحال بشكل سلبي على مشاركتهم في مشروعات التنمية فكيف يمكن أن يشارك الشاب في المشاريع التنموية وهو لا يلاحظ حتى غيابها ولا يستوعب معناها؟.

3. مدى تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه سكان حيه أو بلديته عن طريق مجهوداته الشخصية وبالتعاون مع الجيران والأصدقاء:

النسبة	التكرار		
1,6	4	بدون اجابة	التطوع للمشاركة
16,0	40	دائما	
64,4	161	أحيانا	
18,0	45	أبدا	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم 06

نتائج هذا الجدول تبين لنا أن ما نسبته 64.4 % من أفراد العينة يتطوعون للمشاركة في حل المشاكل المحلية التي تواجههم في منطقتهم السكنية أحيانا، ونسبة 18 % من لا يشاركون أبدا وهذا يدل على أن نسبة التطوع عند الشباب هي نسبة قليلة وهذا التطوع مناسباتي غير منتظم ويرجع هذا الى قلة وعيه بأهمية التطوع وانشغاله بأمور أخرى وواعتباره أن حل هذه المشاكل هي من اختصاص السلطات المحلية وليس من اختصاص المواطن.

4. تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل على المستوى المحلي وعلاقته بالسن:

التطوع للمشاركة											
المجموع		أبدا		أحيانا		دائما		بدون إجابة			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
100	43	11.6	5	65.1	28	18.6	8	4.7	2	20-19-18	السن
100	110	24.5	27	60.9	67	12.7	14	1.8	2	23-22-21	
100	67	16.4	11	67.2	45	16.4	11	0.0	0	26-25-24	
100	30	6.7	2	70.0	21	23.3	7	0.0	0	27 أو أكثر	
%100	250	%18.0	45	%64.4	161	%16.0	40	%1.6	4	المجموع	

الجدول رقم 07_

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مشاركة الشباب تزداد طرديا مع زيادة سن الشباب حيث أن نسبة 60.9 % من الفئة العمرية من 21 الى 23 من أفراد العينة أجابوا بأنهم يتطوعون أحيانا للمشاركة في حل المشاكل المحلية ونسبة 12.7 % أجابوا بأنهم يشاركون دائما، وعندما ننتقل الى الفئة العمرية الأكبر منها نجد أن هذه النسب ترتفع حيث أن نسبة 76.2% من مجموع هذه الفئة أجابوا بأنهم يشاركون أحيانا ونسبة 16.4 % أجابوا بأنهم يشاركون دائما، أما الفئة العمرية من 27 سنة وأكثر من أفراد العينة فقد أجاب منهم 70.0 % بأنهم يشاركون أحيانا و 23.3 % منهم قالوا بأنهم يشاركون دائما، وهذا يدل على أن سن الشباب يؤثر في مشاركته في التنمية المحلية وذلك نظرا أولا الى أنه كلما زاد عمر الشباب كلما زادت خبرته ووعيه بواجباته وحقوقه، كما يزداد احتكاكه بالعالم الخارجي.

5. تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل على المستوى المحلي وعلاقته بالجنس:

التطوع للمشاركة										
المجموع		أبدا		أحيانا		دائما		بدون اجابة		الجنس
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
100	124	8.9	11	68.5	85	21.1	26	1.6	2	ذكر
100	126	27.0	34	60.3	76	11.1	14	1.6	2	أنثى
100%	250	18.0	45	64.4	161	16.0	40	1.6	4	المجموع

-الجدول رقم:08-

يتضح من خلال الجدول أن نسبة التطوع عند الشباب تختلف بين الجنسين، حيث تعلق عند الذكور وتنقص عند الإناث، حيث أن 11.1% من الإناث يتطوعن دائما في مقابل 21% من الذكور يشاركون دائما في، ونسبة 27% من الإناث لا يشاركون أبداً في مقابل 8.9% من الذكور الذين لا يشاركون أبداً، وهذا ما يدل على أن مشاركة المرأة مازالت محتشمة إلى حدّ الآن في الجزائر، ومازالت هناك فروق كبيرة بين الجنسين.

6. طريقة مشاركة الشباب في حل المشاكل على المستوى المحلي:

النسبة %	التكرار		
25,2	63	المال	كيفية المشاركة
49,6	124	الجهد	
8,0	20	الخبرة	
1,2	3	طرق اخرى	
16,0	40	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم 09

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة 49.6 % من أفراد العينة يتطوعون للمشاركة بالجهد وهذا يرجع الى خصوصية العينة فهي فئة شباب جامعي وأغليبتهم لا يعملون فمشاركتهم بطبيعة الحال سوف تكون من خلال جهودهم العضلية، ثم تأتي نسبة 25.5 % من المبحوثين الذين يشاركون بالمال، وفي الأخير نسبة 16 % لم يعطوا إجابات نظرا لأنهم لا يشاركون أبدا في عمليات التطوع.

7. غاية الشباب من التطوع:

النسبة %	التكرار		
10,4	26	بدون اجابة	غايته من التطوع
24,8	62	تحقيق مكانة اجتماعية	
1,2	3	التقرب من السلطات	
5,2	13	تحقيق مصالح شخصية	
28,0	70	تنمية البلاد	
30,4	76	تحسين مستوى العيش في البلدية	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم 10

أما عند طرحنا السؤال عن غاية الشباب من التطوع فوجدنا أن نسبة 30.4 % من الشباب الجامعي المبحوث غايتهم من التطوع هي تحسين مستوى العيش في البلدية ثم تليها نسبة 28 % من أفراد العينة الذين حددوا غايتهم من التطوع في تنمية البلاد وفي المرتبة الثالثة نجد أن نسبة 24.8 % من المبحوثين غايتهم هي تحقيق مكانة اجتماعية وهذه الغايات الثلاث تعتبر من الدوافع الحقيقية للمشاركة التي حددها رشاد أحمد عبد اللطيف حيث يقول: "هناك أكثر من دافع يشجع أفراد المجتمع على المشاركة في الجهود التطوعية بالمجتمع وأهم هذه الدوافع: الرغبة في حل مشكلات المجتمع وتحسين مستوى العيش محليا بالإضافة الى الرغبة في الحصول على مكانة وتقدير اجتماعي"¹، وبالتالي فالشباب المبحوثين عندهم الدافع والرغبة الحقيقية والسامية للمشاركة وذلك نظرا لحبهم لوطنهم، لكن في المقابل فإنهم لا يتطوعون للمشاركة

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 96.

بالدرجة المطلوبة كما يوضحه الجدول رقم 03 هنا تكمن المفارقة : لماذا لم تتطور هذه الرغبات والدوافع لتصبح ممارسة حقيقية على أرض الواقع؟ من هنا يتأكد لنا أن هناك معوقات تحول دون مشاركة الشباب من بينها ما لاحظنا في الجدول رقم 5 حيث أن نسبة 20.4 % من المبحوثين لا يعرفون ما هي المشاريع التنموية التي تحتاجها منطقتهم السكنية وهو مؤشر حقيقي على ضعف وعي الشباب بمتطلبات المشاركة وكذا اغترابهم عن واقعهم الاجتماعي.

8. غاية الشباب من التطوع وعلاقتها بالسن:

غايتك من التطوع														السن
المجموع		تحسين مستوى العيش في البلدية		تنمية البلاد		تحقيق مصالح شخصية		التقرب من السلطات		تحقيق مكانة اجتماعية		بدون إجابة		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
100	43	25.6	11	30.2	13	7.0	3	2.3	1	34.9	15	0.0	0	-18 20-19
100	110	29.1	32	29.1	32	4.5	5	0.9	1	20.9	23	15.5	17	-21 23-22
100	67	35.8	24	23.9	16	6.0	4	0.0	0	22.4	15	11.9	8	-24 26-25
100	30	30.0	9	30.0	9	3.3	1	3.3	1	30.3	9	3.3	1	27 أو أكثر
%100	250	%30.4	76	%28.0	70	%5.2	13	%1.2	3	%24.8	62	%10.4	26	المجموع

الجدول رقم 11

تبين لنا من خلال الجدول أن غاية الشباب من التطوع لحل المشاكل المحلية في بلديته أو حيه تختلف باختلاف الفئة العمرية التي ينتمي إليها، ففي الفئة العمرية ما بين 18 و20 سنة نجد أن نسبة 34.9 % يرون في تحقيق مكانة اجتماعية هي الغاية الأولى من التطوع ثم تليها تنمية البلاد بنسبة 30.2 % . وإذا نظرنا الى الفئة العمرية الموالية من 21 الى 23 سنة نجد أن كفة الميزان تميل الى اعتبار تحسين المستوى المعيشي في البلدية وتنمية البلاد هي الغاية الأولى للتطوع للمشاركة في حل المشاكل المحلية وذلك بنسبة 29.1 % لكلا الاختيارين، وتنقص نسبة الذين يرون في تحقيق مكانة اجتماعية من غايتهم من التطوع الى 20.9 % من أفراد العينة، أما في الفئة العمرية للذين سنهم يتراوح بين 24 و26 سنة فقد رجعت نسبة 35.8 % منهم غايتهم من التطوع للمشاركة المحلية الى تحسين المستوى المعيشي في البلدي

9. رأي الشباب في مستوى الخدمات الاجتماعية المتوفرة في بلديته أو حيه:

النسبة %	التكرار		
6,8	17	جيد	مستوى الخدمات الاجتماعية
64,4	161	متوسط	
26,8	67	متدني	
2,0	5	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 12_

من خلال استعراضنا لبيانات الجدول نجد أن نسبة 64.4 % من أفراد العينة يرون أن مستوى الخدمات الاجتماعية متوسط في بلدياتهم ونسبة 26.8 % يرون أنها متدنية.

10. محاولة الشباب تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي :

النسبة %	التكرار		
73,6	184	لا	القيام ببعض الخطوات
25,2	63	نعم	
1,2	3	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:13

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 73.6 % من المبحوثين لا يقومون بأي خطوات لتحسين الخدمات الاجتماعية في مناطقهم السكنية، وكما نعرف فعملية تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية تدخل ضمن المشاريع التنموية المحلية ومحاولة الشباب تحسين مستوى هذه الخدمات سواء كان بالتظافر مع الجهود السكان المحليين او بالتعاون مع السلطات المحلية أو حتى بإدلاء الرأي وتوصيله للسلطات المحلية حول تدمير المواطنين المحليين من مستوى هذه الخدمات، هو بحد ذاته مشاركة محلية.

و بالتالي فإن عدم قيام الشباب بهذا هو مؤشر دال وقوي على ضعف المشاركة المحلية للشباب وضعف وعيه بمتطلبات هذه المشاركة.

11. محاولة الشباب تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وعلاقته بمكان الإقامة:

محاولة تحسين الخدمات								
المجموع		بدون اجابة		لم أحاول "لا"		حاولت "نعم"		مكان الإقامة
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
100	10	00	0	60.0	6	40.0	4	دوار
100	29	00	0	72.4	21	27.6	8	قرية
100	58	3.4	2	72.4	42	24.1	14	مدينة صغيرة
100	78	00	0	71.8	56	28.2	22	مدينة متوسطة
100	75	1.3	1	78.7	59	20.0	15	مدينة كبيرة
100%	250	1.2	3	73.6	184	25.2	63	المجموع

-الجدول رقم:14-

يتضح من الجدول أن نسبة المستجوبين الذين لم يحاولوا تحسين مستوى الخدمات في مكان إقامتهم متقاربة، سواء أكان يقطن دواراً، قريةً أو مدينة متوسطة كانت، صغيرة أو كبيرة، وبذلك فمحل الإقامة وتوفر الخدمات المحلية أو عدم توفرها لم يشكل فرقاً في المشاركة ولم يكن محفزاً لها.

12 رأي الشباب في طريقة مشاركة المواطن في المشاريع التنموية المحلية:

النسبة %	التكرار		
1,6	4	بدون اجابة	مشاركة المواطن
35,2	88	استشارية	
13,6	34	تقريرية	
43,6	109	تنفيذية	
0,4	1	استشارية + تنفيذية+تقريرية	
3,2	8	استشارية + تنفيذية	
0,8	2	استشارية +تقريرية	
1,6	4	تنفيذية+تقريرية	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:15

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 43.6 % من أفراد العينة يرون أن مشاركة المواطن في المشاريع التنموية هي مشاركة تنفيذية أي يساهم المواطن في تنفيذها، ونسبة 35.2 % من الشباب الجامعي المبحوثين يرون أن هذه المشاركة تكون استشارية أي أن المواطن هو الذي يقرر أيها أصلح للمنطقة المحلية وألوياتها في المقابل فإن نسبة 0.4 % أي مبحوث واحد هو الذي أجاب أن هذه المشاركة تكون استشارية تقريرية وتنفيذية في نفس الوقت وهذا يدل على عدم وعي الشباب المبحوث بحدود حقهم في التنمية المحلية والمشاركة فيه، هذا الحق الذي أقرته المواثيق الدولية والتي من بينها ندوة الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الإنسان المعقودة في داكار حيث جاء فيها أنه وأيا كانت طبيعة النظام تتضمن التنمية مشاركة حرة حقيقية وفعالة لجميع أفراد الشعب في وضع وإعداد سياسات التنمية وتنفيذها من أجل منفعة الجميع. وسيتبع ذلك أن سياسة التنمية يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات فعالة لمحاربة جميع

مستويات الفساد وتبذير الموارد العامة¹. وبالتالي نعود هنا لنقول أن أحد أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب في التنمية هي قلة وعيه بحقوقه وواجباته وهذا ما سيتضح أكثر في الجداول اللاحقة.

13. توفر لجان أحياء في المناطق السكنية للشباب المستجوبين:

النسبة %	التكرار		
48,8	122	لا	لجان أحياء
50,8	127	نعم	
0,4	1	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:16

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 50.8 % من أفراد العينة أجابوا بأن مناطقهم السكنية تتوفر بها لجان أحياء، ونسبة 48.8 % من المبحوثين أكدوا عدم وجود اللجان، وهذا راجع الى طبيعة العينة حيث أن 70 % من المستجوبين تقريبا هم من مناطق شبه حضرية وريفية و30 % هم من سكان مدينة سيدي بلعباس وهي منطقة حضرية، وكما نعرف أن هذه اللجان تعرف انتشارا واسعا في المناطق الحضرية نظرا لزيادة الكثافة السكانية وكثرة المشاكل فيها، وتقل في المناطق شبه الحضرية والريفية هذا بطبيعة الحال على مستوى المجتمع الجزائري الذي يعتبر من المجتمعات الثالثة التي كانت لا تولي أهمية كبيرة لهذه الجمعيات، أما في السنوات الأخيرة نجد أن هذه اللجان زاد عددها نظرا لأهميتها ولعجز السلطات المحلية عن تغطية جميع احتياجات المواطنين على المستوى المحلي مما زاد من عناية الدولة والمواطن بها حيث يشير إليها المشرع الجزائري في المادة الأولى من القانون الأساسي الخاص بلجان الأحياء بأنها

¹ صفاء الدين محمد، مرجع سابق، ص 314، نقلا عن: Dakar seminar, The policy of develepeement its requirment in relation to humain rights, revue sen' églaise de droit, N° 22 December (1977).

همزة وصل بين الإدارة والمواطن بما تحمله من دلالات ومغزى، بالإضافة إلى توعية المواطنين وحثهم على المساهمة في ترقية الحي ودعم الجمعيات المحلية، وتنشيط الفضاء الثقافي والوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة، باختصار هو يراها بأنها جمعية أم تحتضن الفاعلين في وسط التجمعات الحضرية الجديدة.

لكن رغم ذلك مازال البعض من المواطنين وخاصة فئة الشباب يجهلون أهميتها وهذا ما سيظهر من خلال الجدول الموالي حيث أن نسبة 56.8% يجهلون دور هذه اللجان والبعض الآخر لا يعرفها أصلا، وذلك ما استنتجته خلال مقابلاتي المتكررة مع الطلبة.

14. رأي الشباب حول دور لجان الأحياء:

النسبة %	التكرار		
56,8	142	بدون اجابة	دور اللجان
16,8	42	دراسة وحل مشكلات الحي	
6,4	16	ايصال انشغالات المواطنين للسلطات المحلية	
2,4	6	خلق الوعي بين السكان	
2,8	7	تنظيم جهود المتطوعين	
3,2	8	مساعدة الفقراء	
1,2	3	مراقبة سير المشاريع التنموية في البلدية	
3,2	8	لا دور لها	
7,2	18	أخرى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 17

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية المبحوثين لا يعرفون ما هو دور لجان الأحياء فنسبة 56.8 % لم يجيبوا على السؤال بالإضافة إلى نسبة 3.2 % من أفراد العينة يرون أن لا دور لها أي ما يقارب 60 % من أفراد العينة، وهذا الجهل الكبير بدور هذه اللجان التي تعتبر في كثير من الدول المتقدمة وحتى دول العالم الثالث المنظم الأساسي للجهود التطوعية والفاعل الأساسي في حل العديد من المشاكل التي نواجه سكان الحي والوسيط بين السكان المحليين والسلطات المحلية ، يمكن إرجاع سببه إلى قلة انتشار هذه اللجان وضعف نشاطاتها وهنا يمكننا استحضار دراسة السعيد رشيد حول لجان الأحياء حيث وصل في نتائج هذه الدراسة إلى أن "السكان المحليين عبروا عن خيبة أملهم في هذه اللجان وتدمرهم من أعضائها، وأنهم لا يرونهم إلا في المناسبات وأنهم يخدمون مصالحهم الشخصية بصفة أساسية ثم مصالح الأقارب والمقربين منهم وكذا أصحاب النفوذ"¹، وهذا يعطي لنا صورة تفسر لنا جانباً أساسياً لفهم سبب عدم معرفة الشباب بأدوار هذه اللجان.

15. مدى مشاركة الشباب في حملة تنظيف حيه أو بلديته:

النسبة %	التكرار		
34,0	85	لا	المشاركة في حملات التنظيف
64,4	161	نعم	
1,6	4	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 18

من خلال الجدول نجد أن نسبة 64.4 % من الشباب المبحوثين يشاركون في حملات تنظيف حيه أو بلديته، فيما نجد ما نسبته 34 % من أفراد العينة لا يشاركون.

¹ السعيد رشيد: لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

و بالتالي فالتطوع عند الشباب مازال أقل من المطلوب خاصة في أعمال بسيطة مثل حملات التنظيف، وقد يرجع سبب عدم مشاركة الشباب في هذه العمليات إلى اعتبارها من مسؤوليات الدولة وليس من مسؤوليات المواطن.

16. رأي الشباب في الإمكانيات التي يزخر بها مجتمعه المحلي والتي يمكن الاستفادة منها في التنمية المحلية:

النسبة %	التكرار		
47,2	118	بدون اجابة	امكانيات البلدية
8,8	22	الموارد البشرية	
20,8	52	الموارد الطبيعية	
4,4	11	موارد صناعية	
3,6	9	موارد سياحية	
15,2	38	أخرى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 19_

من خلال الجدول استعرضنا أجوبة المبحوثين حول الإمكانيات التي تزخر بها منطقته المحلية والتي يمكن الاستفادة منها في التنمية المحلية، ووجدنا أجوبتهم تراوحت بين الموارد البشرية وطبيعية وصناعية وسياحية حسب مكان إقامتهم، لكن الملفت للانتباه أن نسبة 47.2 % من أفراد العينة لم يجيبوا على هذا السؤال والسبب ليس هو عدم توفر موارد يمكن الاستفادة منها في التنمية المحلية فعلى الأقل إن لم تتوفر المنطقة على موارد طبيعية أو صناعية أو سياحية فإنها بالتأكيد تتوفر على موارد بشرية، وإنما يرجع السبب في عدم الإجابة إلى عدم اهتمام الشباب بمشاريع التنمية المحلية، واتكاهم على الدولة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي بالإضافة إلى عدم وعيهم بضرورة مشاركة المواطن في هذه المشاريع وفي جميع مراحلها.

2.المبحث الثاني: العلاقة بين السلطات المحلية والمواطنين وأثره

على المشاركة المحلية للشباب.

تمهيد:

تعرف التنمية المحلية بأنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وبالتالي للتنمية المحلية تقوم على عامل أساسي وهو العلاقة الجيدة والمستمرة والسلسلة بين المواطنين والسلطات المحلية، ودعم هذه الأخيرة ومساندتها لمشاركة المواطنين، وذلك بتشجيع المبادرات الفردية والجماعية وخلق نوع من التعاون والعلاقات الاجتماعية البناءة التي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية وعدم إعاقته. فالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يسعى إلى إيجاد علاقات اجتماعية فهو يولد ولديه فطرة المشاركة، إلا أنّ الأفراد والمجتمع بصفة عامّة والحكومات والسلطات بصفة خاصة، قد تجعل الفرد يتبنى موقفا سلبيا، فالبيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان والسياسات المطبقة في هذا المحيط قد تكون عاملا مشجعا أو معوقا للمشاركة.

17. رأي الشباب حول الأطراف المسؤولة عن توفير وتحسين الخدمات التنموية والاجتماعية :

النسبة %	التكرار		
4,0	10	بدون اجابة	المسؤول عن توفير الخدمات التنموية
26,4	66	من اختصاص الدولة	
69,6	174	يشارك المواطن فيها	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 69.6 % من الشباب الجامعي المبحوث يرى أن المواطن يشارك في توفير وتحسين الخدمات التنموية والاجتماعية ونسبة 26.4 % ترى أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدولة لوحدها، وهذه النسبة وإن كانت قليلة فهي تدل على أن المواطن الشاب الجزائري مازال ينظر إلى الدولة على أنها هي العائل للشعب وهذا يرجع إلى الأسباب التي ذكرناها في الفصل الثالث وهي أن السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية السنوات القليلة الماضية كانت سياسات تتسم بأنها أبوية.

18. رأي الشباب حول المسئول عن توفير الخدمات التنموية وعلاقته بمحاولتهم تحسينها:

محاولة تحسين الخدمات التنموية								المسؤول عن توفير الخدمات
المجموع		بدون اجابة		لا		نعم		
% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	% النسبة	التكرار	
100	10	10.0	1	50.0	5	40.0	4	بدون اجابة
100	66	0.0	0	77.3	51	22.7	15	من اختصاص الدولة
100	174	1.1	2	73.6	128	25.3	44	يشارك المواطن فيها
100	250	1.2	3	73.6	184	25.2	63	المجموع

-الجدول رقم: 21-

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة 77.3% من الذين أجابوا بأن الدولة هي المسئولة عن توفير الخدمات التنموية، هي من اختصاص الدولة لم يشاركوا في تحسينها، وهذا دليل على ما جاء في الجدول السابق، وهو أنّ سبب عدم مشاركة الشباب في توفير وتحسين الخدمات التنموية المحلية يرتبط باعتقادهم أنّها من اختصاص الدولة، بالإضافة إلى أنّ 73.6% من الذين أجابوا بأنّ المواطن يشارك في تحسين هذه الخدمات لا يشاركون أيضاً في تحسينها، وهذا أكبر دليل على قلّة وعي الشباب ناحية هذه المشاركة.

19. رأي الشباب في الطريقة التي يستطيع المواطن المطالبة بواسطتها بتحسين مستوى الخدمات :

النسبة %	التكرار		
1,6	4	بدون اجابة	طريقة المطالبة بتحسين الخدمات
44,8	112	التقرب الى مصالح البلدية	
37,2	93	الانضمام الى لجنة الحي	
9,6	24	الاحتجاج الجماعي	
6,8	17	استخدام العلاقات الخاصة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم : 22_

عند استعراضنا لنتائج الجدول نلاحظ أن نسبة 44.8 % من أفراد العينة يرون أن الطريقة المناسبة التي يستطيع بواسطتها المواطن تحسين مستوى الخدمات على المستوى المحلي هي التقرب إلى المصالح البلدية وهذا ما يؤكد ما جاء في تحليل الجدول رقم 15، فالمواطن الجزائري والشباب على الأخص مازال ينتظر من الدولة ممثلة في السلطات المحلية أن تهتم وتوفر له جميع الخدمات التنموية والاجتماعية دون أن يحرك هو ساكنا وهذا ما يؤكد فرضية أن الشباب الجزائري عنده اختلال بين مفهوم الحق والواجب.

20. رأي الشباب حول حقه في ادلاء رأيه بخصوص المشاريع التنموية المحلية :

النسبة %	التكرار		
16,8	42	لا	حق ادلاء الرأي بخصوص المشاريع
78,0	195	نعم	
5,2	13	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم 23_

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 78 % من المبحوثين أجابوا على أن للمواطن حق المشاركة في المشاريع التنموية التي تقوم بها السلطات المحلية لتطوير المستوى المعيشي لسكانها المحليين، ومن هنا نستنتج أن الشباب عندهم معرفة بالحق في المشاركة لكن المشكلة هي عدم وعيهم بأبعاد ومتطلبات هذه المشاركة وهذا ما اتضح لنا في الجدول رقم 15 حيث أن نسبة 1.4% من أفراد العينة هي التي تعرف أن هذه المشاركة تكون استشارية وتقريرية وتنفيذية أما أغلبية المبحوثين ونسبهم 34.6% فيرون في المشاركة الجانب التنفيذي فقط مما يؤثر سلبا على مشاركة هذه الفئة من المواطنين في التنمية المحلية فهي تجهل بأن " المشاركة هي مساهمة واشتراك الأفراد في تنمية المجتمع في كافة مراحل وخطوات العملية التنموية بداية من رسم الخطط واتخاذ القرارات، وأنه لا بد أن يكون هذا الاشتراك وتلك المساهمة من خلال وعيهم بأهمية المشاركة واقتناعهم بأهمية الدور الذي يقومون به ".¹

¹ احسان حفطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 343.

21. طريقة مواجهة الشباب للمشاكل على المستوى المحلي مثل نقص مياه الشرب أو انعدام الصرف الصحي :

النسبة %	التكرار		
4,4	11	بدون اجابة	طريقة مواجهة مشكلة في الحي
52,0	130	تشتكي للمصالح البلدية	
35,6	89	تتعاون مع الجيران لحل المشكلة	
8,0	20	تنتظر المصالح البلدية دون شكوى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 24-

من خلال استقراء نتائج هذا الجدول نجد أن نسبة 52 % من أفراد العينة يشتكون للمصالح البلدية في حال وجود مشكل مثل نقص المياه أو انعدام الصرف الصحي، تضاف إليهم نسبة 8 % من أفراد العينة الذين لا يشتكون بل ينتظرون المصالح البلدية، وهذا ما يؤكد ما جاء في الجدول رقم 22 فالمواطن الشاب مازال يتكل على دور الدولة في حل مشاكل التنمية المحلية دون أن يحرك هو ساكنا أو يقوم بأي مجهود شخصي.

22. وعي الشباب المستجوب بحقوقهم كمواطنين:

النسبة %	التكرار	عدد الحقوق
19.6	10	بدون إجابة
34.8	29	حق واحد
24.4	58	حقين
14.8	78	ثلاثة حقوق
4.8	75	أربعة حقوق
1.6	4	خمسة حقوق أو أكثر
100	250	المجموع

الجدول رقم: 25

من خلال الجدول أعلاه، والذي أفرغت فيه نتائج سؤال مفتوح وجه للعيّنة حول ما هي حقوقكم كمواطن، وجدنا أن نسبة 19.6% من أفراد العيّنة لم تجب على هذا السؤال وهي نسبة معتبرة، أما بقية أفراد العيّنة فكانت إجاباتهم ضيقة محصورة في ذكر حقّ أو حقّين، حيث أن نسبة 34.8% ذكروا حقّ واحد كان الحق في السكن وحرمة العيش الكريم، وألها بنسبة 40.4%، واحتل الحق في العمل المرتبة الثانية بنسبة 8.4% (الجدول 62 الملاحق)، أما نسبة 24.4% من أفراد العيّنة فقد ذكروا حقين فقط، احتلّ الحق في العمل كذلك الصدارة فيها بنسبة 16.4% ثمّ الحقّ في السكن بنسبة 7.6% من هذه الفئة التي ذكرت حقين (الجدول 63 الملاحق).

فيما نجد نسبة 19.6% من أفراد العيّنة لم يجيبوا على هذا، وهنا نفتح باب التساؤل على مصراعيه حول سبب عدم وعي الشباب بحقوقهم كمواطنين، والغريب في الأمر أنهم شباب متمدرس، درس هذه الحقوق في البرامج المدرسية، فهل الخلل في هذه البرامج هو أنها لمتوصل المعلومات بالشكل المطلوب أم الخلل في عدم ممارسة هذه الحقوق واختبارها على أرض

الواقع ؟ وبالتالي فهذه النتيجة أكبر دليل على وجود أزمة مواطنة عند الشباب الجزائري، فالوعي الحقوقي* يعتبر من أهم مقومات المواطنة الصالحة، وبدون هذا الوعي لا يُمكن التحدّث عن مواطن فعال يمارس حقوقه وواجباته على أرض الواقع، ولا يُمكن التحدّث عن أيّ نوعٍ من المشاركة.

23. وعي الشباب المستجوب بواجباتهم كمواطنين:

النسبة %	التكرار	عدد الواجبات
22.0	55	بدون إجابة
48.4	121	واجب واحد
25.6	64	واجبين
3.6	9	ثلاثة واجبات
0.4	1	أربعة واجبات أو أكثر
100%	250	المجموع

الجدول رقم: 26

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 22% من أفراد العينة لم يجيبوا على هذا السؤال، ونسبة 48.4% ذكروا واجب واحد، وقد تركزت إجاباتهم حول واجب واحد، حماية الممتلكات العامة بنسبة 30% واحترام القانون بنسبة 11.6% (الجدول 67 الملاحق). أما فئة الذين ذكروا واجبين فتمثّلت نسبتهم في 25.6% من أفراد العينة تركزت إجاباتهم كذلك حول واجب احترام القانون وحماية الممتلكات.

ومن خلال هذا نستنتج أن الوعي بالواجبات قليل، مثله مثل الوعي الحقوقي عند الشباب المستجوب، وهذا ما يؤكّد لنا أزمة الوعي عند الشباب، وهذا ما يؤثر سلباً على مشاركتهم، ويُمكن إرجاع قلة الوعي هذه إلى عدة أسباب من بينها عدم تلقي الشباب تكويناً

* الوعي الحقوقي: يعرفه وسي Wasby بأنه "ذلك الوعي العام بأن الحقوق يُمكن المطالبة بها والدفاع عنها، ضد الآخرين، ولاسيما الحكومة، فالناس يدركون أنهم يمتلكون حقوقاً وأنّ هذه الحقوق يجب ألا يتمّ اختزالها من قبل الحكومة والآخرين". سياسة حقوق الإنسان، فرغلي هارون.

بخصوص قيم المواطنة وآليات ممارستها على أرض الواقع بطريقة عملية ومنظمة، فلكل ما تلقوه في المراحل الدراسية السابقة كان بشكلٍ نظري لم يرتبط بالواقع المعاش، ولم يتبعه تجسيد وممارسة على أرض الواقع¹، بالإضافة إلى أنّ كثيراً من الشباب الجامعي يعتقد أنّ الحصول على الحقوق أولى من أداء الواجبات، وهذا ما يترتب عنه تقصير في أداء الواجبات تجاه الوطن والمجتمع، وهذا ما أكدته دراسة كل من الدكتور فوزي ميهوبي وسعد الدين بوطبال، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الشباب الجامعي يؤكدون أنهم غير مقصرين في أداء واجباتهم نحو وطنهم.²

24. مدى شعور الشباب بالانتماء إلى مجتمعه المحلي (بلديته أو حيه):

النسبة %	التكرار		
12,8	32	لا	الانتماء الى المجتمع المحلي
58,8	147	نعم	
26,0	65	احيانا	
2,4	6	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 27

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة 58.8 % من المبحوثين يجنون مكان إقامتهم ويشعرون بالانتماء إليه وهذه الميزة على قدر من الأهمية لأن شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه المحلي يعتبر دافعا حقيقيا للمشاركة والتطوع.

¹ رحوي عائشة، المدرسة والمواطنة، الطور المتوسط ببعض مؤسسات مدينة تلمسان نموذجاً، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2010، ص 132.

² فوزي ميهوبي وسعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014، ص 69.

25. تفكير الشباب في تغيير مكان الإقامة:

النسبة %	التكرار		
58,0	145	لا	التفكير في الرحيل
40,0	100	نعم	
2,0	5	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 28_

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة 58 % من أفراد العينة يجوبون مكان إقامتهم ولا يفكرون في تغييره وهذا أكبر دليل على وجود انتماء قوي بين الشباب والمجتمع المحلي الذي يعيشون فيه. لكن هذا الانتماء لم يترجم في واقع المجتمع الجزائري إلى مشاركة فعالة لهؤلاء الشباب للنهوض بمجتمعاتهم المحلية وتحسين المستوى المعيشي بها. لكن في المقابل نجد أن نسبة 40 % من أفراد العينة يرغبون في الانتقال من منطقتهم السكنية وهي نسبة معتبرة وذات دلالة وبالرجوع الى الميدان وجدنا أن المستجوبين يرجعون سبب رغبتهم في تغيير مكان إقامتهم الى نقص وافتقار هذه الأخيرة للنقل والنظافة وأماكن الترفيه، وبعدها عن الجامعة وقلة فرص العمل بها، وهي أسباب تصب في نقص الخدمات التنموية في المنطقة والتي كانت من المفروض حافزا ودافعا قويا للمشاركة المحلية بدلا من أن تكون سببا للانتقال من محل الإقامة، وذلك نتيجة قلة الوعي بأهمية المشاركة المحلية ونتائجها وثمارها وليس نتيجة عدم الشعور بالانتماء.

26. مشاركة الشباب في حملات التنظيف بمجتمعه المحلي وعلاقته بالشعور بالانتماء له:

الشعور بالانتماء										
المشاركة في التنمية		دائماً		أحيانا		أبدا		بدون اجابة		المجموع
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
50.6	43	31.8	27	16.5	14	1.2	1	100	85	نعم
63.4	102	23.6	38	11.2	18	1.9	3	100	161	لا
50.0	2	0.0	0	0.0	0	50.0	2	100	4	بدون اجابة
58.8	147	26.0	65	12.8	32	2.4	6	100%	250	المجموع

الجدول رقم: 29

يتبين من نتائج الجدول أن نسبة 63.4% من أفراد العينة الذين أجابوا بأنهم يشاركون دائماً في حملات التنظيف يشعرون بالانتماء إلى منطقتهم المحلية، وهذا ما يؤكد ما جاء في الجدول السابق أن الشعور بالانتماء يعتبر عاملاً أساسياً لرفع مستوى المشاركة عند الشباب، فالانتماء إحساس وشعور وإدراك نفسي واجتماعي يترجم في شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته، ويمكن قياسه من خلال الموقف والأفعال وردود الأفعال ومدى مشاركة المواطن أو عزوفه ومدى التعاون أو الصراع ومدى التزام السوي أو الانحراف إلى السلوك المرضي، ومدى التماسك أو التفكك الاجتماعي وغير ذلك من المعايير.¹

¹ محمد سيف فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء 2007، ص 58.

2.المبحث الثاني: العلاقة بين السلطات المحلية والمواطنين وأثره على المشاركة المحلية للشباب

تمهيد:

تعرف التنمية المحلية بأنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وبالتالي فالتنمية المحلية تقوم على عامل أساسي وهو العلاقة الجيدة والمستمرة والسلسلة بين المواطنين والسلطات المحلية، ودعم هذه الأخيرة ومساندتها لمشاركة المواطنين، وذلك بتشجيع المبادرات الفردية والجماعية وخلق نوع من التعاون والعلاقات الاجتماعية البناءة التي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية وعدم إعاقتها. فالإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا يسعى إلى إيجاد علاقات اجتماعية فهو يولد ولديه فطرة المشاركة، إلا أنّ الأفراد والمجتمع بصفة عامّة والحكومات والسلطات بصفة خاصة، قد تجعل الفرد يتبنى موقفا سلبيا، فالبيئة والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان والسياسات المطبقة في هذا المحيط قد تكون عاملا مشجعا أو معوقا للمشاركة.

27. رأي الشباب في السلطات المحلية :

النسبة %	التكرار		
3,6	9	بدون اجابة	وصف السلطات المحلية
14,8	37	بيروقراطية	
12,4	31	التسيير العقلاني	
13,2	33	المحسوبية والجهوية	
3,2	8	الشفافية	
42,4	106	سوء التسيير	
10,0	25	الرشوة	
0,4	1	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:30

من خلال استعراضنا لنتائج الجدول نلاحظ أن الشباب يحملون نظرة جد سلبية فيما يخص السلطات المحلية حيث أن ما نسبته 42.4 % من أفراد العينة يصفون السلطات المحلية بسوء التسيير، و 14.8 % وصفوها بالبيروقراطية و 13.2 % من الشباب المبحوثين علقوا عليها بالمحسوبية و 10 % منهم قالوا أن الرشوة تغلب على طابعها، وهذه النظرة السلبية تعتبر من أهم معوقات مشاركة الشباب في التنمية ذلك أن المشاركة المحلية هي جهود تطوعية يقوم بها المواطنين بالتعاون مع السلطات المحلية لتنمية مجتمعاتهم، وهنا نستحضر جولة أليكس دي توكفيل في أنحاء أمريكا محاولا التعرف على جوهر الصفة الفريدة للجمهورية، والذي قدمه في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) " وكان أكثر ما أعجب به هذا الشاب الفرنسي هو: حيوية الحكومات المحلية، فمن خلال الحكومة المحلية كان الأفراد يدفعون إلى المشاركة في الشؤون العامة، وغرس شعور الوحدة بدا وكأنه يخفف من الميل الطبيعي لدى الناس للاهتمام بمصالحهم الشخصية فقط، كما أن المؤسسات المحلية تقدر الحرية، الحريات المحلية التي تمتد عددا كبيرا من المواطنين

على تقدير حب الأطفال والجيران، وجعلهم على اتصال مع بعضهم، وتجبرهم على مساندة بعضهم رغم الغرائز التي تفرقهم" ووفقا لتوكفيل فهذا الحكم المحلي النشط هو الذي شجع نوعا من الوطنية أو الفضائل المدنية اختلطت في النهاية بطريقة ما مع المصلحة الشخصية، وهي فضائل مدنية ولدت من مصلحة شخصية مستتيرة هي كما اعتبرها توكفيل أعظم فضائل الحكومة الأمريكية...¹ التي شجعت المواطنين على المشاركة تنمية مجتمعاتهم المحلية بجهودهم المحلية وبدون انتظار مساعدات الدولة. في المقابل نجد أن السلطة في العالم الثالث وفي الدول العربية بالأخص والتي تنتمي إليها الجزائر، تستعمل -السلطة- كوسيلة لاحتكار الحقل السياسي والانفراد بالقرار وإقصاء الآخرين من المشاركة "فالعامل الأول لضعف المشاركة يبدو بلا شك هو إرادة الاحتكار، احتكار السلطة والثروات، فالمشاركة في هذا الوضع لا تتاح إلاّ بالقدر الذي يقتصر على مشاركة محدودة جدًّا في إدارة السياسة ورسم الاختيارات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية،الداخلية والدولية. وهي لا تقبل بإمكانية تداول حقيقي للسلطة يسمح بحلول أشخاص جدد واختيارات بديلة، ويتعزز هذا الوضع عندما يجد في البنية الاجتماعية وفي الثقافة السائدة أرضية غير مسهلة للمشاركة"¹

¹ دون إي. إيبرلي، ت: هشام عبد الله، بناء مجتمع من المواطنين، (ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 282.

28. رأي الشباب اتجاه رئيس بلديته:

النسبة %	التكرار		
31,6	79	لا يهمني	الرأي اتجاه رئيس البلدية
20,0	50	ايجابي	
48,4	121	سلي	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 31

عند استعراضنا لنتائج الجدول أعلاه نجد أن نسبة 48.4 % من الشباب المبحوثين يحملون نظرة سلبية عن رئيس بلديتهم و31.6 % من أفراد العينة أجابوا بأن الأمر لا يهمهم. و من هنا نستنتج أن العلاقة متوترة بين الشباب والسلطات المحلية ، وهذا التوتر يفقدها كثيرا من القدرة على اقناعهم وتوجيههم لمشاركة الدولة في مشروعات التنمية المحلية، كما تعبر هذه الفجوة بين الشباب والسلطات المحلية، وهذه النظرة السلبية التي يحملونها اتجاه هذه الأخيرة عن حالة اغتراب لدى الشباب الجزائري في وطنه (أي إحساس الشباب بأن المجتمع والسلطة فيه لا يشعران به ولا يعنيهما أمره) مما أفقدهم الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وأدى إلى أزمة مواطنة في المجتمع الجزائري مثله مثل المجتمعات العربية: " فمعظم الأقطار العربية تعيش في حالة أزمة مواطنة، لأن عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه تنحصر في الفئة الحاكمة أو ضمن نموذج بطركي أولا، وإن أمر تداول السلطة محتكر بيد فئة حاكمة دون إعطاء المجال للجيل الجديد، كما أن الأفراد بالرأي دون احترام رأي الآخرين هو صيغة مستمرة ودائمة في معظم الأقطار العربية"¹، كل هذا من شأنه أن يضعف الشعور بالانتماء عند الشباب وبالتالي يؤدي إلى عزوفه عن المشاركة في مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية.

¹ هادي نعمان الهبتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، (ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 150.

29. مدى اهتمام السلطات المحلية بانشغالات المواطنين وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم:

النسبة %	التكرار		
6,4	16	دائما	اهتمام السلطات بانشغالات المواطنين
71,2	178	أحيانا	
20,4	51	أبدا	
2,0	5	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 32

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 71.1 % من أفراد العينة صرحت أن السلطات المحلية تهتم بانشغالات المواطنين وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم أحيانا و 20.4 % من هم يرون أنها لا تحل هذه المشاكل أبدا، وهذا ما يؤكد ما جاء في الجدول السابق وهو أن هناك فجوة بين المواطنين والسلطات المحلية، فعدم تلبية حاجات المواطنين والاهتمام بانشغالاتهم يرسم نظرة سلبية عند المواطن عن هذه السلطات ويكبر الفجوة بينهم مما يخلق نوعا من عدم التفاهم والتعاون وبالتالي تتأثر مشاركة المواطن سلبا بهذه العوامل، وقد أرجع محمد خشمون في دراسته حول مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية: "الأسباب التي تحول دون تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من طرف السلطات المحلية إلى المركزية الإدارية المتجسدة في عدم التركيز والوصاية المفرطة والتمويل المركزي المشروط، الذي يترتب عليه تدخل الجهات الممولة في قرارات -هذه المجلس بالنسبة للتنمية المحلية على تراب البلدية التي انتخبوا فيها"¹. بالإضافة إلى إشارته إلى اهتمام هذه السلطات بالمصالح الفردية الشخصية على حساب المصالح العامة.

¹ محمد خشمون ، مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، (جامعة منتوري قسنطينة، 2010، 2001)، ص 371.

30. مدى قيام المسؤولين المحليين بإعلام وشرح نوع المشاريع التنموية المحلية للمواطنين:

النسبة %	التكرار		
2,8	7	دائما	شرح نوع المشاريع من طرف السلطات
38,0	95	أحيانا	
57,6	144	أبدا	
1,6	4	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 33_

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة 57.6 % من الشباب الجامعي المبحوث نفت قيام المسؤولين المحليين بإعلام وشرح نوع مشاريع التنمية المحلية للمواطنين، وهذا يعتبر من أهم معيقات مشاركة الشباب في التنمية المحلية، فكما جاء في التحليلات السابقة مشكلة الشباب ليست الحب والانتماء إلى المجتمع المحلي، وإنما قلة الوعي بطرق المشاركة ومتطلباتها، وعدم قيام المسؤولين بالتقرب من المواطنين وخاصة الشباب وشرح لهم أنواع هذه المشاريع وأهميتها والفائدة المنتظرة منها يعتبر أهم عامل ساهم في قلة وعي الشباب بأهمية المشاركة، "فالوعي هو الذي يجعل الشباب مشاركا إيجابيا وفعّالا، ويتيح له الفرص لتحمل أعباء ومسؤوليات مواجهة بعض المشكلات الكبرى التي يعاني منها المجتمع، كما يجعله متابعا لكافة التطورات التنموية والعلمية والتكنولوجية واستعابها ومواجهة نتائجها، وأيضا يجعله على وعي بأبعاد الصراعات الإيديولوجية والمشاكل والاحتياجات التنموية المحلية، ويجدد موقفه منها بوعي".¹

¹ عبير عبد المنعم فيصل، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، (مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، 2009)، ص 121.

31. حجم ثقة الشباب في المسؤولين المحليين في البلدية والولاية:

النسبة %	التكرار		
3,6	9	كبيرة	حجم الثقة في المسؤولين
44,8	112	متوسطة	
49,2	123	معدومة	
2,4	6	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 34_

من خلال استعراضنا لنتائج الجدول وجدنا أن ثقة غالبية الشباب المبحوثين في المسؤولين المحليين معدومة حيث أن نسبة 49.2% من أفراد العينة أجابوا بأن ثقتهم معدومة باتجاه المسؤولين ونسبة 44.8% منهم أجابوا بأن ثقتهم متوسطة فيهم وهذا ما يؤثر سلبا بطبيعة الحال على مشاركة هؤلاء الشباب في المشاريع التنموية حيث أن الثقة هي عماد التواصل الذي يؤدي إلى المشاركة والتعاون بين الجماعة، ويعرفها فرانسيس فوكوياما: "بأنها التوقع أو الانتظار الذي يولد، في جماعة محلية، من سلوك منتظم، مستقيم ومتعاون مؤسس على معايير مشتركة ينتج عن التضامن والتلاحم"¹، وإذا نظرنا إلى العلاقة بين السلطات المحلية والمواطن في الجزائر وجدناها محكومة ببعث زبوني انهارت فيه الثقة المبنية على أسس متينة وحلت محلها نوع آخر مبني على المصلحة الخاصة وليست العامة.

"فان خيار الثقة بهذه الدرجة الكبيرة لا يعني أن الناس أصبحوا يعيشون بدون ثقة، بل إن ذلك يعني دعم ثقة من نوع آخر وهي الثقة البيئية العلائقية، وهذا من شأنه أن يدعم الانغلاق والعلاقات الشخصية الضيقة، ويفتح الباب للتوصيات والوساطة وغيرها والتي تعد في جانب منها مدخلا من مداخل الفساد، مما يقضي على الثقة الموضوعية المؤسساتية، ويترك

¹ فرانسيس فوكوياما، ت: عامر سلطان، "الانخيار العظيم، الطبيعة الإنسانية وإعادة النظام الاجتماعي، الراية: ملفات القرن العشرين، العدد 6475 يناير 2000، ص 7.

بدون شك أثرا سلبيا على الحياة المعاصرة المبنية على التنوع والتعدد والتعاون في فضاء يتميز بالشمولية والانفتاح".¹

و نستحضر هنا دراسة بومخلوف وزملائه حول الشباب الجزائري واقع وتحديات حيث انتهت الدراسة إلى ضعف ثقة الشباب في المؤسسات وحتى في العلاقات العامة، باستثناء المؤسسات الدينية، وهذا ما يؤكد نتائج دراستنا الحالية وهو أن ضعف ثقة المواطنين الشباب في السلطات المحلية هو أحد العراقيل التي تقف وجها لوجه أمام فعالية مشاركة هذه الفئة النشطة من المجتمع في رفع عجلة التنمية المحلية، وأرجعت الدراسة السابقة الذكر جذور هذا الوضع أو أزمة الثقة بين المواطن والسلطة إلى أسباب تاريخية سببها البطش والقصر الذي عرفه المجتمع الجزائري عبر تاريخه مع الاستعمار الفرنسي، فالثقة مرتبطة بالاستبداد والقمع والقهر، ومما زاد من تعميقها الظروف المؤلمة التي مر بها المجتمع الجزائري في العشرية السوداء حتى أصبح الشك والخوف متغلغل في النفوس حتى بين أقرب المقربين.

و يمكن إضافة أسباب أخرى أثرت على هذه العلاقة والتي ظهرت في السنوات الأخيرة وهي انتشار الفساد الإداري والمالي واستشرائه في المجتمع الجزائري بصفة كبيرة حيث انتشرت المحسوبية والرشوة والعمولة وأصبحت هي التي تحكم هذه العلاقة بين المواطن والسلطات المحلية وهذا ما كان أثره جد سلبي على هذه العلاقة.

¹ بومخلوف محمد وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات، مرجع سابق، ص 367.

32. قنوات الاتصال المستعملة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي

والمواطنين:

النسبة %	التكرار		
7,2	18	بدون اجابة	قنوات الاتصال المستعملة بين السلطات والمواطنين
53,2	133	أيام استقبال	
20,4	51	لجان الأحياء	
5,6	14	اللقاءات الجوارية	
8,4	21	اللجان المنتخبة	
5,2	13	تكنولوجيا الاتصال الحديثة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 35

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القناة الأكثر استعمالا للاتصال بين أعضاء المجلس البلدي والمواطنين هي أيام الاستقبال حيث أن نسبة 53.2 % من أفراد العينة اختاروا هذه الوسيلة، ثم تأتي بعدها لجان الأحياء بنسبة 20.4 % أما القنوات الأخرى فرغم وجودها فهي غير مفعلة، وهذا ما يؤثر سلبا على المشاركة المحلية فكما نعلم أن جيل الشباب اليوم هو جيل متفتح على تكنولوجيا الاتصال ويستخدمها بصورة كبيرة إلى درجة أنها أصبحت من الحاجات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لذا كان من الواجب تفعيل وسائل التكنولوجيا للتواصل أكثر مع الشباب واشراكهم في العمل التنموي، فشباب اليوم ينتمي إلى قيم تقدمية وهو في أمس الحاجة إلى الانتماء إليها نظرا لشدة التواصل والاتصال بين العالم نتيجة العولمة التي أصبحت تغزو العالم، وهذه القيم التقدمية قد تدخل الشباب في كثير من الأحيان في صراع مع أصحاب القيم المحافظة والمقاومة للتغيير ممن حوله، وهذا الصراع يبدو واضحا على المستوى المحلي لماله من خصوصيات اجتماعية وثقافية وبالنظر للظروف الراهنة

للمجتمع الجزائري نجد أن هذا الصراع أصبح يعيق اندماج الشباب ومشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لمجتمعه، ذلك أن الحاجة إلى الانتماء ترتبط بالحاجة إلى المشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية، وبما يرتبط بها من شعور بالإنتاجية والمردودية.

33. سماح السلطات المحلية للمواطنين المشاركة في إنجاز المشاريع التنموية المحلية والتخطيط لها:

النسبة %	التكرار		
4,8	12	بدون اجابة	المشاركة في إنجاز المشاريع
3,2	8	دائما	
50,0	125	أحيانا	
42,0	105	أبدا	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 36

من خلال استعراض نتائج الجدول أعلاه نجد أن نسبة 50% من أفراد العينة أجابوا بأن السلطات المحلية تستشير وتسمح للمواطنين بالمشاركة في المشاريع التنموية المحلية أحيانا ونسبة 42% منهم أجابوا بأنها لا تستشيرهم أبدا ولا تسمح لهم بالمشاركة .

وهذا يعتبر من أهم المعوقات التي أدت إلى ضعف المشاركة المحلية في المجتمع الجزائري ، ويرجع السبب الأساسي له في أن الدولة الجزائرية انتهجت بعد الإستقلال سياسات تنموية أبوية ، كانت الدولة فيها المسير والممول والمنفذ للمشاريع التنموية ، وهذه العقلية ما زالت متغلغلة في أعمدة السلطة الجزائرية لأنها سلطة مشخصة أي سلطة أفراد وليست سلطة مؤسسات ، وهنا نستحضر وصف توكفيل لمثل هذه السلطات وأثرها على الشعب بقوله: فوق الجنس البشري تقف سلطة واسعة وحارسة ، تأخذ على نفسها ضمان ارضائهم والحرص على مصيرهم ، سلطة مطلقة ومدققة ومنتظمة ، وبعيدة النظر ومعتدلة قد تكون مثل سلطة الأبوين،و إذا كانت مثل سلطتهم فإن هدفها إعداد الرجال لمرحلة الرجولة،ولكنها على

العكس من ذلك تسعى لإبقائهم في مرحلة الطفولة على الدوام، وترغب للغاية في أن يبتهج الناس شريطة ألا يفكروا بأي شيء سوى الابتهاج، ومثل هذه الحكومة تعمل لسعادتهم عن طيب خاطر. ولكنها تريد أن تكون الوكيل الوحيد والوسيط المفرد لتلك السعادة، فهي تعمل للحفاظ على أمنهم، و تعد لتوفير احتياجاتهم، وتتدبر أمر مشاغلهم الرئيسية وتوجه جهودهم مثل هذه الحكومة كما يقول توكفيل (تجعل ممارسة الإنسان لأدواته الحرة أقل فائدة وتجرد الإنسان تدريجيا من كل ما يمكن استخدامه في نفسه)، وأنها حكومة تشجع مصالح الفرد الشخصية لأنها تعمل على تغذيتها، حكومة تضعف روح الأفراد، وتقود في النهاية إلى تردي للمواطنة والمجتمع المحلي، لأن الناس يتوقفون عن الاهتمام بها، وهذا هو الاستبداد الذي حذر منه توكفيل (التحكم في عقول الناس ليصبحوا مواطنين لا يشاركون في المواطنة)...¹

وهذا بالضبط ما حدث في المجتمع الجزائري سياسات الدولة التنموية أنتجت لنا مواطنين متواكلين فالاشتراكية صنعت من الفرد الجزائري كائنا متواكلا أو اتكاليا تسيره عقلية بافلوفية خاضعة لمؤثرات خارجية، وأما الرأسمالية شكلت شخصية أنانية برغماتية إلى أقصى الحدود.²

¹ دون إي. إيبرلي، مرجع سابق، ص 284

² محمدغربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، مرجع سابق، ص 311

34. مدى اهتمام أعضاء المجلس الشعبي البلدي بتشجيع وتنظيم الجهود التطوعية للمواطنين في المجالات المختلفة:

النسبة %	التكرار		
2,4	6	بدون اجابة	تشجيع وتنظيم الجهود
4,8	12	دائما	
60,8	152	أحيانا	
32,0	80	أبدا	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 37

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 60.8% من أفراد العينة أجابوا بأن أعضاء المجلس الشعبي البلدي لا يهتمون إلا أحيانا بتشجيع وتنظيم الجهود التطوعية التي يقوم بها المواطنون وأقرت نسبة 32% منهم أن السلطات لا تهتم أبدا بتنظيم هذه الجهود .

ومن هنا يتبين لنا الفجوة القائمة بين السلطات والمواطنين مما يجد بشكل كبير من دور الشباب في المشاركة ،فعدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم وتجنيدهم للمشاركة الفعالة في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع ، يربك المشاركة ويصرفها عن تحقيق أهدافها ،خاصة إذا تزامن ذلك مع عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها، مع اهتمامها بتحقيق مصالحها فقط على حساب اهتمامها بالمصلحة العامة للأفراد المحليين مما يزيد في عدم ثقة الأفراد المحليين فيها وتجاهل كل مبادرة تقوم بها...¹ بالإضافة إلى هذا فإن القيادات المحلية غالبا ما تعرقل مشاركة الشباب بالخصوص لأنها تخشى ظهور قيادات شابة حاملة لشعلة التغيير تسحب من تحتها بساط المسؤولية .

¹عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص69

35. رأي الشباب في حق مشاركة بعض المواطنين في مداولات المجالس المحلية
لمناقشة احتياجات المواطنين:

النسبة %	التكرار		حق المواطنين في المشاركة في المداولات
58,8	147	لا	
37,6	94	نعم	
3,6	9	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 38_

عند استعراضنا لنتائج الجدول اتضح لنا أن نسبة 58.8 % من الشباب المبحوثين يجهلون حق مشاركة المواطنين في مداولات المجالس المحلية المنتخبة.

وهنا لنا أن نطرح السؤال كيف يمكن أن يشارك هذا الشاب في التنمية المحلية وهو لا يعرف حقه كمواطن في بلديته؟ إذن المشكلة هي مشكلة وعي، بطرق المشاركة، بقوانين البلاد، بحقوق وواجبات المواطنة، فكما نعلم أن هذا الحق هو مكفول منذ سنوات وذلك من خلال قانون 09/08، المؤرخ في 1990/07/04 المتضمن لقانون البلدية والذي عدل مؤخرا والذي ينص على أن جلسات المجلس المحلي المنتخب يجب أن تكون علنية، بحيث يمكن للمواطنين حضور جلسات المجلس، وإن كان هذا الحضور لا يعطي الحق بالتدخل في النقاش دون اذن رئيس المجلس، وإضافة الشفافية على عمل المجلس، نصت المادة 21 على أن يعلق محضر المداولة في المكان المخصص لإعلام المواطنين في مقر المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية أيام التي تلي انعقاد الجلسة، كما أنه يحق لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات وأن يأخذ منها نسخة على نفقته...¹

¹ بوحنية قوي ، التحول الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية، نمو مقارنة لحكومة رشيدة للجماعات المحلية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 1، ط1، ص 143.

وبالتالي فالمشكلة ليست في غياب القوانين الحامية للحقوق والواجبات ولكن المشكلة في عدم تفعيل هذه القوانين مما يعيق مشاركة المواطن في جميع المجالات، وليس المجال التنموي فحسب.

36. مشاركة الشباب في مداوالات المجالس المحلية المنتخبة:

النسبة %	التكرار		
2,4	6	دائما	المشاركة الشباب في المداوالات
15,2	38	أحيانا	
57,6	144	أبدا	
24,8	62	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 39

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 57.6% من المبحوثين لا يشاركون أبدا في مداوالات المجالس المحلية المنتخبة و 24.8% منهم لم يجيبوا على هذا السؤال وهذه النتيجة هي تحصيل حاصل لما جاء في الجدول السابق فشباب لا يعرف أن له الحق في المشاركة في هذه المداوالات لن يشارك فيها بطبيعة الحال ، وهذه النتائج توافق ما داء في دراسة دراسة نبيل حليلو تحت عنوان (التنمية والثقافة السياسية، أية علاقة)، حيث من خلال استجوابه لعينة من الطلبة الجامعيين وجد أن نسبة مشاركة الشباب في حضور مداوالات المجالس المنتخبة لم يتجاوز 02% وهي نسبة مخيفة على حد تعبيره وتحتاج أكثر من سؤال لمعرفة سبب ضالة هذه النسبة ، وأما النسبة المتبقية المقدرة ب 98.93% فمثلت أفراد الدراسة الذين لم يشاركوا بالحضور الاجتماعات ، وقد برروا ذلك بعدم أهمية هذا الحضور بنسبة 57.4% إلى جانب تبريرهم بعدم وجود ثقة بينهم وبين هذه المجالس وحققت نسبة ذلك 41.49%¹.

¹نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أية علاقة؟، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ورقلة، العدد الثامن، جوان 2012، ص35.

المبحث الثالث: المشاركة السياسية وأثرها على المشاركة المحلية للشباب

تمهيد:

لاشك أنّ المشاركة السياسية في أبسط تعريفاتها تعني إسهام المواطن في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، ابتداءً من التصويت في الانتخابات إلى الانضمام الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية، إلى الترشح للمناصب السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بتسيير وإدارة شؤون المجتمع. وتلعب المشاركة السياسية دوراً أساسياً في دعم وتطوير المشاركة في كل المجالات الأخرى بما فيها المشاركة في التنمية على المستوى المحلي، ذلك أنّ مساهمة المواطنين العارفين الواعين بمشاكلهم في اتخاذ القرارات السياسية العامة، أو حتى التأثير فيها بما يلائم حاجاتهم تجعلها أكثر تقبلاً من جانبهم، فالمشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك.

1.3- تعريف المشاركة السياسية:

يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى "تلك العملية التي يقوم من خلالها الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف وتحديدّها، أو التعرف على أفضل الوسائل لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم."¹

كما يعرفها سيدني وفربا بأنها "النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام وما يؤدونه من الأعمال بالإضافة إلى التأثير في القرارات الحكومية"²

¹ - الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، (دط، القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010)، ص 97.

² - عبد محمد عبد الرحمن والسيد شحاتة السيد، علم الاجتماع السياسي (دط، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص 282.

كما تعرف بأنها "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة"¹

2.3- أزمة المشاركة السياسية:

إنّ المشاركة السياسية في الجزائر تعترضها عدة مشاكل وعقبات مثلها مثل كل دول العالم العربي، فهي مصابة بأزمة، والتي من أهم مظاهرها العزوف عن العمل السياسي بصفة عامّة والتغيب عن العملية الانتخابية وعدم الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصّة.

فمعظم الأقطار العربية تعيش في حالة أزمة ديمقراطية من خلال تقييد المشاركة السياسية وحقوق الإنسان لأنّ عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه محتكر بيد الفئة الحاكمة، دون إعطاء المجال للجيل الجديد، كما الانفراد بالرأي دون احترام رأي الآخرين هو صيغة مستمرة ودائمة في معظم الأقطار العربية...²

ويمكن إجمال أبرز أبعاد أزمة المشاركة السياسية في ثلاثة جوانب³:

- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي: تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين بالأمور السياسية، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين والمتطرفين.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة: الانتخابات غير نظيفة واختفاء المعارضة الحقيقية.
- مشاركة موسمية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وإرادته وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات.

¹ - داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (دط، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 18.

² - هادي نعمان الهيتي، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 148.

³ - جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، (دط، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 74.

37. مدى مشاركة الشباب المستجوب في الانتخابات:

النسبة %	التكرار		
18.0	45	دائما	المشاركة في الانتخابات
12.0	30	أحيانا	
14.4	36	نادرا	
53.6	134	أبدا	
2.0	5	بدون إجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 40

من خلال استعراضنا لنتائج الجدول أعلاه نجد أن نسبة المشاركة في الانتخابات ضعيفة ومتدنية حيث أن نسبة 53.6% من أفراد العينة لم يشاركوا ولو مرة في الانتخابات وهي نسبة كبيرة إذا قارناها مع نسبة المشاركين دائما وإذا أضفنا لها نسبة الذين نادرا ما يشاركون وهي تمثل 14.4% من أفراد العينة.

وبما أن المشاركة في الانتخابات هي المظهر الأقوى والفعلي للمشاركة السياسية وبما أن المشاركة السياسية هي المفتاح الأساسي للمشاركة المحلية حيث يفترض أن يتم من خلالها انتخاب من يمثلون إرادة الشعب ويحاولون تجسيدها فعليا عندما يصلون إلى سدة الحكم المحلي أو التشريعي الوطني وهم من يمثلون الوسيط بين السلطات المحلية والمواطنين ويسهلون مشاركة هذا الأخير في العمليات التنموية، فإن العزوف عن هذه المشاركة يعني حدوث فجوة بين المواطن والسلطات المحلية تقف حاجزا أمام مشاركته المحلية.

وهذا الضعف في المشاركة الانتخابية لا يقتصر على الشباب الجامعي فقط كما اقتضرت عليه عينتنا لكنه يطال جميع فئات الشباب الجزائري وهذا على حسب ما جاء في نتائج دراسة بومخلوف وزملاؤه حول الشباب الجزائري حيث توصلت الدراسة إلى أن نسبة 38.7% من

أفراد عينة الدراسة يمتنعون عن المشاركة بصفة دائمة ثم تليها فئة الذين لا يشاركون إلا أحيانا بنسبة 25.4%.¹

كما تؤكد دراسة نويصر بلقاسم على هذا العزوف ليس عند الشباب وإنما حتى الفئات الأخرى. حيث توصلت دراسته إلى أن معظم المبحوثين يعزفون عن المشاركة في عملية التصويت وتقدر نسبتهم بحيث توصلت دراسته إلى أن معظم المبحوثين يعزفون عن المشاركة في عملية التصويت وتقدر نسبتهم بـ 63% وقد تعددت آراء من أبدوا تحفظهم عن المشاركة في عملية التصويت بخصوص سبب عدم المشاركة إلى عدم اقتناعهم ببرامج المترشحين.²

ولقد توصلت دراسة أخرى إلى نفس النتائج وهي دراسة نبيل حليلو الذي يرى أن "ضآلة نسبة المشاركة في التصويت بالجزائر في السنوات الأخيرة لم تقتصر على عينته فقط بل تعدت إلى شرائح واسعة من المجتمع، حيث لم تتعدى نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة 40% أو الأكثر من ذلك أن نسبة المشاركة في بعض الولايات لم تصل 05% فقط".³

وبالتالي هناك توافق وجماع بين الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة الانتخابية على عزوف المواطن عن هذه المشاركة وهو ما يبقيه دائما في خانة المتفرج وليس الفاعل في العمل التنموي. وترجع بعض الدراسات سبب هذا العزوف عند المواطن الجزائري إلى أن الانتخابات لم تؤدي دورها المنتظر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية،⁴ لدرجة أصبحت فئة كبيرة من المواطنين تؤمن بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب، فقد فقدت العملية الانتخابية مصداقيتها لدى الشعب لعدم قدرة الهيئات المنتخبة حل مشاكل المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.⁵

¹ - بومخلوف وآخرون، مرجع سابق، ص388.

² - نويصر بلقاسم، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية. دراسة سوسولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

³ - نبيل حليلو، مرجع سابق، ص34.

⁴ - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الانتخابي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، ص9.

⁵ - بارة سميرة وآخرون، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم الأنماط والفاعول، دفاثر السياسة والقانون، العدد 8 جوان 2009، ص55.

بالإضافة إلى أن المواطن الجزائري "بدأ ينظر إلى الانتخابات بنظرة كآلية معتمدة من طرف سلطة القرار من أجل إعادة إنتاج نفس النخب السياسية، وبذلك فإن الشعب بدأ ينفرد من الطبقة السياسية والعملية الانتخابية التي أصبحت محل تشكيك بسبب التزوير المكرر غير معاقب عليه، وما يؤكد ذلك النفور وعدم الاهتمام ضعف المشاركة".¹

38. المعايير التي يستند إليها الشباب لاختيار رئيس البلدية أو الممثل البرلماني أو الولائي:

النسبة %	التكرار		
3.6	9	بدون اجابة	معايير اختيار رئيس البلدية
25.2	63	مخططه وبرنامج السياسي	
4.8	12	القبيلية (من العائلة أو القبيلة)	
42.8	107	كفاءته	
2.4	6	مكانته الاجتماعية والمالية	
14.0	35	أخلاقه	
6.4	16	المصلحة الشخصية	
0.8	2	أخرى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 41

بعد استعراض نتائج الجدول أعلاه وجدنا أن نسبة 42.8% من الشباب المبحوثين يستندون إلى الكفاءة كمعيار لاختيار رئيس بلديتهم أو ممثلهم الولائي أو البرلماني ونسبة 25.2% منهم يفتارونه على أساس مخططه وبرنامجه السياسي.

¹ - أحمد الدين وآخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

وبالتالي نستنتج أن الشباب له وعي بالمعايير الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها لإقامة حكم محلي فعال وناجح لكنه لا يشارك في اختيار هؤلاء الممثلين كما لاحظنا في الجدول السابق. وهذا ما يؤكد أن الشباب يملك نوعا من الثقافة السياسية غير مشاركة أو كما يسميها الموند وفيربا الثقافة السياسية الخاضعة، حيث أن المواطن صاحب هذا النوع من الثقافة يكون له معرفة بالمجريات السياسية لكنه لا يشارك وذلك لعدة اعتبارات ومن بينها عدم الثقة في نتائج هذه الانتخابات وعدم مصداقيتها وفائدتها. وهذا العزوف عن المشاركة السياسية أكبر دليل على اغتراب الشباب الجزائري في وطنه حيث أن من أهم سمات الاغتراب وهو الانسحاب وعدم المشاركة ويرجع حلیم بركات مصدر هذه السمة إلى "الأنظمة السائدة في المجتمع العربي (ولا يقتصر ذلك على الأنظمة السياسية فقط) في أنظمة مغربة تحيل الشعب أفرادا وجماعات أو طبقات وحركات اجتماعية إلى كائنات عاجزة في علاقتها بالمؤسسات العامة وبذاتها"¹.

¹ - حلیم بركات ، المرجع السابق، ص76.

39. رأي الشباب في الطريقة التي يختار بها الشعب ممثله:

النسبة %	التكرار	رأي الشباب في طريقة اختيار الشعب لممثله	
22.4	56	لا يهمني	
36.0	90	ايجابي	
41.6	104	سلي	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 42_

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة 41.6% من أفراد العينة لها نظرة سلبية حول الطريقة التي يختار بها الشعب ممثله في المجالس المحلية أو الولائية أو البرلمانية فيما أجابت نسبة 22.4% من الفئة المبحوثة أن الأمر لا يهمها. ويعود السبب في عدم مبالاة الشباب بهذه الأمور إلى أزمة الثقة "فلقد تعرضت الثقة الرأسية والأفقية في المجتمع الجزائري إلى انخيارات كبيرة وبقيت محصورة في نطاق ضيق، ولهذا سادت العلاقات القائمة على العلاقات الشخصية، ولهذا الوضع جذورا تاريخية سببها البطش والقمع والقهر ، ومما زاد من تعميقها الظروف المؤلمة التي مر بها المجتمع الجزائري في العشرية السوداء حتى أصبح الشك والخوف متغلغل في النفوس حتى بين أقرب المقربين"¹. ومن هنا نستنتج أن الشباب يعيش في محيط سياسي واجتماعي لا يساعده على المشاركة ولا يشجعه عليها

¹ - بومخلوف وآخرون ، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، (ط1، الجزائر دار الملكية : للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام. مخبر الأرغونوميا، جامعة الجزائر، 2008)، ص366.

40. محاولة الشباب المستجوب تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطه لاختيار ممثله:

النسبة %	التكرار		
46.4	116	لا	محاولة التغيير
13.6	34	نعم	
37.6	94	لا يهمني	
2.4	6	بدن إجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 43

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة 46.4% من الشباب المستجوبين لم يحاولوا تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطهم لاختيار ممثله في المجلس المحلي أو الولائي أو البرلماني، فيما أجابت نسبة 37.6% من أفراد العينة أن الأمر لا يهمها.

ومن هذه النتائج يتوضح لنا أزمة المواطنة وحالة الاغتراب التي يعيشها الشباب فرغم نظرتة السلبية للطريقة التي يختار بها محيطه أو المقربين منه ممثلهم، إلا أنهم يقفون أمام هذه الظاهرة مكتوفي الأيدي لا يبالون بتغيير الوضع القائم وهذا من أكبر مؤشرات الاغتراب "فالخضوع أو الرضوخ الاستسلام للأمر الواقع والتكيف معه الأقل ظاهريا والنفور منه ضمنيا عندما يستحيل الهرب، يشكل خيارا آخر كثيرا ما يلجأ إليه المغتربون."¹

¹ - حليم بركات، المرجع السابق، ص 82.

41. طرق الشباب في تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطه لاختيار ممثله:

النسبة %	التكرار		
3.2	8	الحوار والنقاش	كيفية التغيير
0.0	0	تكوين جمعية	
0.0	0	تكوين حزب	
0.0	0	الانضمام إلى جمعية	
0.0	0	الانضمام إلى حزب	
6.8	17	توعية المحيط	
0.0	0	مقاطعة الانتخابات	
90.0	225	بدون إجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 44

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90 % من أفراد العينة لم يجيبوا على هذا السؤال وهذا يؤكد نتائج الجدول السابق لأن عدم محاولة الشباب تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطه في اختيار ممثليه يعني عدم اعتماده على أي طريقة من الطرق المذكورة أعلاه، كما ترتبط هذه النتائج بنتائج الجدول رقم 40 ، والتي تؤكد وجود عراقيل أمام مشاركة الشباب السياسية أهمها عدم تشجيع المحيط الاجتماعي والسياسي لهم للمشاركة ، "فلا يمكن أن يشارك الشباب بالشكل الفعال إلا إذا كانت البنى السياسية والثقافية تتيح لهم القيام بذلك، وقد اقترح زاكوس وليساك أربعة عشر شرحا مسبقا لمشاركة فعّالة في المجتمع، ونقرأ في أعلى القائمة مايلي: مناخ سياسي يقبل المشاركة الفعّالة، والتفاعل على كافة مستويات تطوير البرنامج وتطويره وتنفيذه

وتقييمه ويدعمها سياق اجتماعي وثقافي وسياسي يدعم نشر الوعي الفردي والجماعي واكتساب المعرفة ومناقشة مسائل ومشاكل تؤثر على الرفاه الفردي والمجتمعي¹

42. انتماء الشباب في طفولتهم لإحدى تنظيمات المجتمع المدني:

النسبة %	التكرار		
60.4	151	بدون اجابة	الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني
16.0	40	الكشافة الاسلامية	
3.2	8	خلية تقارب	
18.0	45	تنظيم في الحي	
2.4	6	تنظيم آخر	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 45

بعد استعراضنا لنتائج الجدول وجدنا أن نسبة 60.4 % من الشباب المستجوب لم تنتمي سابقا أي في الصغر إلى أي تنظيم من المنظمات المذكورة أعلاه، وهي نسبة كبيرة جدا وتؤكد عدم توفر خبرة المشاركة الأولية التي ينبغي أن يمتلكها الشباب في السنوات الأولى من شبابه، والتي تساعد على الاندماج مستقبلا في تنظيمات أكبر وأكثر أهمية تسمح له إما بالمشاركة السياسية أو الاجتماعية، فالانتماء إلى مثل هذه المنظمات يلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية بحيث أنها تلقن الشباب منذ طفولته الروح الجماعية والتضامن وحب التعاون لأجل الصالح العام.

ويمكن ارجاع سبب عدم انتماء الشباب في الصغر إلى إحدى هذه المنظمات إلى عدم تشجيع أسرهم ومحيطهم الاجتماعي على ذلك، نظرا للنظرة السلبية التي يحملها أغلب

¹ - ربما عفيفي، الشباب العربي، المشاركة المدنية والاقتصادية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالاشتراك مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

الجزائريين عن هذه التنظيمات خاصة في فترة العشرية السوداء التي تواصلت إلى ما بعد استتباب الأمن في الوطن، كما قد يعود السبب إلى ضعف دور هذه التنظيمات خاصة في المرحلة السابقة.

43. مدى انخراط الشباب في إحدى تنظيمات المجتمع المدني:

النسبة %	التكرار		
63.6	159	بدون إجابة	انخراط الشباب في تنظيمات المجتمع المدني
2.4	6	نقابة مهنية	
6.8	17	جمعية خيرية	
7.2	18	تنظيم طلابي	
2.8	7	حزب سياسي	
10.8	27	جمعية أو نادي رياضي	
1.6	4	جمعية دينية	
4.4	11	هيئة ثقافية فكرية	
0.4	1	أخرى	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 46

يوضح هذا الجدول أن مستوى انخراط الشباب المبحوث في جمعيات المجتمع المدني ضعيف جداً حيث أن 63.6 % من أفراد العينة المبحوثة لا ينتمون إلى أي تنظيم حالياً، والاستنتاج العام هو أن هناك عزوف من طرف الشباب عن المشاركة في هذه التنظيمات وهذه النتيجة مرتبطة بالنتيجة السابقة فالشباب لم يكتسب خبرة جمعوية في طفولته وبالتالي لن ينحذب إليها، بالإضافة إلى أن هذه النتيجة تدل على أن العمل الجماعي وإن حقق انتشاراً مكانياً وتوسعاً من حيث عدد هذه التنظيمات المتزايدة إلا أنه لم ينجح في استقطاب المواطنين وخاصة الشباب منهم للانخراط في صفوف هذه الجمعيات.

44. سبب عدم انخراط الشباب في إحدى تنظيمات المجتمع المدني:

النسبة %	التكرار		
33.2	83	بدون اجابة	سبب عدم الانخراط في المجتمع المدني
30.0	75	ليس لديك وقت	
19.6	49	لا أثق فيما يقومون به	
11.6	29	لا فائدة منها	
5.6	14	سبب آخر	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 47

من خلال الجدول يتضح لنا أن السبب الأول الذي يتخذه الشباب ذريعة لعدم انخراطهم في إحدى تنظيمات المجتمع المدني هو عدم توفر الوقت فهم عندهم انشغالات أخرى وذلك بنسبة 30% من المستجوبين، فالشباب منشغل بالدراسة والعمل غير ذلك ، لكن هناك أسباب أخرى تدعو إلى عزوف الشباب عن المشاركة في مثل هذه التنظيمات من أهمها عدم ثقتهم فيها وفي جدوى ما تقوم به حيث أن نسبة 19.6% من أفراد العينة أرجعت السبب إلى عدم ثقتها في هذه الجمعيات ونسبة 11.6% منهم أكدت عدم فائدتها في المجتمع، وهذه النظرة السلبية تعود إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وذلك لعدة أسباب من بينها "أن منظمات المجتمع المدني تفقد فاعليتها إذا أصبحت أجهزة تابعة للدولة، تسعى السلطة إلى الهيمنة عليها بالاحتواء والقمع عن طريق التدخل في تأسيسها وتمويلها وتوجيهها والتضييق عليها وحرمانها من الوجود القانوني والتمويل، فعلاقة السلطة بالمجتمع المدني في أغلب الدول العربية علاقة غير ديمقراطية مما أدى إلى محدودية الشرعية والكفاءة لمؤسسات المجتمع المدني"¹ ،

¹ - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي ، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، ص291.

بالإضافة إلى أسباب أخرى أثرت على مسار المجتمع المدني في الجزائر من بينها فترة العشرية السوداء وتطبيق قانون الطوارئ الذي كان يكبل حركتها وحريتها.

45. سبب عدم انتظام الشباب والمواطنون عموما في تنظيمات وجمعيات للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم المشتركة:

النسبة %	التكرار		
28.4	71	بدون اجابة	سبب عزوف المواطنين عن الانخراط في المجتمع المدني
20.0	50	قلة الوعي بأهميتها	
8.8	22	وجود عراقيل	
7.2	18	الانشغال بالحياة اليومية	
35.6	89	عدم فائدتها	
0.0	0	غير موجودة في محل اقامتي	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:48

بعد استعراضنا لنتائج الجدول أعلاه وجدنا أن نسبة 35.6 % من أفراد العينة يرجعون سبب عدم انتظام الشباب خاصة والمواطنين عموما في تنظيمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوقهم إلى عدم فائدة هذه الجمعيات وضعف دورها، فرغم توفر هذه المنظمات في المناطق السكنية للمبحوثين حيث صرح 62.4 % منهم أنها متوفرة إلا أنهم لا يبالون بالمشاركة فيها، وهذا ما يعبر عن وجه من أوجه أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، والتي من أهم أسبابها ضعف المجتمع المدني: فالمشاركة السياسية الحقيقية تستوجب وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني كفضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة في التنمية.¹ ولكي يتحقق ذلك على منظمات المجتمع المدني

¹ - لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية والثقافية السلم- مجلة العلوم الانسانية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد 12، نوفمبر 2007، ص246.

تطوير صيغ عملها وتوطين نشاطها بصورة تضمن المشاركة والفعالية في المجتمع وتعزيز استقلاليتها.

46. مدى اهتمام الشباب بمتابعة المشاريع التنموية في بلده عبر وسائل الإعلام:

النسبة %	التكرار		
4.0	10	بدون اجابة	متابعة أخبار المشاريع التنموية
15.6	39	دائما	
52.8	132	احيانا	
27.6	69	أبدا	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 49

تحليل الجدول أعلاه يبين لنا أن مدى اهتمام الشباب بمتابعة المشاريع التنموية من خلال وسائل الإعلام متوسط إلى ضعيف المستوى حيث أن نسبة 52.8 % من أفراد العينة أجابوا بأنهم يتابعونها أحيانا فيما أجابت نسبة 27.6 % منهم أنهم لا يتابعونها أبدا، وهذه إحدى الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف وعي الشباب فوسائل الإعلام تعتبر هي الوسيط الأساسي لنقل المعلومات وخاصة الإذاعات والقنوات المحلية، وتلعب دورا أساسيا في التوعية والتثقيف.

47. مناقشة الشباب للأمر المسائل السياسية مع زملائه وأسرتة:

النسبة %	التكرار		
20.0	50	دائما	المناقشة السياسية
53.6	134	أحيانا	
21.2	53	لا يهمني	
5.2	13	بدون إجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم:50

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم اهتمام الشباب ومناقشتهم للأمر السياسية مع زملائهم وأسرتهم حيث أجاب 53.6% من أفراد العينة أنهم يناقشون الأمر السياسية أحيانا و21.2% أجابوا بأن هذه الأمر لا تهمهم. وهو ما يؤكد وجود شرح كبير بين النخبة السياسية والشباب حيث لم تستطع جلب اهتمامهم، فواقع الشباب السياسي يظهر في العالم العربي ومن ضمنه الجزائر، وكأن الحياة السياسية في غيبوبة وأن مفهوم السياسة كإدارة للشأن العالم والمشاركة فيه غدا في هذه المرحلة مرتبطين بالمحسوبة والمنافع واستغلال النفوذ والناس لمصالح فئوية وشخصية ضيقة الأمر الذي ساهم في إبعاد الناس عن السياسة وجعل السياسيين في واد والناس عامة والشباب خاصة في واد آخر¹.

¹ - محسن البدوي ، مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحسين رامة الإنسان ، الحوار المتمدن، 26-03-2009،

48. مشاركة الشباب في مظاهرات أو إضراب أو تجمع سلمي:

النسبة %	التكرار		
76.4	191	لا	التظاهر والإضراب
21.2	53	نعم	
2.4	6	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 51

بعد استعراض نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن شريحة عريضة من الشباب المستجوب لم يسبق لها أن شاركت في مظاهرات أو إضراب أو تجمع سلمي وذلك بنسبة 76.4% رغم أن الكلية شهدت إضرابين قامت بهما اللجان الطلابية خلال السنة الجامعية 2014-2015، لمطالبة بحقوق الطلبة وهذا ما يؤكد نتائج الجدول رقم 45 بأن الشباب لا يملك خبرة مبدئية (أولية) في النشاطات الجموعية وهو ما يجد ويعرقل اندماجه ومشاركته السياسية والاجتماعية في المستقبل. بالإضافة إلى هذا فهذه النتائج تجرنا إلى الحديث عن تضائل دور الجامعات في صقل مهارات المشاركة عند الشباب خلال السنوات الأخيرة فرغم الزخم الكبير والواسع حول هذا الدور والتوسع الهائل في الهياكل الجامعية وعلى الرغم من أن المرحلة الجامعية تعد أهم مرحلة في بناء وتشكيل قيم المشاركة التي يتم استلهاها والتدرب عليها من خلال البرامج والفعاليات والأنشطة الجامعية، طوال سنوات الدراسة حيث أن المتبع لهذا الدور يجد أن الجامعة الجزائرية في السنوات الماضية كان لها الدور الرائد في بناء العقول المفكرة والطاقات المبدعة فيما نجد الآن هذا الدور تراجع وتقهقر.

49. هدف الشباب من المشاركة في مظاهرات أو إضراب أو تجمع سلمي:

النسبة %	التكرار		
8.4	21	تحسين الأوضاع	هدف التظاهر والإضراب
9.2	23	الدفاع عن حقوقك	
1.2	3	مجرد المشاركة	
81.2	203	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 52

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 81.2% من أفراد العينة لم يجيبوا على هذا السؤال وذلك نظرا لأن أغليتهم لا يشاركون في مظاهرات وبالتالي لا يوجد هدف للمشاركة.

50. مدى طموح الشباب إلى تقلد منصب سياسي رسمي في المستقبل:

النسبة %	التكرار		
72.8	182	لا	الطموح السياسي للشباب
25.2	63	نعم	
2.0	5	بدون اجابة	
100%	250	المجموع	

الجدول رقم: 53

من خلال الإطلاع على نتائج هذا الجدول يتضح لنا أن طموح الشباب السياسي معدوم تقريبا حيث أجابت غالبية أفراد العينة بنسبة 72.8% بعدم طموحها إلى تقلد منصب سياسي وهذا ما يبين أن النظرة السائدة لدى غالبية الشباب الجزائري في الوقت الحالي هي نظرة تشاؤمية وساخرة ، تجاه كل ماهو سياسي، هذه النظرة التي تجذرت رغم كل محاولات دراسة جذورها والعمل على تقويم أسبابها، من أجل اقتلاعها ومحوها، نظرة يتحمل تبعاتها كل النخب

السياسية، فالحاجة الماسة والملحة لاستمالة الشباب تتطلب خطابا فكريا متطورا ، يزرع الثقة، قادرا على اقناع هذه الفئة بالعمل السياسي والمشاركة السياسية.

51.مدى توفر المجتمعات المحلية للمستجوبين على جمعيات المجتمع المدني المختلفة:

النسبة %	التكرار	تواجد منظمات المجتمع المدني
34.0	85	لا
62.4	156	نعم
3.6	9	بدون اجابة
100%	250	المجموع

-الجدول رقم:54-

من خلال الجدول نستنتج أن جمعيات المجتمع المدني متوفرة في المجتمعات المحلية التي ينتمي اليها الشباب المستجوب حيث أجابت نسبة 62.4%منهم أن مناطقهم السكنية توجد بها هذه الجمعيات لكن هذا الانتشار المكاني والكمي لم يتبعه استقطاب للشباب للانخراط فيها كما لاحظنا في الجدول رقم 46.

52. نوع منظمات المجتمع المدني الموجودة بالمجتمعات المحلية للمستجوبين:

النسبة %	التكرار	نوع المنظمات المدنية
31.6	79	بدون اجابة
13.6	34	حماية البيئة
18.0	45	تنمية المجتمع
5.2	13	العناية بشؤون الأسرة
4.4	11	حماية حقوق الانسان
6.0	15	حماية الطفولة
4.8	12	الاهتمام بالشباب
1.6	4	حماية حقوق المرأة
0.8	2	حماية الموروث الثقافي
3.6	9	رياضية
7.6	19	محو الأمية
0.8	2	الرعاية الصحية
2.0	5	ثقافية
100%	250	المجموع

-الجدول رقم:55-

من خلال الجدول نلاحظ أن جمعيات المجتمع المدني المتوفرة في المجتمعات المحلية للشباب المستجوب تختلف أهدافها وغاياتها وتنوع، ونجد أن أكثر الجمعيات انتشارا هي التي تنمية المجتمع ثم بنسبة 18 % ثم تليها الجمعيات التي تهدف الى حماية البيئة بنسبة 13.6% وبعدها

جمعيات نحو الأمية بنسبة 7.6% لكن رغم هذا التنوع فلم تنجح في استقطاب الشباب للانضمام الى صفوفها.

53. رأي الشباب حول دور جمعيات المجتمع المدني:

النسبة %	التكرار	دور الجمعيات
38.0	95	بدون اجابة
58.8	147	ايجابي
3.2	8	سلي
100 %	250	المجموع

-الجدول رقم: 56-

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 58.5% من المستجوبين رأيهم ايجابي اتجاه جمعيات المجتمع المدني ، لكن في المقابل فإن نسبة 38 % منهم لم يجيبوا على هذا السؤال وهذا دليل أولا على سلبية الشباب وضعف مشاركتهم السياسية ومن ناحية أخرى فهو دليل كذلك على أن هذه الجمعيات والمنظمات لم تنجح في استقطاب الشباب فهم يرون أن لا فائدة منها كما ذكروا في الجدول رقم 17 % وهذا ما يضعف من دور هذه الجمعيات باعتبارها وسيط أساسي بين السلطات المحلية والمواطنين تنقل انشغالات هذا الأخير للمسؤولين.

تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الميدانية بعد تحليل الجداول التي جمعت فيها معلومات إحصائية وتحليل مؤشرات: أسئلة ومحاور الاستمارة إلى جملة من النتائج المرتبطة بفرضيات البحث وبالتالي واقع مشاركة الشباب الجزائري في التنمية المحلية.

أولاً:

فيما يخص مشاركة الشباب في التنمية المحلية ، فقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة المحلية للشباب الجزائري ضعيفة ودون المستوى، حيث أن نسبة 64.4% من أفراد العينة يتطوعون أحيانا للمشاركة في حل مشاكل مناطقهم السكنية بمجهوداتهم الخاصة ، ونسبة 18% لا يشاركون أبدا، كما يتأثر هذا التطوع بمتغيري الجنس والسن حيث يزيد عند الذكور ويزيادة العمر، ويقل عند الاناث وعند الشباب الأقل من 24 سنة ، بالتالي فهذه المشاركة المحلية هي مناسبة وغير منظمة وأكبر دليل على ذلك يتضح من خلال ضعف المشاركة في أعمال بسيطة مثل حملات التنظيف في الحي حيث أن نسبة 34% من المستجوبين لا يشاركون في هذه الحملات، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتبار هذه العمليات من مسؤوليات الدولة وليس من مسؤوليات وواجبات المواطن.

كما أن نسبة 73.6% من الشباب المبحوثين لا يقومون بأي خطوات لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في مناطقهم رغم أن مستواها متوسط وفي بعض الأحيان متدني حسب إجابات المبحوثين حيث أكد 64.4% من أفراد العينة أن مستوى هذه الخدمات متوسط و26.8% منهم يرون أنها متدنية، بالإضافة إلى ذلك فمشاركة الشباب في تحسين هذه الخدمات لم تتأثر بمكان إقامة المبحوث سواء أكان يقطن بدوار أو قرية أو مدينة متوسطة صغيرة أو كبيرة، وبذلك فمحل الإقامة وتوفر هذه الخدمات أو عدم توفرها لم يشكل فرقا في المشاركة ولم يكن محفزا لها. ومنه فسبب عدم المشاركة لا يعود إلى توفر هذه الخدمات وعدم حاجة المواطنين لها، وإنما يعود إلى عدم عي الشباب بأهمية المشاركة.

ثانياً:

فيما يخص بحثنا في أسباب ضعف هذه المشاركة انطلاقا من الفرضيات الفرعية والعمامة التي صغناها توصلت الدراسة إلى ما يلي:

* هناك اختلال توازن بين مفهوم الحق والواجب، وضعف وعي بمتطلبات وحدود المشاركة في التنمية المحلية، يصل إلى حد الجهل بهذه الحقوق والواجبات ففي سؤال مفتوح عرض على أفراد العينة حول ما هي حقوقك كمواطن لم يجب 19.6 % منهم على هذا السؤال، فيما ذكرت نسبة 34.8 % حق واحد، كان أهمها الحق في السكن والعمل والعيش الكريم، فيما أجابت نسبة 24.4 % من أفراد العينة بحقين فقط احتل الحق في العمل الصدارة في هذه الإجابات، أما فيما يخص الواجبات فنجد أن نسبة الذين لم يجيبوا ترتفع بالمقارنة مع الحقوق حيث ان نسبة 22 % من المستجوبين لم يعرفوا واجباتهم كمواطنين، ونسبة 48.4 % ذكروا واجب واحد تمثل إما في حماية الممتلكات أو واجب احترام القانون، وهذا ما يؤكد لنا أزمة الوعي الحقوقي عند الشباب الجزائري فمن ناحية الشباب يعتقد أن الحصول على الحقوق أولى من أداء الواجبات، وهذا ما يترتب عنه تقصير في أداء الواجبات نحو الوطن والمجتمع، وما زال ينتظر من الدولة أن توفر كل احتياجاته وما يرتبط بتحسين مستواه المعيشي، حيث أجابت نسبة 69.6 % من أفراد العينة أن المواطن يشارك في توفير وتحسين الخدمات التنموية، لكن في المقابل فإن نسبة 44.8 % من المستجوبين يلجؤون إلى المصالح البلدية للمطالبة بتحسين مستوى هذه الخدمات، ونسبة 52 % منهم تشتكي كذلك للمصالح البلدية عند مواجهة مشكل في الحي مثل نقص مياه الشرب أو الإنارة.

وهذا يدل على اختلال توازن بين مفهوم الحق والواجب عند الشباب الجزائري فهم يرون في المشاركة في التنمية جانب الحق فقط والاستفادة من ثمار التنمية المحلية ولا يلزمون أنفسهم بجانب الواجب من المشاركة في التنمية المحلية.

ومن ناحية أخرى فالشباب يجهل الكثير من حقوقه وواجباته كمواطن رغم أنه شباب جامعي درس هذه الحقوق والواجبات في البرامج المدرسية في السنوات السابقة، لكن المشكل أنه لم يمارسها على الواقع.

بالإضافة إلى عدم الوعي بالحقوق بشكل عام، فالشباب الجزائري لا يعرف حدود ومتطلبات المشاركة في التنمية كحق وواجب بشكل خاص، حيث يجهل في كثير من الأحيان دوره كمواطن في التنمية المحلية، وحتى معنى تنمية محلية في بعض الأحيان، ففي سؤال مفتوح طرح على أفراد العينة حول المشاريع التنموية التي تحتاجها بلديته أو حيه لم يجب 20.4% من المستجوبين على هذا السؤال. أرجع بعضهم السبب في عدم الإجابة إلى عدم فهم معنى مشروع تنموي، وأغلبيتهم قالوا أنهم لا يولون الانتباه والأهمية لهذه المشاريع لأنهم لا يعتبرونها كحق، وإنما يرجعونها إلى أحوال البلاد وسوء التسيير، فيما ذكر باقي المبحوثين المشاريع الظاهرة للعيان مثل قلة التهيئة العمرانية بنسبة 42.4 %، وهنا يبدو واضحا قلة وعي الشباب بواقعهم الاجتماعي وانفصالهم عنه.

كما أثبتت الدراسة أن الشباب لا يعرف في كثير من الأحيان حدود المشاركة في التنمية المحلية، حيث أجاب 43.6% من أفراد العينة أن هذه المشاركة تكون تنفيذية أي أن المواطن له الحق في تنفيذها فقط، ونسبة 35.2 % يرون أنها تكون استشارية ومبحوث واحد هو الذي أجاب أنها تكون تنفيذية واستشارية وتقريرية، أما في سؤال عن حق المواطن في حضور المداولات التي يعقدها المجلس الشعبي المحلي المنتخب لمناقشة احتياجات المواطنين، فقد أجابت نسبة 58.8% من المستجوبين أن المواطن ليس له الحق في ذلك، مع أن هذا الحق مكفول في قانون البلدية 09/08 المؤرخ في 1990/07/04، وهنا نطرح السؤال كيف لهذا الشباب أن يساهم في التنمية المحلية وهو لا يعرف حقه كمواطن في بلديته؟ إذن المشكلة هي مشكلة وعي بطرق المشاركة قوانين البلاد حقوق وواجبات المواطنة. وما زاد من هذا اللاوعي هو أن هذه القوانين غير مفصلة بطريقة تجعل المواطن الشاب يعلم بوجودها وبممارستها على أرض الواقع فهي في كثير من الأحيان تعتبر حبر على ورق.

وبالتالي فأحد أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة المحلية للشباب هي قلة وعيه بحقوقه وواجباته كمواطن بالإضافة إلى جهله بالعديد من الحقائق والمعارف التي ترتبط بالمشاركة فمثلا: في سؤال حول لجان الحي أجاب 50.8% من أفراد العينة أنها موجودة، لكن في المقابل فإن

56.8% من المستجوبين لا يعرفون دور هذه اللجان و3.2% يرون أن لا دور لها. هذه اللجان التي تعتبر المنظم الأساسي للجهود التطوعية والفاعل الأساسي في حل العديد من المشاكل التي تواجه السكان المحليين والوسيط بين المواطنين والسلطات المحلية.

نقطة أخرى تؤكد عدم وعي الشباب بأهمية المشاركة في التنمية المحلية ففي سؤال مفتوح حول ما هي الموارد والإمكانات التي تزخر بها بلديتك ويمكن الاستفادة منها في التنمية المحلية لم يجب 47.2% من المستجوبين، والسبب ليس عدم توفر هذه الموارد فعلى الأقل هناك موارد بشرية إن لم تتوفر موارد أخرى وإنما يرجع السبب في عدم الإجابة إلى عدم اهتمام الشباب بالمشاريع التنموية واتكالمهم على الدولة في تحقيقها بالإضافة إلى عدم وعيهم بضرورة مشاركة المواطن في هذه المشاريع.

وبالتالي فهذه النتائج تؤكد وجود أزمة مواطنة عند الشباب الجزائري فالوعي الحقوقي يعتبر من أهم مقومات المواطنة الصالحة وبدون هذا الوعي لا يمكن التحدث عن مواطن فعال يمارس حقوقه وواجباته ويشاركه في تنمية بلاده.

ومن هنا يمكن الحكم بتحقيق الفرضية الأولى لبحثنا القائلة بوجود اختلال توازن بين مفهوم الحق والواجب عند الشباب الجزائري وضعف وعي بأهمية ومتطلبات المشاركة في التنمية أثر سلبا على هذه الأخيرة.

*فيما يخص العلاقة بين المواطن الشاب والسلطات المحلية فبعد تحليل البيانات المجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة الخاصة بهذا المحور فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة عميقة، إن لم نقل شرح كبير بين المواطنين الشباب والسلطات المحلية.

فالشباب يحمل نظرة سلبية عن السلطات المحلية عامة وعن رئيس البلدية بالخصوص، حيث وصفتها نسبة 42.4% من المبحوثين بسوء التسيير ووصفها 14.8% منهم بالبيروقراطية، أما رئيس البلدية فقد كان رأي نسبة 48.4% من أفراد العينة فيه سلبي، و31.4% منهم أجابوا أن الأمر لا يهمهم، وهذه اللامبالاة تعبر عن سلبية الشباب التي من مظاهرها الفردية واللامبالاة وعدم الاهتمام بمجريات الحياة المجتمعية، مع الشك في المجال السياسي وفي أقوال

وأفعال المجتمع خاصة قياداته، والشعور بأن العمل السياسي غير محدد، ومشكوك فيه، وهذه السلبية تعتبر سمة من سمات أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري والتي جعلته يفقد الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة العامة، بالإضافة إلى هذه اللامبالاة، فالنظرة السلبية التي يحملها الشباب عن السلطات المحلية تعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه مشاركته في التنمية المحلية، وذلك أن المشاركة هي عبارة عن جهود تطوعية يقوم بها المواطنين بالتعاون مع السلطات المحلية لتنمية مجتمعاتهم ، وهذا التوتر القائم في العلاقة بين الطرفين يفقد السلطات القدرة على الإقناع وتوجيه الشباب نحو المشاركة.

وما يزيد الوضع تفاقمًا وهذه الفجوة اتساعًا هو عدم اهتمام السلطات المحلية بانشغالات المواطنين، وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم، حيث صرح 71.1 % من أفراد العينة أن السلطات لا تلي احتياجاتهم إلا أحيانا، أما نسبة 20.4 % من المستجوبين فقد أقرت أن السلطات لا تلي احتياجاتهم أبدا ، كما صرحوا بأنهم يخدمون مصالحهم الشخصية ومصالح حاشيتهم مع اعتمادهم الرشوة والمحسوبية.

كل هذا أدى إلى ضعف ثقة المواطنين وخاصة الشباب في المسؤولين المحليين، حيث أجابت نسبة 49.2 % من المستجوبين أن ثقتهم معدومة فيهم ، فيما أجابت نسبة 44.8 % من أفراد العينة أن ثقتهم متوسطة فيهم.

فالعلاقة إذا بين المواطنين الشباب والسلطات المحلية في الجزائر هي علاقة متوترة تنعدم فيها الثقة، محكومة ببعث زبوني أو برتوكولي انهارت فيه الثقة المبنية على أسس متينة وحلت محلها نوع آخر من الثقة مبني على المصلحة الشخصية والخاصة، وهذا ما يؤثر بطبيعة الحال سلبا على مشاركة الشباب في التنمية حيث أن الثقة هي عماد التواصل الذي يؤدي إلى التعاون والتضامن.

من ناحية أخرى فإن هذه السلطات لا تبذل مجهودا كبيرا في التواصل مع المواطنين وخاصة الشباب لاستقطابهم للمشاركة، فمثلا مازالت تستخدم الأساليب القديمة للاتصال والتواصل مع المواطنين، دون فتح وتفعيل المجال لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، فهي تعتمد أيام الاستقبال

كوسيلة أساسية للتواصل أكثر من أي وسيلة أخرى، وأكد المستجوبون ذلك حيث أجاب 53.2 % منهم أنها تستخدم هذه الأخيرة للتواصل معهم، أما تكنولوجيا الاتصال فتستخدم باحتشام حيث نسبة 5.2 % فقط من أفراد العينة الذين يستخدمونها للاتصال مع السلطات المحلية.

وهذا ما يجعل الشباب في معزل عن المشاركة الفعالة وبعيدا كل البعد عن مجريات الأحداث المحلية ، فكما نعلم أن جيل الشباب اليوم هو جيل متفتح على تكنولوجيا الاتصال ويستخدمها إلى درجة أصبحت من الحاجات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، لذا كان من الضروري على السلطات تفعيلها للتقرب أكثر منهم، إشراكهم في العمل التنموي، وذلك بشرح نوع المشاريع التنموية المحلية بواسطة هذه التكنولوجيا أي الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والإذاعة وحتى القنوات التلفزيونية المحلية ، بدلا من اختيار اتخاذ القرار دون الرجوع إلى السكان المحليين، وهذا ما أقره المبحوثين حيث أكدت نسبة 57.6 % منهم أن المسؤولين المحليين لا يقومون أبدا بإعلام وشرح نوع المشاريع التنموية للسكان المحليين.

رغم أن قانون البلدية الجديد خصص بابا لمشاركة المواطنين وألزم من خلاله المشرع المجلس الشعبي البلدي، بأن يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك باستخدام على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية والتكنولوجية المتاحة.

ولا يتوقف الأمر عند عدم اعلام وشرح هذه المشاريع للمواطنين بل يتعدى إلى عدم السماح للمواطنين في أغلب الأحيان في المشاركة في هذه المشاريع لا في تخطيطها ولا في تنفيذها، وهذا الاقصاء والتغيب للمواطن وخاصة الشباب من المشاركة يمكن ارجاعه إلى عدة أسباب من بينها أن أحكام قانون البلدية الخاصة بإشراك المواطن واستشارته حول خيارات وأولويات التنمية ، هي ذات صياغة فضفاضة لا تلزم أعضاء المجلس الشعبي البلدي بتنفيذها، ولا تضع الآليات التي يمكن تكريس هذه الأحكام من خلالها.

وهذا ما يفتح المجال أمام المسؤولين المحليين إما بتشجيع هذه المشاركة وتفعيلها أو الاستغناء عنها، والاختيار الثاني هو الغالب في معظم الأوقات، ذلك أن المسؤولين مستفيدين أكثر من الجمود والركون، ويخشون ظهور قيادات محلية شابة ذات طموحات قوية وتوجهات تغييرية تتناقض مع مصالحهم وتخطف بساط السلطة من تحت أرجلهم.

فالمسؤولين المحليين يفضلون استبعاد مشاركة الشباب لحساب مصالحهم الخاصة بالطبع أو بغية الحفاظ على أوضاعهم وأدوارهم ومراكزهم ضمن التراتبية الاجتماعية السائدة والتي تسمح لهم بتجميع أكبر الثروة. فالحق في المشاركة في التنمية والاستفادة من ثمارها يصطدم بإرادة الاحتكار في الجزائر، احتكار السلطة والحقل السياسي والانفراد بالقرار وإقصاء الآخرين من المشاركة، من أجل صنع ومراكمة الثروات، فالسلطة في الجزائر ودول العالم الثالث هي أهم صناعة ومصدر للثروة، وهذا ما عمّق النظرة السلبية للمواطنين خاصة الشباب اتجاه السلطات المحلية، وشكل عائقا لظهور قيادات محلية شابة تدفع عجلة التنمية المحلية نحو الأمام برؤى تجديدية.

كل هذا يفسر إحجام الشباب عن العمل التنموي وعدم المبادرة للمشاركة فيه إن لم نقل اعتزلهم هذه الأخيرة، إذ غالبا ما يكون تواصل السلطات المحلية وتعاملها مع الفئة الشبابية تعاملًا نفعيا مناسباتيا لا تنظمه إستراتيجية محددة ومنظمة.

وبالتالي فقد تحققت الفرضية الثانية حيث أن هناك اتساع فجوة بين المواطنين الشباب والسلطات المحلية يعرقل مشاركة الشباب في التنمية المحلية.

*أما فيما يخص المشاركة السياسية للشباب وأثرها على المشاركة في التنمية المحلية، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في المشاركة السياسية للشباب، وقد تجلّى لنا هذا الضعف من خلال ضعف المشاركة في الانتخابات حيث أن نسبة 53.6% من أفراد العينة لم يشاركوا أبدا في الانتخابات، ونسبة 14.4% منهم لا يشاركون إلا نادرا فيها. وكما نعلم أن الانتخابات تعد المظهر الأول والأقوى والفعلي للمشاركة السياسية التي بدورها تفتح باب المشاركة في جميع المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى

المحلي والوطني، حيث يفترض من خلال الانتخابات أن يتم اختيار ممثلين للشعب يكونون الوسيط بين السلطات المركزية أو المحلية والمواطنين ويسهلون مشاركة هذا الأخير في اتخاذ القرار. كما تضمن الانتخابات تساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات أمام كافة المواطنين، وعدم المشاركة فيها يعني فقدان المواطن الشاب لحقه في السماع صوته للسلطات بصفة رسمية وفي التواصل معها، وبالتالي عدم مشاركته في تقرير المشاريع التنموية .

ويرجع سبب العزوف عن المشاركة في الانتخابات لعدة اعتبارات من بينها أزمة التمثيلية السياسية حيث أصبح الناخب يشعر أنه مستهلك وغير ممثل بسبب تحول أغلبية السياسيين إلى محترفين للسياسة أي مهنتهم السياسة مع ما يعنيه ذلك من مراكمات لولايات الانتخابية باستعمال كل وسائل التحايل والغش وفقدان الصلة بالواقع المعاش للمواطن، بالإضافة إلى فقدان الانتخابات للمصداقية، وضعف الثقة في السلطة التي غيبت وهمشت مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، فهي سلطة غير نابعة من مشاركة شعبية فعّالة، بل هي سلطة محصورة في كنف طبقة معينة تتداول فيما بينها، رغم إيمانها ومعرفتها بمفهوم التغيير الجذري كأسلوب للتنمية الشاملة .

أما بالنسبة للمظهر الثاني الذي يعتبر كمؤشر للمشاركة السياسية فهو الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني، ولاحظنا كذلك من خلال نتائج الدراسة أن نسبة انخراط الشباب المستجوبين في مثل هذه المؤسسات ضعيف جداً، حيث أن نسبة 63.6 % من أفراد العينة لا ينتمون إلى أي تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني، وتليها نسبة 10.8 % منهم ينتمون إلى جمعيات ونوادي رياضية وذلك لأنها الأكثر استقطاباً للشباب من غيرها.

وهذه النتائج تدل على أن هناك عزوف من طرف الشباب عن الانتماء والمشاركة في مثل هذه التنظيمات ويمكن تفسير سبب هذا العزوف أولاً: بأن مؤسسات المجتمع المدني رغم توسعها جغرافياً في البلاد ومن حيث العدد إلا أنها لم تستطع استقطاب فئة الشباب للتجند في صفوفها وبذلك المشاركة في العمل التنموي بطريقة فعالة رسمية ومنتظمة.

أما التفسير الثاني لهذا العزوف فيمكن إرجاعه إلى النظرة السلبية التي يحملها الشباب عن هذه المنظمات حيث بررت نسبة 19.6 % من أفراد العينة عدم انخراطها في هذه التنظيمات بعدم الثقة تقوم بهذه الجمعيات، ونسبة 11.6 % منهم أجابت أن لا فائدة منها، وتعود هذه النظرة السلبية أصلا إلى مسار تطور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، والذي اعترضته عوائق عدة أفقدته فعاليته، من بينها أنها ظلت لسنوات عدة في ظل الحزب الواحد عبارة عن أجهزة تابعة للدولة تخدم مصالح الحزب وتعمل على زيادة ومساندة شرعية السلطة الثورية، ثم بعد أحداث أكتوبر والدخول في التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، تعثر مسارها أي مؤسسات المجتمع المدني بسنوات العشرية السوداء وتطبيق قانون الطوارئ الذي كان يكبل حركة وحرية هذه المؤسسات. وهذا ما أثر سلبا على تطور عملها وتغلغلها في المجتمع خاصة بين فئات الشباب. من ناحية أخرى فالفساد المنتشر والمستشري في المجتمع الجزائري ومؤسساته من رشوة ومحسوبية اختلاس وما إلى ذلك، طال حتى هذا النوع من المؤسسات التي من المفروض أنها مؤسسات تدافع عن مصالح المواطنين، وهذا ما كرس النظرة السلبية لدى المواطنين وخاصة الشباب منهم، اتجاه هذه المؤسسات.

كما يوجد تفسير ثالث لهذا العزوف لاحظناه من خلال الدراسة وهو قلة الخبرة الجمعية للشباب حيث أن نسبة 60.4 % من أفراد العينة لم ينتموا إلى أي تنظيم في طفولتهم كالكشافة الإسلامية مثلا، لتوفر لهم الخبرة الأولية للمشاركة والاندماج مستقبلا في تنظيمات أكبر وأكثر أهمية، ويتدربون فيها على العمل وحب التضامن والتعاون لأجل الصالح العام وتغرس فيهم الروح الجماعية، وهذا ما أثر سلبا على انخراط الشباب الجزائري في العمل الجماعي بالخصوص، وعلى مشاركته السياسية بالعموم، مؤشر آخر يؤكد ضعف المشاركة السياسية بل يمكن أن نكتشف منه حالة اغتراب عند الشباب عن مجتمعه ومحيطه الاجتماعي والسياسي أدى إلى عدم مشاركته السياسية، ففي سؤال طرح على أفراد العينة حول المعايير والأسس التي يعتمدونها لاختيار رئيس البلدية أو الممثل الولائي أو البرلماني، أجاب 25.2 %

منهم أنه يستند إلى مخططه وبرنامجه السياسي و42.8% من المستجوبين يستندون على كفاءة المرشح.

بالإضافة إلى أن نسبة 41.6% من المبحوثين ينظرون بطريقة سلبية للطريقة التي يختار بها أفراد مجتمعهم المحلي رئيس البلدية أو ممثلهم البرلماني أو الولائي، وهذا يدل على أن الشباب عنده معرفة ورأي عن مجريات الأحداث السياسية المحيطة بهم ويفهمون الأسس السليمة التي تقوم عليها السلطة لكنهم لا يشاركون في الانتخابات ولا يحاولون تغيير هذا الواقع.

ويقفون موقف المتفرج من الظواهر السياسية السلبية، حيث أن نسبة 46.4% من أفراد العينة لم يحاولوا تغيير أو التأثير على محيطهم لتغيير طريقة اختيارهم لممثلهم ونسبة 37.6% منهم أجابوا بأن الأمر لا يهمهم، وهذا دليل على سلبية الشباب وخضوعهم للأمر الواقع، وهذا ما يؤكد اغترابهم عن واقعهم الاجتماعي والسياسي فالخضوع والاستسلام والتكيف مع الظروف هي من أبرز سمات المغترب، وما يؤكد هذا الاغتراب هو النفور من كل ما هو سياسي ومحاولة الابتعاد عنه، لأنه لا ينفذ برأي الشباب وغير موثوق فيه حيث أجاب 72.8% من أفراد العينة أن ليس لهم طموح لتقلد منصب سياسي في المستقبل وهذا دليل على النظرة التشاؤمية التي يحملها الشباب الجزائري اتجاه كل ما هو سياسي.

كل هذا إذن جعل المواطن الشاب الجزائري لا يشارك سياسيا وهذا ما أثر على وعيه بمتطلبات وحدود مشاركته في التنمية المحلية، ذلك أن الحقوق السياسية هي أول جيل من الحقوق وهي التي تفتح الباب لممارسة الحقوق من الجيل الثاني والثالث هذه الأخيرة التي ينتمي إليها الحق في التنمية والمشاركة فيه.

ومن هذه النتائج نستنتج تحقق الفرضية الثالثة القائلة بأن ضعف المشاركة السياسية للشباب الجزائري قلص دوره في دفع عجلة التنمية المحلية.

وفي الأخير وبعد التحقق من الفرضيات الفرعية يمكن استنتاج تحقق الفرضية العامة والرئيسية للدراسة القائلة بأن الشباب الجزائري يعيش أزمة مواطنة أدت إلى سلبته وعزوفه عن المشاركة في التنمية المحلية، واعتبارها كقاعدة ونتيجة عامة لهذه الدراسة.

الاستنتاج العام للدراسة:

من خلال البحث النظري والميداني لموضوع الدراسة يمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة في النقاط التالية:

- العلاقة بين المواطنة والتنمية المحلية هي علاقة إيجابية تبادلية، حيث لا يمكن ضمان نجاح وفعالية مشروعات التنمية المحلية دون توفر عنصر المواطن المشارك والفعال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمشاركة في التنمية المحلية تخلق الجو المناسب لتعلم وترسيخ قيم ومبادئ المواطنة الفعالة.

- المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، خاصة على المستوى المحلي الذي تزيد فيه أهمية المشاركة نظرًا إلى أنّ السكان المحليين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية، وبالتالي يمكن تلخيص العلاقة بين التنمية والمشاركة في القول أنّ المشاركة عقيدة التنمية المحلية حيث لا يمكن ضمان نجاح المشروعات التنموية دونما توفر عنصر المشاركة المحلية.

- كما توصلت الدراسة إلى أنّ مستوى مشاركة الشباب الجزائري في التنمية المحلية ضعيف ودون المستوى وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية.

- أمّا فيما يخص الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة المحلية فقد أرجعتها الدراسة إلى سبب أساسي وهو أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري والتي انعكست سلباً على اندماجه في محيطه الاجتماعي وتطوعه للعمل من أجل المصلحة العامة ودفع عجلة التنمية. وبالتالي شكلت مؤشرات هذه الأزمة أهم المعوقات التي دار حولها موضوع الدراسة وتوسعت فيها من خلال البحث الميداني والذي أسفر عن النتائج التالية:

- يعاني الشباب الجزائري اختلال توازن بين مفهوم الحق والواجب عامة، بالإضافة إلى ضعف وعيه بمتطلبات وحدود المشاركة في التنمية المحلية بالخصوص، يصل إلى درجة الجهل بهذه الحقوق والواجبات، وهو ما يؤكد أزمة الوعي الحقوقي عند الشباب فمن ناحية يعتقد هذا

الأخير أنّ الحصول على الحقوق أولى من أداء لواجبات، وهذا ما يترتب عنه تقصير في أداء الواجبات نحو الوطن والمجتمع، ومن ناحية أخرى ما زال ينتظر من الدولة أن توفر له كل احتياجاته وما يرتبط بتحسين مستواه المعيشي، فالشباب يرون في المشاركة جانب الحق فقط والاستفادة من ثمار التنمية المحلية، ولا يلزمون أنفسهم جانب الواجب من المشاركة المحلية. وبالإضافة إلى عدم الوعي الحقوقي للشباب يجهل في كثير من الأحيان دوره كمواطن في التنمية المحلية، وحتى معنى تنمية محلية في بعض الأحيان.

- يعيش الشباب أزمة ثقة تجاه السلطات المحلية أدت إلى سلبية الشباب التي من مظاهرها الفردية واللامبالاة وعدم الاهتمام بمجريات الحياة المجتمعية، مع الشك في المجال السياسي، وهذه السلبية تعتبر سمة من سمات أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب والتي جعلته يفقد الدافع للمشاركة الفعالة في الحياة العامة، بالإضافة إلى هذه اللامبالاة فالنظرة السلبية التي يحملها الشباب عن السلطات المحلية تعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه مشاركته في التنمية المحلية.

- العلاقة بين المواطنين الشباب والسلطات المحلية في الجزائر هي علاقة متوترة تنعدم فيها الثقة، محكومة ببعث زبوني أو بروتوكولي انهارت فيه الثقة المبنية على أسس متينة.

- جيل الشباب جيل متفتح على تكنولوجيا الاتصال والسلطات المحلية لا تبذل مجهودات كبيرة لتفعيل الاتصال بينها وبين المواطنين الشباب بواسطة هذه التكنولوجيا مما يجعل الشباب في معزل عن المشاركة الفعالة وبعيدا عن مجريات الأحداث.

- حق المشاركة في التنمية والاستفادة من ثمارها يصطدم بإرادة الاحتكار في الجزائر، احتكار السلطة والحقل السياسي والإنفراد بالقرار وإقصاء الآخرين وخاصة الشباب من المشاركة، وذلك بغية تجميع الثروات والحفاظ على السلم التراتبي لهم السلطة لأنه هو الحافظ ومصدر صناعة الثروة. وهذا ما عمق النظرة السلبية للشباب اتجاه السلطات وشكل عائقا لظهور قيادات محلية ثابتة تدفع عجلة التنمية إلى الأمام برؤى تجديدية.

- كما توصلت الدراسة إلى أنّ هناك ضعف في المشاركة السياسية تجلّى من خلال ضعف في المشاركة الانتخابية التي تعد المظهر الأوّل للمشاركة السياسية، بالإضافة إلى قلة نسبة المخراط الشباب الجزائري في منظمات المجتمع المدني وذلك لعدة أسباب من بينها عدم استقطاب هته الأخير للشباب، والنظرة السلبية التي يحملها الشباب اتجاهها بالإضافة إلى قلة إن لم نقل انعدام الخبرة الجموعية في فترة الطفولة للشباب.

كل هذا إذن جعل المواطن الشاب الجزائري يعزف عن المشاركة في التنمية المحلية. وبالإضافة إلى هذه المعوقات هناك معوقات أخرى تقف في وجه المشاركة المحلية للشباب تطرقنا إليها نظريا ولم يسعفنا الحظ في دراستها ميدانيا والتي يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث مستقبلية من بينها:

- معوقات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية: ففي كثير من الأحيان تطبق نماذج تنموية أجنبية أو مشاريع تنموية في مجتمعات مختلفة عن المجتمعات الأصلية لها مما يجعلها غريبة عن المجتمع المحلي وسكانه ولا تتفق مع الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المحلية.

- اهتزاز قيمة العمل: حيث أصبح الميل إلى بذل أقل جهد ممكن مع المطالبة بأكثر كسب مستطاع، سمة سائدة بين أفراد المجتمع الجزائري، مع استخدام كل الوسائل للقفز إلى المستويات العليا وتخطي الكفاءات، مع استخدام الفساد من رشوة ومحسوبة ووسائل الغش والتحايل.

- اهتزاز هبة القانون: فلقد أصبحت مخالفة القوانين والنظم في الجزائر أمرا عاديا، حيث وبنظرة متمعنة إلى واقعنا المعاش لا بد أنّها ستعطي لنا انطبعا بأن القانون في مجمله وفي روحه يعاني غياب التطبيق، وذلك بدءًا من مسطرته المعنية بتنظيم المرور.

الخاتمة:

تحتل مسألة إدماج الشباب وإشراكه كمواطن فاعل في مسار التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص مكانة محورية ضمن السياسات والبرامج والاستراتيجيات التنموية، ذلك أنّ نجاح المشاريع التنموية مرتبطة بمشاركة المواطنين فيها وخاصة فئة الشباب التي تعتبر المورد البشري العام والذي تعول عليه جميع الشعوب والمجتمعات لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى، خاصة المجتمعات التي تتميز بثقل الوزن الديمغرافي لهذه الشريحة مثل ما هو حال المجتمع الجزائري.

وهذه المشاركة تتم بطبيعة الحال في ظل الاقتناع الكامل للشباب بأهمية الدور الذي يقومون به، ومن خلال وعيهم بأهمية المشاركة وضرورتها وعائدها على الفرد والمجتمع بالإضافة إلى شعورهم بالمسؤولية اتجاه المجتمع المحلي الذي ينتمون إليه، فالوعي بأهمية المشاركة والشعور بالمسؤولية والانتماء هي من المحددات والدوافع الأساسية لمشاركة الشباب في التنمية المحلية.

لكن الملاحظ في الواقع الجزائري وما استنتجناه من خلال هذه الدراسة هو أنّ هذا المورد البشري الهام والهائل والذي من الممكن أن يكون قوة دافعة لعجلة التنمية ما زال غير مستغلا بطريقة فعالة، فالأغلبية الشابة في المجتمع الجزائري تظل معطلة مغيبة ومحرومة من فرص المشاركة والابتكار والفعل الإيجابي في حركة التنمية والتغيير الاجتماعي وعرضة للمشاكل بكل أنواعها والتهميش. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ مستوى مشاركة الشباب الجزائري في التنمية المحلية ضعيف ودون المستوى وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية، ويرجع السبب الأساسي لهذا العزوف إلى أزمة المواطنة التي يعيشها الشباب الجزائري والتي انعكست سلبا على اندماجه في محيطه الاجتماعي وتطوعه للعمل من أجل المصلحة العامة ودفع عجلة التنمية، والتي تجلت في الواقع من خلال :

• أزمة الوعي الحقوقي عند الشباب فمن ناحية يعتقد هذا الأخير أنّ الحصول على الحقوق أولى من أداء لواجبات، وهذا ما يترتب عنه تقصير في أداء الواجبات نحو الوطن والمجتمع، ومن ناحية أخرى ما زال ينتظر من الدولة أن توفر له كل احتياجاته وما يرتبط بتحسين مستواه

المعيشي، فالشباب الجزائري يعاني اختلال توازن بين مفهوم الحق والواجب بالإضافة الى الجهل بهذه الحقوق والواجبات.

• توتر العلاقة بين المواطنين الشباب والسلطات المحلية والذي زاد من حدته النظرة السلبية التي يحملها الشباب عن هذه السلطات مما أدى الى ضعف التعاون بينهما من أجل الصالح العام فهذه النظرة السلبية تعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه المشاركة المحلية للشباب، ذلك أن المشاركة هي عبارة عن جهود تطوعية يقوم بها المواطنين بالتعاون مع السلطات المحلية لتنمية مجتمعاتهم ، وهذا التوتر القائم في العلاقة بين الطرفين يفقد السلطات القدرة على الإقناع وتوجيه الشباب نحو المشاركة. ومن ناحية أخرى فإن هذه السلطات لا تبذل مجهودا كبيرا في التواصل مع المواطنين وخاصة الشباب لاستقطابهم للمشاركة بل وفي أحيان كثيرة تعتمد الى استبعادهم عن المشاركة خشية ظهور قيادات محلية شابة ذات طموحات قوية وتوجهات تغييرية تتناقض مع مصالحهم وتخطف بساط السلطة من تحت أرجلهم.

• ضعف المشاركة السياسية للشباب، وقد تجلّى هذا الضعف من خلال ضعف المشاركة في الانتخابات، وعدم الانتماء الى منظمات المجتمع المدني .

وفي الأخير تقدم الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في ادماج وإشراك الشباب بفعالية في تحقيق التنمية على مستوى مجتمعه المحلي:

- خلق قنوات ومؤسسات تسمح بالمشاركة الإيجابية للشباب في التنمية وليس المشاركة الشكلية والتي يستطيع من خلالها الشباب أن يمارس حقوقه وحرياته وتسمح له بأن يقدم ويعطي ويشارك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.

- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني المشاركة وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، وضمان حق الشاب في المشاركة السياسية وفي إدارة شؤون البلاد، من خلال تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطن وتسهيل سبل مشاركته في وضع القرار وفسح المجال للشباب للمشاركة في تنمية المؤسسات والإدارات المختلفة والاستماع لمطالبهم وانشغالهم من أجل الارتقاء بدورهم في التنمية.

- إيجاد آليات الحوار والنقاش وتمكين الشباب من الإطلاع على المعلومات وحريرتهم في الوصول إلى تلك المعلومات، فصعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب من المصادر الرئيسية للدولة هو الذي جعل الشباب يفقد الثقة في السلطة ووسع الفجوة بين المواطن والدولة.
- ربط الشباب بالتنمية عن طريق الإدماج المهني الذي يسمح له بالمشاركة الإيجابية التي تقوم بدورها بتدريهم على إدراك واستيعاب مقومات التنمية فتكون اتجاهاتهم وشخصياتهم أكثر قدرة على الإنجاز مع تعويد الشباب على تحمل مسؤولياتهم أو على الأقل أن يشاركوا الكبار مسؤولياتهم وأن يتم ذلك في مناخ ييسر لهم اكتساب المزيد من المهارات .
- إشراك المؤسسات الشبابية في عمليات التنمية وذلك بأخذ بعين الاعتبار مشاريع وخطط هذه المؤسسات ، كأن يطلب من شباب كل منطقة أو بلدية اقتراح مشاريع وخطط تنمية وتنفيذها بما يلائم الموارد المادية والبشرية للمنطقة وبذلك نضمن أن تعكس عمليات التنمية حاجات وأولويات الشباب خاصة وحاجات المنطقة عامة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات التنموية الشبابية بالاعتماد على الموارد الذاتية.
- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات.
- القيام ببرامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تأهيل وتمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ طابع التوعية وذلك عن طريق وسائل الإعلام أو حتى عن طريق المنهاج الرسمي المدرسي .
- وضوح البرامج التنموية وإيضاح خططها والتدرج في تنفيذها، والاتصال والتواصل مع الشباب والإعلان عن البرامج وشرحها لهم مع تبيان آفاقها.
- التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.

المراجع:

- 1- أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- 2- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (ط1، عمان: دار الشروق، 1998).
- 3- إبراهيم درويش وآخرون، صنع القرار في المؤسسات المحلية، (القاهرة: المطبوعات الجامعية، 1982).
- 4- أحمد الدين وآخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
- 5- أحمد بن حسين عسيري، طبيعة اتجاهات الشباب نحو القيم في عالم متغير، (مكة المكرمة: المنتدى الرابع لنادي مكة الثقافي الأدبي: الشباب بين المتن والهامش، 2013).
- 6- أحمد مجدي حجازي، المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، (دط، القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2010).
- 7- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).
- 8- أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، (ط2، القاهرة: دار المعارف، 1981).
- 9- إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، (دط، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011).
- 10- المختار الأكحل، الديمقراطية المحلية وحصيلة التنمية بالبادية المغربية، (أشغال ندوة الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، الرباط: دار التوحيد للنشر والتوزيع، د.س).
- 11- السيد عبد الحليم الزيات، التحديث السياسي في المجتمع المصري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990).
- 12- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، (ج1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002).

- 13- الطاهر علي موهوب، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، (دط، القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010).
- 14- الصاقوط محمد، المواطنة والوطنية، الموسوعة السياسية الصغيرة (1) (ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2002).
- 15- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ط3، بيروت: دار المعرفة، 2001).
- 16- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- 17- بومخلوف محمد وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات، (ط1، الجزائر: المطبعة الملكية، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر 2، 2012).
- 18- بومخلوف محمد وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، (ط1، الجزائر: دار الملكية للنشر والتوزيع والإعلام، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر 2، 2008).
- 19- برهان غيلون وآخرون، وحدة المغرب العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دس).
- 20- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، (دط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- 21- داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (دط، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).
- 22- دون. أي إيبر لي، تر: هشام عبد الله، بناء مجتمع من المواطنين، (ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).
- 23- هادي نعمان، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

- 24- هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (دط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
- 25- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، (دط، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000).
- 26- حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، (وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012).
- 27- محمد الغربي، المشاركة المجتمعية في المجتمع المحلي، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1986).
- 28- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، (ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
- 29- محمد يوسف علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، (ط1، الكويت: جامعة الكويت، 1989).
- 30- محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007).
- 31- محمد سلامة غباري، التنمية ورعاية الشباب، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011).
- 32- محمد سلمان طابع، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، بحوث وأوراق عمل ندوة التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010).
- 33- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- 34- محمد عبد الرحمان والسيد شحاتة السيد، علم الاجتماع السياسي، (دط، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005).

- 35- محمد شفيق، التنمية الإجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993).
- 36- محمد خواجه، الشباب العربي: دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (الأهالي للطباعة والنشر، 2012).
- 37- محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، (ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).
- 38- منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع المحلي مدخل نظري، (دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
- 39- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجياتها، (دط، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1989).
- 40- مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المديرية المصرية، (دط، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008).
- 41- نادر الفرجاني، التنمية المستقلة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
- 42- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، (ط1، الجزائر: الكتاب العربي، 2002).
- 43- سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، (ط1، عمان: دار كنوز المعرفة، 2010).
- 44- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- 45- سمير إبراهيم حسين، الثقافة والمجتمع، (ط1، دمشق: دار الفكر، 2007).

- 46- سمير محمد عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المحليات والتنمية الاقتصادية، القاهرة: مركز إدارة شؤون الدولة والمجتمع، (2001).
- 47- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، (ط1، الجزائر: دار الهدى، 1993).
- 48- عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989.
- 49- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
- 50- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (ط1، قلمة: منشورات جامعة 8 ماي 1945، دس).
- 51- عبد الله أحمد اليوسف، الشباب والثقافة المعاصرة، (ط2، الرياض: منشورات ضفاف، 2013).
- 52- عبد الله تركماني وآخرون، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، (ط1، عمان: دار البركة، 2009).
- 53- عبد اللطيف المودني، الديناميات المحلية وحكامة الدولة، (دط، المغرب: إفريقيا الشرق، 2013).
- 54- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، (دط، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001).
- 55- عبد السلام الداظمي ومصطفى حدية، الشباب ومشكلات الاندماج، (ط1، المغرب مطبعة النجاح الجديدة، 1995).
- 56- عبير عبد المنعم فيصل، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية، مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2010.
- 57- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

- 58- عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، (دط، دمشق: منشورات إتحاد العرب، 2008).
- 59- علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007).
- 60- علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، (دط، القاهرة: دار المعارف، دس).
- 61- علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- 62- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، (القاهرة: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1984).
- 63- صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحماية دوليا، (ط1، بيروت: منشورات حلب الحقوقية، 2005).
- 64- رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التعبير والإصلاح، (ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).
- 65- روبير بيلو، تر: نهاد رضا، المواطن والدولة، (ط2، بيروت: منشورات عويدات، 1977).
- 66- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2011).
- 67- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007).

مراجع باللغة الفرنسية:

- 68- Dominique Schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté? 2^{ème} éd. Paris: Gallimard.
- 69- Guilles Fievet, les définitions du développement local, étude et témoignages. Paris : A trois presses.
- 70- John Clayton Thomas, Action publique et participation des citoyens. Paris : Nouveaux horizons, 2002.
- 71- Marie Gaille, Le citoyen. Paris : flammation, 1998.

72- Weaver .B, le développement local théorie et pratique (Réintroduire l'humain dans la logique de développement), Québec: éd: Gaétan Morin, 1993.

73- Xavier Greffer, Territoire de France, les enjeux économiques sociaux de décentralisation, Paris : éd economica, 1984.

المعاجم والقواميس:

باللغة العربية:

74- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (ط4، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2004).

75- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (دط، لبنان: مكتبة لبنان، 1987).

76- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية: إدارة التنمية الاجتماعية، (1988).

77- غيت محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995).
باللغة الفرنسية:

78- Dictionnaire des notions, encyclopédie, Universels, France, 2005).

79- Dictionnaire de pédagogie. (Paris: Bordas, 2000).

المجلات

80- إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين، مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية، بيروت: مجلة العمل العربية، العدد 44، ماي 1998.

81- أحمد شريف، تجرمة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، 2009.

82- المنجي الزيدي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، يناير-مارس 2002.

83- بارة سميرة وآخرون، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم الأنماط والفواعل، دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، جوان 2009.

- 84- بوحنية قوي، التحول الديمقراطي واصلاح الإدارة العمومية الجزائرية نحو مقاربة لحكومة رشيدة للجماعات المحلية، حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 1، طبعة 1.
- 85- بوشيخي عائشة، البطالة في الجزائر، الأسباب السياسات وآفات التشغيل، الموريات 1-ديسمبر 2010.
- 86- زاوي بن كروم، الشباب والعمل في الجزائر، دراسة سوسولوجية المدينة الجديدة وهران، أبعاد عدد خاص، يناير 2014.
- 87- يوسف خليفة يوسف، المشاركة السياسية والتنمية في دول التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، نيسان 2003.
- 88- كلودين شولي، المحلي الأصل والمصطلح، دفا تر إنسانيات، العدد 4، 2013.
- 89- لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية والثقافية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد 12، نوفمبر 2007.
- 90- محمد الغالي، سياسة القرب المؤشر على أزمة الديمقراطية التمثيلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 53، 2006.
- 91- محمد زين الدين، التدبير الجماعي والديمقراطية التشاركية، مسالك في الفكر السياسي والاقتصادي، العدد 11-12، 2009.
- 92- محمد خشمون، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، الباحث الاجتماعي، العدد 10 سبتمبر 2010.
- 93- مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.
- 94- نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أيه علاقة؟ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقة، العدد الثامن، جوان 2012.

- 95- نجيب جيري، الديمقراطية التشاركية براديجم جديد لتدبير الشأن العام المحلي، مجلة الحقوق، العدد 13، السنة السابعة ماي 2012.
- 96- عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائرالديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 97- عبد القادر الزعل، الشباب العربي مشاكل وآفاق، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 1983.
- 98- عبد الرحمن الماضي، الحوكمة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، حوارات، العدد 2، 2014.
- 99- عمر فرحاتي، التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 13، بسكرة، منشورات جامعة محمد خيضر، مارس، 2008.
- 100- فوزي مبهوي وسعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، مارس 2014.
- 101- فرانسيس فكوياما، تر: عامر سلطان: "الإنهيال العظيم، الطبيعة الإنسانية وإعادة النظام الاجتماعي، الراية: ملفات القرن العشرين، العدد 6475، يناير 2000.
- 102- قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، دفاتر السياسة والقانون، 5 جوان 2011.
- 103- رضوان العني، المقاربة التشاركية، في تدبير الشأن العان الدلالات والأبعاد، الرقيب، العدد 1، أكتوبر 2011.
- 104- خالد البهالي، الحكامة التشاركية، قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 101، 2011.
- الرسائل الجامعية:**
- 105- السعيد رشيد، لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008.

- 106- مجاهدي مصطفى، مفهوم الشباب مشروع بحث حول الشباب والمجتمع في الجزائر، تحت إشراف الأستاذ مولاي الحاج مراد، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2007.
- 107- محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 108- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 109- نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية لمدينة سطيف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.
- 110- نور الدين شاشوا، الحقوق السياسية والمدنية وحمايتها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007-2008.
- 111- عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1992.
- المواقع الالكترونية
- 112- <http://www.elkhaber.com> 30 Juillet 2014
- 113- إعلان الحق في التنمية <http://www.ohchr.org>
- 114- بوجمعة غشير، جريدة الفجر نيوز - يوم 07، 12، 2009، <http://www.alfadjr.com>
- 115- ليت زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، (7 ديسمبر 2005) <http://www.pulpit.alwatanvoice.com>
- 116- ماجد المحروقي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة (20 ديسمبر 2008) <http://www.albayan.com>
- 117- مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسيولوجيا العطالة الاجتماعية ببلادنا العربية

<http://www.thenewalphabet.com>

118- محسن البدوي، مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحصين كرامة الإنسان-

الحوار المتمدن (2009-03-26). <http://www.malhevar.org>.

119- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41/138 المؤرخ في 5 ديسمبر 1980.

<http://www.ohchr.org>

120- ربما عفيفي، الشباب العربي، المشاركة المدنية والاقتصادية، منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة بالإشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

<http://www.isesco.org.ma>

122- تقرير الأمم المتحدة 1975. <http://www.UN.org>

123- (19-12-2011) <http://www.moquatel.com>

124- <http://www.premier-ministre.gov.dz>

مراسيم ومواثيق:

125- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة بالجزائر.

126- دستور 1976- المادة 195.

127- دستور 1976 المادة 07.

128- دستور 1976 المادة 33.

129- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر،

2003.

130- وزارة المالية، توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006، المديرية العامة

للميزانية.

131- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمانية في مجال تنمية

المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998.

132- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004.

مجتمع البحث:

استهدفت الدراسة مجتمع بحث قدر بـ 2639 طالب جامعي، يشكّلون كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة سيدي بلعباس، ووقع الاختيار على الشباب الجامعي كمجتمع بحث نظراً لأن الشباب الجامعي يكون أكثر وعياً بواقع التنمية ومستلزماتها، وهي الفئة التي تعول عليها الدولة للنهوض بالمجتمع والوصول إلى الرقي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالجامعة تجمع أصناف متعدّدة من فئات الشباب، الذكور والإناث والموزعين على حسب مقرّ سكنهم إلى مناطق حضرية وريفية وشبه حضرية، وهذا ما يهّمنا في موضوع دراستنا، ذلك أنّ التنمية المحليّة كما ذكرنا مرتبطة بالمجتمع المحلي وسكان المجتمع المحلي، وبالتالي هذا التنوع يخدم أغراض البحث ولا يُمكن ايجاده في أيّ مؤسسة أخرى نظم الشباب، نظراً لصعوبة التوجه إلى الشارع مباشرة للقيام بالبحث الميداني.

العينة:

مراعاة للإمكانات المادية والبشرية التي تواجه أي بحث ميداني، اقتصرت عينة البحث على كلية واحدة من جامعة سيدي بلعباس، هي كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المعاينة العشوائية الطبقية، وذلك تماشياً مع طبيعة مجتمع البحث الذي يتطلّب ذلك، حيث ينظّم مستويات تعليمية مختلفة وتخصّصات مختلفة أيضاً، كما تتضمّن الجنسين الطلبة والطالبات، كما تشمل مجتمعات محلية مختلفة أحياء في مدن كبرى ومتوسطة وبلديات صغيرة وريفية ومدن شبه حضرية.

أما بالنسبة لخطوات سحب أفراد العينة، فقد تمّت كما يلي:

- حصلت الطالبة على قائمة أعداد الطلبة المسجلين في نظام LMD بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية للسنة الدراسية 2015 - 2016 حسب التخصصات والمستويات الدراسية البالغ عددهم 2639 طالب وطالبة وهم يكوّنون مجتمع البحث المطبقة عليه الدراسة.
- حصلت الطالبة على كشف بأسماء جميع الطلبة والطالبات المنتمّة إلى الكلية.

- تمّ تحديد نسبة العيّنة بـ 10% من أفراد المجتمع، أي 263 طالب وطالبة، عملاً بالقاعدة القائلة أنه في "مجتمع البحث الذي يقدر ببعض المئات إلى بعض الآلاف من العناصر، فالأفضل هو الأخذ بمائة عنصر من كلّ طبقة معدة وأخذ إجمالياً 10% من مجتمع البحث لما يكون متكوناً من بعض الآلاف"¹.

- تمّ سحب العينة آلياً إلكترونياً عن طريق برنامج SPSS بإدخال قوائم أسماء الطلبة حسب التخصصات الموزعين بالشكل التالي:

طور اليسانس		
حجم العيّنة	حجم المجتمع	التخصص
45	451	جذع مشترك علوم إنسانية
22	218	تاريخ
18	180	علوم إعلام واتصال
9	97	علم المكتبات
37	367	جذع مشترك علوم اجتماعية
11	28	علم الاجتماع
3	28	علوم تربية
6	181	علم النفس

¹ موريس أنجرس، بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دط، الجزائر، دار القصة للنشر، 2004، ص 319.

6	66	فلسفة
169	1696	مجموع الليسانس
		طور الماستر
8	79	التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر الحديث والمعاصر
7	67	تاريخ
8	81	تاريخ وحضارة المغرب الأوسط
14	140	علوم
9	95	التوجيه التربوي والإرشاد الاجتماعي
4	39	فلسفة عامة
1	12	فلسفة وإتيقيا العلوم
1	14	فلسفة حديثة ومعاصرة
22	219	علم النفس الإكليني وتقييم الشخصية
7	67	علم النفس الإكليني والعائلة
81	813	مجموع الماستر
		دكتوراه
11	109	علوم إنسانية

2	21	علوم اجتماعية
13	130	مجموع الدكتوراه
263	2639	المجموع الكلي

فكانت العيّنة بالتالي 263 طالب وطالبة موزعين بالشكل الأعلى في الجدول لكن عند توزيع الاستمارات حصلت على 250 استمارة لأنني لم أستطع الاتصال بـ 13 طالب دكتوراه. وبالتالي كانت العيّنة التي شملتها الدراسة 250 طالب وطالبة.

المجال الزمني والمكاني للدراسة:

استغرقت الدراسة الميدانية فترة زمنية تتجاوز 3 أشهر، من بداية نوفمبر 2015 إلى نهاية فيفري 2016، وتمت بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سيدي بلعباس.

صعوبات الدراسة:

- كثرة أبعاد الموضوع وتعدد مجالاته، القانونية، السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى صعوبة التحكم في المادة النظرية ومعالجتها معالجة سوسيولوجية.
- تماطل الشباب المبحوث في إرجاع الاستمارة.
- قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر مما صعب صياغة الموضوع بداية الأمر.
- كون تخصصي الأصلي هو علم اجتماع التربية وموضوع الدراسة هو في علم اجتماع التنمية.

الاستمارة

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تحت عنوان: المواطنة والتنمية المحلية في الجزائر - مشاركة الشباب الجزائري نموذجاً - أتقدم إليك أخي الطالب أخي الطالبة بهذه الاستمارة وألتمس منك التفهم والمساهمة في إنجاح هذه الدراسة من خلال عنايتك بهذه الاستمارة وإجابتك عن أسئلتها بكل صدق وموضوعية.

السن:

الجنس: ذكر أنثى

هل تملك شهادات أخرى مهنية أو علمية؟ نعم لا

إذا كان نعم اذكرها:

مكان الإقامة: دوار قرية مدينة صغيرة

مدينة متوسطة مدينة كبيرة

المهنة إذا كنت تعمل وتدرس:

المستوى التعليمي للوالد: أمي تعليم ديني ابتدائي

متوسط ثانوي جامعي

المستوى التعليمي للأم: أمية تعليم ديني ابتدائي

متوسط ثانوي جامعي

1- المشاركة في التنمية المحلية:

2- ما هي المشاريع التنموية التي تحتاجها بلدتك أو حيك؟

.....
.....

..

3- هل تتطوع للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه سكان حيك أو بلدتك عن طريق

مجهوداتك الشخصية بالتعاون مع الجيران والأصدقاء؟

دائما أحيانا أبدا

4- كيف تكون هذه المشاركة؟

- بالمال بالجهد بالخبرة

طرقاً أخرى أذكرها؟.....

5- ما هي غايتك من التطوع؟

- تحقيق مكانة اجتماعية التقرب من السلطات
 تحقيق مصالح شخصية تنمية البلاد
 تحسين مستوى العيش في البلدية

6- ما رأيك في مستوى الخدمات الاجتماعية المتوفرة في بلديتك أو حيك؟

- جيد متوسط متدني

7- هل حاولت القيام ببعض الخطوات لتحسين مستوى هذه الخدمات؟

- نعم لا

8- إذا كان نعم فكيف قمت بذلك؟.....

.....

9- في رأيك كيف تكون مشاركة المواطن في المشاريع التنموية؟

- استشارية (يعطي رأيه فيها) تقريرية (يقرر أيها أصلح للمنطقة)
 تنفيذية (يساهم في تنفيذها)

10- هل توجد بجيك أو بلديتك لجان أحياء سكنية؟ نعم لا

11- فيما يتمثل دور هذه اللجان؟.....

.....

12- هل شاركت يوماً في حملة تنظيف حيك أو بلديتك؟ نعم لا

13- ما هي الإمكانيات التي تزخر بها بلديتك ويمكن الاستفادة منها في التنمية المحلية؟

.....
.....

2- اختلال التوازن بين الحق والواجب وغياب الحس المدني:

14- في رأيك توفير وتحسين الخدمات التنموية والاجتماعية التي تحتاجها بلديتك أو حيك هي من مسؤوليات الدولة لوحدها أم يمكن للمواطن أن يشارك ولو بقدر قليل فيها؟

من اختصاص الدولة يشارك المواطن فيها

15- ما هي الطريقة التي يستطيع المواطن في رأيك المطالبة بواسطتها بتحسين مستوى هذه الخدمات في بلديتك أو حيك؟

التقرب إلى المصالح البلدية الانضمام إلى لجنة الحي

الاحتجاج الجماعي استخدام العلاقات الخاصة

16- هل من حقل أن تدلي برأيك بخصوص المشاريع التنموية التي تقوم بها البلدية لتطوير المستوى المعيشي لسكانها؟ نعم لا

17- عند مواجهة مشكلة في الحي مثل نقص مياه الشرب أو انعدام الصرف الصحي ماذا تفعل؟

تشتكي للمصالح البلدية تتعاون مع الجيران لحل المشكلة

تنتظر المصالح البلدية دون شكوى

18- ما هي حقوقك كمواطن؟

.....
.....
.....

19- ما هي واجباتك كمواطن؟

.....
.....
.....

- 20- هي تحب مكان إقامتك وتشعر بالانتماء إلى مجتمعك المحلي (بلديتك أو حيك)
- نعم لا أحيانا
- 21- هل تفكر في الانتقال للإقامة في مكان آخر؟ نعم لا
- لماذا؟.....
- 3- الفجوة بين السلطات المحلية والمواطنين:
- 22- كيف يمكنك وصف السلطات المحلية في بلدية إقامتك؟
- بيروقراطية التسيير العقلاني المحسوبية والجهوية
- الشفافية سوء التسيير الرشوة
- 23- ما هو رأيك في رئيس بلديتك؟.....
- 24- هل تهم السلطات المحلية في بلديتك بانشغالات المواطنين وحل مشاكلهم وتلبي احتياجاتهم؟
- دائما أحيانا أبدا
- 25- هل يقوم المسؤولون في بلديتك بإعلام وشرح نوع المشاريع التنموية المحلية للمواطنين؟
- دائما أحيانا أبدا
- 26- ثققتك في المسؤولين المحليين في البلدية والولاية؟
- كبيرة متوسطة معدومة
- 27- ما هي قنوات الاتصال المستعملة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمواطنين في بلديتك (يمكن اختيار أكثر من إجابة)؟
- أيام استقبال لجان الأحياء اللقاءات الحوارية
- اللجان المنتخبة تكنولوجيا الاتصال الحديثة
- 28- هل تسمح السلطات المحلية للمواطنين بالمشاركة في إنجاز المشاريع التنموية المحلية والتخطيط لها؟

دائماً أحيانا أبدا

29- هل يهتم أعضاء المجلس الشعبي البلدي بتشجيع وتنظيم الجهود التطوعية التي يقوم بها المواطنون في المجالات المختلفة؟

دائماً أحيانا أبدا

30- هل يشارك بعض المواطنين في مداورات المجالس المحلية المنتخبة لمناقشة احتياجات المواطنين؟ نعم لا

31- إذا كان نعم فهل تشارك أنت في هذه المداورات؟

دائماً أحيانا أبدا

4- ضعف المشاركة السياسية وضعف نشاط المجتمع المدني :

32- هل تحرص على المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية بصفة؟

دائمة أحيانا نادرا أبدا (لم أشارك)

33- ما هي المعايير التي تستند عليها لاختيار رئيس البلدية أو الممثل البرلماني أو الولائي؟

مخططه وبرنامج السياسي القبيلة (من العائلة أو القبيلة)

كفاءته مكانته الاجتماعية والمالية

أخلاقه المصلحة الشخصية

معايير أخرى اذكرها؟.....

34- ما هو رأيك في الطريقة التي يختار بها الشعب رئيس البلدية أو الممثل البرلماني أو الولائي

فيلديتك؟.....

.....

35- هل فكرت في تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطك لاختيار مثله؟

نعم لا لا يهمني

36- إذا كان نعم فكيف قمت بذلك؟.....

37- هل سبق لك أن انتميت في الصغر إلى إحدى التنظيمات الآتية؟

- الكشافة الإسلامية خلية تقارب
 تنظيم في الحي تنظيم

آخر اذكره؟.....

38- في الوقت الحالي هل انت منخرط في؟

- نقابة مهنية جمعية خيرية
 حزب سياسي جمعية أو نادي رياضي
 جمعية دينية هيئة ثقافية فكرية أخرى أذكرها.....

39- إذا كنت غير منخرط حدد الأسباب؟

- ليس لديك وقت لا أثق فيما يقومون به
 لا فائدة منها سبب آخر اذكره؟.....

40- في رأيك لما لا ينتظم الشباب والمواطنون عموما في تنظيمات وجمعيات للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم المشتركة؟.....

41- هل سبق أن ترشحت للانتخابات؟

- البلدية الولائية التشريعية النقابية

42- هل تهتم بمتابعة المشاريع التنموية في بلدك من خلال وسائل الاعلام؟

- دائما أحيانا أبدا

43- هل تناقش الأمور والمسائل السياسية مع زملائك وأسرتك؟

- دائما أحيانا لا يهمني

44- هل شاركت في أحد الأيام في مظاهرات أو اضراب أو تجمع سلمي؟

- نعم لا

- 45- إذا كان نعم فما هو الهدف من ذلك؟.....
- 46- هل تطمح إلى تقلد منصب سياسي رسمي؟
نعم لا
- 47- هل توجد ببلديتك أو حيك منظمات مجتمع مدني (جمعيات خيرية أو ثقافية...)?
نعم لا
- 48- إذا كانت موجودة فما هدفها ونوعها؟
 حماية البيئة تنمية المجتمع العناية بشؤون الأسرة
 حماية حقوق الإنسان حماية الأطفال الاهتمام بالشباب
 حماية حقوق المرأة حماية الموروث الثقافي رياضية
 محو الأمية الرعاية الصحية ثقافية
- 49- في رأيك ما هو دور جمعيات المجتمع المدني؟.....
.....
.....
- 50- هل حاولت تأسيس جمعية مجتمع مدني؟ نعم لا
- 51- إذا كان نعم فما نوعها؟.....
- 52- هل تشارك جمعيات المجتمع المدني في القيام بالمشاريع التنموية المحلية؟
نعم لا أحيانا
- 53- هل تشارك جمعيات المجتمع المدني في مداوالات المجالس المحلية للتعبير ونقل انشغالات المواطنين؟
دائما أحيانا أبدا

امتلاك الشباب الجامعي لشهادات أخرى مهنية أو علمية:

النسبة %	التكرار	امتلاك الشهادات
22.4	56	نعم
77.6	194	لا
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 58-

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نجد أن نسبة 77.6% من الشباب الجامعي المستجوب لا يملك شهادات مهنية أو علمية أخرى، وذلك نظراً لأنّ أغلبية الشباب يهتمون بالدراسة الرسمية فقط، ولا يهتمون برفع قدراتهم في مجالات أخرى، ولا يستفيدون من أوقات الفراغ والعطل بشكلٍ إيجابي، أما نسبة 22.4% من أفراد العيّنة والذين أقروا بامتلاكهم شهادات مهنية وعلمية أخرى فأغلبهم من مستوى الماستر والسن ما فوق 27 سنة، وذلك أنهم عندما دخلوا سوق العمل احتاجوا هذه الشهادات، مثل الإعلام الآلي وغيرها، وبالتالي اضطروا إلى اكتساب هذه الشهادات للحصول على وظيفة.

مهنة المستجوب في حال العمل والدراسة :

النسبة%	التكرار	المهنة
17.2	43	نعم
82.8	207	لا
%100	250	المجموع

-الجدول رقم:59-

المستوى التعليمي للوالد:

النسبة%	التكرار	المستوى التعليمي للوالد
16.8	42	أمي
9.2	23	تعليم ديني
19.6	49	ابتدائي
17.6	44	متوسط
19.6	49	ثانوي
17.2	43	جامعي
%100	250	المجموع

-الجدول رقم:60-

المستوى التعليمي للوالدة:

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي للوالدة
21.6	54	أمي
9.2	23	تعليم ديني
21.6	54	ابتدائي
18.4	46	متوسط
23.2	58	ثانوي
6.0	15	جامعي
%100	250	المجموع

-الجدول رقم: 61-

توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا حق واحد:

النسبة %	التكرار	الحقوق
19,6	49	لم يذكر أي حق
40,4	101	حق السكن و حرمة العيش الكريم
7,6	19	حق الامن و المساواة
8,4	21	الحق في العمل
2,0	5	حق مساءلة المنتخبين حول المشاريع التنموية
0,4	1	حق الامن و الامتلاك و التنقل
8,0	20	حرية الراي و التعبير
2,4	6	الحق في الانتخاب و الترشح
2,4	6	حق التعليم و الرعاية الصحية
0,0	0	حق انشاء الجمعيات و الاحزاب
0,0	0	حق المشاركة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية
0,0	0	الحصول على المعلومات و الاحصاء
8,8	22	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 62-

توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا حقين:

النسبة %	التكرار	الحقوق
54,4	136	أقل من حقين
7,6	19	حق السكن و حرمة العيش الكريم
6,8	17	حق الامن و المساواة
16,4	41	الحق في العمل
0,4	1	حق مساءلة المنتخبين حول المشاريع التنموية
1,2	3	حق الامن و الامتلاك و التنقل
1,6	4	حرية الراي و التعبير
1,2	3	الحق في الانتخاب و الترشح
6,0	15	حق التعليم و الرعاية الصحية
0,0	0	حق انشاء الجمعيات و الاحزاب
1,2	3	حق المشاركة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية
0,0	0	الحصول على المعلومات و الاحصاء
3,2	8	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 63-

توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا ثلاثة حقوق:

النسبة %	التكرار	الحقوق
78,8	197	أقل من ثلاث حقوق
1,6	4	حق السكن و حرمة العيش الكريم
1,6	4	حق الامن و المساواة
3,2	8	الحق في العمل
0,4	1	حق مساءلة المنتخبين حول المشاريع التنموية
0,4	1	حق الامن و الامتلاك و التنقل
2,8	7	حرية الراي و التعبير
0,4	1	الحق في الانتخاب و الترشح
5,2	13	حق التعليم و الرعاية الصحية
0,0	0	حق انشاء الجمعيات و الاحزاب
0,0	0	حق المشاركة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية
0,0	0	الحصول على المعلومات و الاحصاء
5,6	14	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 64-

توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا أربعة حقوق:

النسبة %	التكرار	الحقوق
93,6	234	أقل من أربعة حقوق
0,0	0	حق السكن و حرمة العيش الكريم
0,0	0	حق الامن و المساواة
0,4	1	الحق في العمل
0,4	1	حق مساءلة المنتخبين حول المشاريع التنموية
0,0	0	حق الامن و الامتلاك و التنقل
0,8	2	حرية الراي و التعبير
0,0	0	الحق في الانتخاب و الترشح
0,8	2	حق التعليم و الرعاية الصحية
0,0	0	حق انشاء الجمعيات و الاحزاب
0,0	0	حق المشاركة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية
0,0	0	الحصول على المعلومات و الاحصاء
4,0	10	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 65-

توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا أكثر من أربعة حقوق:

النسبة %	التكرار	الحقوق
98,4	246	أقل من خمسة حقوق
0,0	0	حق السكن و حرمة العيش الكريم
0,0	0	حق الامن و المساواة
0,0	0	الحق في العمل
0,0	0	حق مساءلة المنتخبين حول المشاريع التنموية
0,0	0	حق الامن و الامتلاك و التنقل
0,0	0	حرية الراي و التعبير
0,0	0	الحق في الانتخاب و الترشح
0,0	0	حق التعليم و الرعاية الصحية
0,0	0	حق انشاء الجمعيات و الاحزاب
0,0	0	حق المشاركة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية
0,0	0	الحصول على المعلومات و الاحصاء
1,6	4	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 66-

توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين ذكروا واجب واحد:

النسبة %	التكرار	الواجبات
22,0	55	لم يذكر أي واجب
11,6	29	احترام القانون
5,6	14	احترام الغير
1,6	4	اتقان العمل و تحمل المسؤولية
2,8	7	واجب الانتخاب
2,4	6	الدفاع عن الوطن
38,0	95	حماية الممتلكات العامة و الخاصة
0,0	0	اداء الضريبة و الرسوم والجباية
0,0	0	حماية الاسرة و الطفولة و الشبيبة
16,0	40	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 67-

توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين ذكروا واجبين:

النسبة %	التكرار	الواجبات
70,4	176	أقل من واجبين
1,6	4	احترام القانون
2,4	6	احترام الغير
3,2	8	اتقان العمل و تحمل المسؤولية
0,8	2	واجب الانتخاب
0,0	0	الدفاع عن الوطن
6,0	15	حماية الممتلكات العامة و الخاصة
0,0	0	اداء الضريبة و الرسوم والجباية
0,0	0	حماية الاسرة و الطفولة و الشبيبة
15,6	39	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 68-

توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين ذكروا ثلاثة واجبات:

النسبة %	التكرار	الواجبات
96,0	240	أقل من ثلاث واجبات
0,0	0	احترام القانون
0,0	0	احترام الغير
0,8	2	اتقان العمل و تحمل المسؤولية
0,0	0	واجب الانتخاب
0,0	0	الدفاع عن الوطن
0,0	0	حماية الممتلكات العامة و الخاصة
0,0	0	اداء الضريبة و الرسوم والجباية
0,0	0	حماية الاسرة و الطفولة و الشبيبة
3,2	8	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 69-

توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين ذكروا أكثر من ثلاثة واجبات:

النسبة %	التكرار	الواجبات
99,6	249	أقل من أربع واجبات
0,0	0	احترام القانون
0,0	0	احترام الغير
0,0	0	اتقان العمل و تحمل المسؤولية
0,0	0	واجب الانتخاب
0,0	0	الدفاع عن الوطن
0,0	0	حماية الممتلكات العامة و الخاصة
0,0	0	اداء الضريبة و الرسوم والجباية
0,0	0	حماية الاسرة و الطفولة و الشبيبة
0,4	1	أخرى
100%	250	المجموع

-الجدول رقم: 70-

Effectifs étudiants inscrits en LMD pour l'année 2015/2016

Faculté des Sciences Humaines et Sociales.

Réf /...../Vice Doyen de la
pédagogie.

1- الإحصاءات في الليسانس: LICENCE

Faculté	Domaine	Filière	Parcours	1 ^{ère} Année	2 ^{ème} Année	3 ^{ème} Année	Total
Sciences Humaines et Sociales	S.H.S	Sciences Humaines	Socle commun Sciences Humaines	451	—	—	451
			Histoire : Histoire générale		130	88	218
			Sc de l'information et de la communication		106	74	180
			Bibliothéconomie : Bibliothéconomie et Sciences documentaires		49	48	97
		Sciences sociales	Socle commun Sciences Sociales	367	—	—	367
			Sociologie		37	71	108
			Sciences de l'éducation		28	00	28
			Psychologie : (3 ^{ème} année Psychologie clinique)		91	90	181
			Philosophie		33	33	66
		Total			818	474	404

2- الإحصاءات في الماجستير: Master

Faculté	Domaine	Filière	Parcours	M1	M2	Total	
Sciences Humaines et Sociales	SHS	Sciences Humaines	Histoire sociale, économique et culturelle de l'Algérie moderne et contemporaine	47	32	79	
			Histoire de la Colonisation et Décolonisation	42	25	67	
			Histoire et civilisation du Maghreb Central	45	36	81	
			Sciences l'information/Comm/Presse écrite	79	61	140	
			Sc-information /Presse écrite(Doublants Mosta)	00	00	00	
		Sciences sociales	Science de l'éducation : Orientation éducative et conseils sociaux	58	37	95	
			Philosophie : Philosophie générale	00	39	39	
			Philosophie et éthiques des sciences	12	00	12	
			Philosophie moderne et contemporaine	14	00	14	
			Psychologie Clinique évaluation Personnalité	110	109	219	
			Psychologie Clinique de la famille.	67	00	67	
		Total			474	339	813
					PS	Doctorat	
Post-graduation		Sciences Humaines	0	109	109		
		Sciences sociales	4	17	21		
Total			04	126	130		

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
134	تطور فئة السكان المتراوحة أعمارهم بين 0 و29 سنة من 1966 إلى 2025	01
153	توزيع أفراد العينة حسب السن	02
154	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	03
155	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة	04
157	رأي الشباب حول المشاريع التنموية التي يحتاجها مجتمعه المحلي	05
158	مدى تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل التنموية على المستوى المحلي بالجهد الشخصي	06
159	تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل التنموية على المستوى المحلي وعلاقته بالسن	07
161	تطوع الشباب للمشاركة في حل المشاكل التنموية على المستوى المحلي وعلاقته بالجنس	08
162	طريقة الشباب في المشاركة في حل المشاكل التنموية على المستوى المحلي	09
163	غاية الشباب من التطوع	10
165	غاية الشباب من التطوع وعلاقتها بالسن	11
166	رأي الشباب في مستوى الخدمات الاجتماعية المتوفرة في مجتمعه المحلي	12
167	محاولة الشباب تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي	13
168	محاولة الشباب تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي وعلاقته بمكان الإقامة	14

169	رأي الشباب في الطريقة التي يمكن للمواطن المشاركة بها في مشاريع التنمية المحلية	15
170	مدى توفر لجان الأحياء في المناطق السكنية للشباب المستجوب	16
171	رأي الشباب حول دور لجان الأحياء	17
172	مدى مشاركة الشباب في حملات تنظيف حيه أو بلديته	18
173	رأي الشباب في الامكانيات التي يزخر بها مجتمعه المحلي وبمكم الاستفادة منها في التنمية المحلية	19
175	رأي الشباب حول الأطراف المسؤولة عن توفير وتحسين الخدمات التنموية والاجتماعية	20
176	رأي الشباب حول المسؤول عن توفير الخدمات التنموية وعلاقته بمحاولتهم تحسينها	21
177	رأي الشباب في الطريقة التي يستطيع المواطن المطالبة بواسطتها تحسين الخدمات التنموية	22
178	رأي الشباب حول حقه في الإدلاء برأيه بخصوص المشاريع التنموية المحلية	23
179	طريقة مواجهة الشباب للمشاكل التنموية على المستوى المحلي	24
180	وعي الشباب المستجوب بحقوقهم كمواطنين	25
181	وعي الشباب المستجوب بواجباتهم كمواطنين	26
182	مدى شعور الشباب بالانتماء الى مجتمعه المحلي	27
183	مدى تفكير الشباب في تغيير مكان الإقامة	28
184	مشاركة الشباب في حملات التنظيف بمجتمعه وعلاقته بالشعور بالانتماء له	29
187	رأي الشباب في السلطات المحلية	30
189	رأي الشباب في رئيس بلديته	31
190	مدى اهتمام السلطات المحلية بانشغالات المواطنين وحل مشاكلهم	32

	وتلبية احتياجاتهم	
191	مدى قيام المسؤولين المحليين بإعلام وشرح نوع المشاريع التنموية المحلية للمواطنين	33
192	حجم ثقة الشباب في المسؤولين المحليين	34
194	قنوات الإتصال المستعملة بين المسؤولين المحليين والمواطنين	35
195	سماع السلطات المحلية للمواطنين المشاركة في إنجاز المشاريع التنموية والتخطيط لها	36
197	مدى اهتمام السلطات المحلية بتشجيع وتنظيم الجهود التطوعية للمواطنين في المجالات المختلفة	37
198	رأي الشباب في حق مشاركة بعض المواطنين في مداورات المجالس المحلية لمناقشة احتياجاتهم	38
199	مشاركة الشباب في مداورات المجالس المنتخبة	39
202	مدى مشاركة الشباب المستجوب في الانتخابات	40
204	المعايير التي يستند إليها الشباب لاختيار رئيس البلدية أو الممثل البرلماني أو الولا ئي	41
206	رأي الشباب في الطريقة التي يختار بها الشعب ممثليه	42
207	مدى محاولة الشباب المستجوب تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطه لإختيار ممثله	43
208	طرق الشباب في تغيير الطريقة التي يفكر بها محيطه لإختيار ممثليه	44
209	انتماء الشباب في طفولتهم لإحدى تنظيمات المجتمع المدني	45
210	مدى انخراط الشباب في إحدى تنظيمات المجتمع المدني	46
211	سبب عدم انخراط الشباب في تنظيمات المجتمع المدني	47
212	سبب عدم انتظام الشباب والمواطنون عموما في تنظيمات للدفاع عن حقوقهم	48
213	مدى اهتمام الشباب بمتابعة المشاريع التنموية في بلده من خلال	49

	وسائل الإعلام	
214	مناقشة الشباب للأمر والمسائل السياسية مع زملائه وأسرته	50
215	مشاركة الشباب في مظاهرات وإضراب أو تجمع سلمي	51
216	هدف الشباب من المشاركة في المظاهرات أو إضراب أو تجمع سلمي	52
216	مدى طموح الشباب لتقلد منصب سياسي رسمي في المستقبل	53
217	مدى توفر المجتمعات المحلية للشباب على جمعيات المجتمع المدني المختلفة	54
218	نوع منظمات المجتمع المدني المتوفرة بالمجتمعات المحلية للمستجوبين	55
219	رأي الشباب حول دور جمعيات المجتمع المدني	56
الملاحق	مدى امتلاك الشباب المستجوب لشهادات أخرى مهنية أو عملية	57
الملاحق	مهنة المستجوب في حالة العمل والدراسة	58
الملاحق	المستوى التعليمي للوالد	59
الملاحق	المستوى التعليمي للوالدة	60
الملاحق	توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا حق واحد	61
الملاحق	توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا حقين	62
الملاحق	توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا ثلاثة حقوق	63
الملاحق	توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا أربعة حقوق	64
الملاحق	توزيع الحقوق حسب المستجوبين الذين ذكروا أكثر من أربعة حقوق	65
الملاحق	توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين واجب واحد	66
الملاحق	توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين واجبين	67
الملاحق	توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين ثلاثة واجبات	68
الملاحق	توزيع الواجبات حسب المستجوبين الذين أكثر من ثلاثة واجبات	69

الفهرس العام:

01.....	مقدمة عامة.....
01.....	مقدمة.....
05.....	أهمية و أهداف الدراسة
10.....	الدراسات السابقة.....
19.....	اشكالية الدراسة.....
21.....	فرضيات الدراسة.....
22.....	المفاهيم الاجرائية.....
24.....	المناهج المستخدمة في الدراسة.....
25.....	محاور البحث
26.....	الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر.....
27.....	تمهيد.....
28.....	1.المبحث الأول: التنمية.....
30.....	2.المبحث الثاني: التنمية المحلية تعريفا و مبادئها.....
30.....	1.2 تعريف التنمية المحلية.....
34.....	2.2 عناصر التنمية المحلية.....
35.....	3.2 مبادئ التنمية المحلية.....

37.....	4.2 أهداف التنمية المحلية.....
39.....	3.المبحث الثالث: المحلية و المجتمع المحلي.....
39.....	1.3 ماهية المحلي.....
42.....	2.3 مفهوم المجتمع المحلي.....
45.....	3.3 خصائص المجتمع المحلي.....
47.....	4.المبحث الرابع: مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر.....
47.....	1.4مرحلةالتخطيط1967-1989.....
51.....	2.4مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990.....
55.....	خاتمة الفصل.....
56.....	الفصل الثاني: المواطنة مبادئها و قيمها.....
56.....	تمهيد.....
57.....	1.المبحث الأول: السيرة التاريخية لمفهوم المواطنة.....
58.....	1.1 التعريف اللغوي للمواطنة.....
59.....	2.1 مفهوم المواطنة في العصور القديمة.....
61.....	3.1 مفهوم المواطنة في العصور الوسطى.....

61.....	4.1 إعادة اكتشاف و تطوير مفهوم المواطنة في عصر النهضة.....
65.....	2.المبحث الثاني: المفهوم المعاصر للمواطنة.....
68.....	3.المبحث الثالث: مبادئ و قيم المواطنة.....
68.....	1.3 مبادئ المواطنة.....
74.....	2.3 قيم المواطنة.....
77.....	المبحث الرابع: تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال الدساتير.....
77.....	1.4 فترة الحكم البيلاكي.....
77.....	2.4 فترة الحكم الاستعماري.....
78	3.4 فترة ثورة التحرير.....
79.....	4.4 فترة ما بعد الاستقلال و اعتماد الحزب الواحد.....
81.....	5.4 فترة اعتماد التعددية الحزبية.....
84.....	خاتمة الفصل.....
85.....	الفصل الثالث: المشاركة كرابط أساسي بين المواطنة و التنمية المحلية.....
86.....	تمهيد.....
87.....	1.المبحث الأول: العلاقة بين المواطنة و التنمية المحلية.....
87.....	1.1 التنمية كحق.....

88.....	2.1 تعريف الحق في التنمية.....
89.....	3.1 محتوى الحق في التنمية.....
91.....	4.1 العلاقة بين المواطنة و التنمية المحلية.....
93.....	5.1 العلاقة بين المشاركة و التنمية المحلية.....
96.....	2.المبحث الثاني: المشاركة المحلية مفهومها و أهميتها.....
96.....	1.2 مفهوم المشاركة المحلية ..
99.....	2.2. أهمية المشاركة المحلية.....
103.....	3.2 دوافع و محددات المشاركة المحلية ..
105.....	3.المبحث الثالث: أشكال و مستويات المشاركة المحلية.....
105.....	1.3 أشكال و أنماط المشاركة المحلية.....
107.....	2.3 مستويات المشاركة المحلية.....
114.....	4.المبحث الرابع: معيقات المشاركة المحلية.....
114.....	1.4 معيقات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية.....
11.....	2.4 معيقات مرتبطة بالأفراد المحليين.....
123.....	خاتمة الفصل.....

125.....	4.الفصل الرابع: الشباب و المشاركة المحلية.....
126.....	تمهيد.....
128.....	1.المبحث الأول: تعريف الشباب و مميزاته.....
128.....	1.1تعريف الشباب.....
134.....	2.1 واقع الشباب الجزائري ديمغرافيا.....
135.....	3.1 مميزات الشباب كقوة مجتمعية لدفع عجلة التنمية المحلية.....
137.....	2.المبحث الثاني: بعض النماذج من تعارض حاجات الشباب مع المشاركة المحلية....
137.....	1.2 الحاجة للشعور بالإنتماء.....
138.....	2.2. الحاجة لتحقيق الذات.....
139.....	3.2 الحاجة لبناء الشخصية القيادية في المجتمع.....
140.....	4.2 الحاجة إلى الترفيه و الترويح.....
142.....	5.2 الحاجة الجنسية.....
144.....	3.المبحث الثالث: متطلبات و آليات المشاركة المحلية للشباب.....
144.....	1.3 متطلبات مشاركة الشباب في التنمية المحلية.....
145.....	2.3 آليات تفعيل مشاركة الشباب في التنمية المحلية.....

148.....	خاتمة الفصل
149.....	الفصل الخامس: واقع المشاركة المحلية عند الشباب الجزائري
150.....	تمهيد
151.....	1.المبحث الأول:الوعي و المشاركة المحلية للشباب
	2.المبحث الثاني:العلاقة بين السلطات محلية والمواطنين وأثره على المشاركة المحلية للشباب
174.....	
200.....	3.المبحث الثالث:المشاركة السياسية وأثرها على المشاركة المحلية
330.....	تحليل وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات
230.....	الخاتمة العامة
230.....	الاستنتاج العام
233.....	الخاتمة

المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الفهرس العام